الموسم الثاني
للانصات المركزي

الاتحاد الوطني.. جهود لتنفيذ الاتفاقات وتثبيت مستحقات المواطنين

المرصد
AL-MARSAD
marsaddaily.com

السنة 28
الخميس
2023/02/16
No. : 7762

CSIS | CENTER FOR STRATEGIC & INTERNATIONAL STUDIES

"حروب الشتاء" في العالم والمنطقة

ملامح الأزمات الجيوسياسية المتصاعدة في عام 2023

رؤية عامة

المرصد، مجلة نخبوية عربية الكترونية عامة وورقية، توزع كتداول خاص، تصدر عن مكتب اعلام الاتحاد الوطني الكردستاني وتعتبر الموسم الثاني والامتداد ليومية «الانصات المركزي» والتي صدر العدد الاول منها في ١٢ اذار ١٩٩٤.

تتناول القضايا والموضوعات السياسية والاقتصادية والقانونية والاجتماعية والإعلامية والأمنية.

ويأتي إطلاق المجلة في إطار الاهتمام بمجال تحليل السياسات والإسهام في توثيق المواقف ورصد اتجاهات الاحداث ومآلاتها وتاثيراتها.

الأهداف..

تسليط الضوء بشكل مهني على القضايا الاستراتيجية التي تهم الواقع العراقي والكردستاني والاقليمي والعالمي والمسار الديمقراطي والعدالة والحريات السياسية والمجتمعية، اضافة الى التحديات الاستراتيجية الآنية، والتهديدات المحتملة في مجالات اهتمام المجلة .

الجمهور المستهدف بصورة عامة هم النخبة السياسية والاعلامية ومراكز الأبحاث والتوثيق والجامعات ووسائل الإعلام والخبراء والمتخصصون في مجالات اهتمام المجلة.

تلتزم المجلة وضع معايير نشر تتناسب مع مكانتها وتاريخها الطويل والطموح الذي تسعى إلى تحقيقه مستقبلاً .

للمجلة موقع الكتروني(marsaddaily.com) يمثل موسوعة اخبارية وتحليلية وبحثية على مستوى المنطقة والعالم من حيث تصنيف وتبويب نوافذ الرصد اليومي، حيث يسهل على الباحث العمل في مجال تخصصه، اضافة الى منصاتنا على الفيسبوك وتيلكرام و تويتر و واتساب لتسهيل الوصول الى مواضيع المجلة اضافة الى اهم الاخبار والتقارير .

وتوجه المراسلات الخاصة بالمجلة على البريد الإلكتروني الآتي:ensatmagazen@gmail.com

رئيس التحرير
محمد شيخ عثمان
٠٧٧٠١٥٦٤٣٤٧

هيئة التحرير
دياري هوشيار خال ... هەڵۆ ياسين حسين ... ليلى رحمن ابراهيم
محمد مجيد عسكري ... حسن رحمن ابراهيم

الاشراف اللغوي
عبدالله علي سعيد

الاشراف الفني
شوقي عثمان امين

في هذا العدد ....

العراق واقليم كردستان ..

- الاتحاد الوطني والصين: مواصلة التنسيق والتعاون
- ضرورة استمرار الدعم لانجاح برنامج الحكومة وتعزيز التعاون
- الاتحاد الوطني.. جهود لتنفيذ الاتفاقات وتثبيت مستحقات المواطنين
- القانون هو المرجع لدى جهاز مكافحة الارهاب في التعامل مع المتهمين
- رئيس العشيرة الهركية: جهة سياسية تحاول اختطافي واغتيالي
- جدل كردستاني على ضفاف دجلة
- الاتحاد الوطني يحبط مخططا شوفينيا في كركوك
- رئيس الجمهورية: ضرورة توحيد الجهود لمواجهة التحديات
- التزام بثوابت حقوق الإنسان والحريات
- حجم ديون العراق الداخلية والخارجية

قضايـــــــا كوردستانـــــــية

- تحديات الحوكمة والإصلاح في العراق وإقليم كوردستان
- تطورات النزاع النفطي بين الحكومة العراقية وإقليم كردستان

رؤى وتحليلات سياسية حول العراق

- القضاء و تفاصيل مكافحة المحتوى الهابط
- عن مكافحة المحتوى الهابط المثير للجدل
- سوران علي : سلاح ذو حدين لمواجهة المحتوى الهابط

المـــرصـــــد التركـــي و الملف الكردي

- هنري باركي : مرحلة حاسمة في تركيا.
- ماذا سيفعل أردوغان في سبيل البقاء في السلطة؟

المرصد السوري و الملف الكردي

- شمال سوريا يعرّي الأمم المتحدة مجدداً...
- زلزال سوريا و ادعاء الإنسانية في الغرب

رؤى و قضـــايـــــا عالميـــــــة

- انتوني كوردسمان : العالم في أزمة: حروب الشتاء 2022-2023
- د. عماد بوظو: هل ينتقم الله من البشر بالزلازل؟
- إيلون ماسك .. مخاوف بشأن الذكاء الاصطناعي ومواقع التواصل

العدد: 7762... 16-02-2023

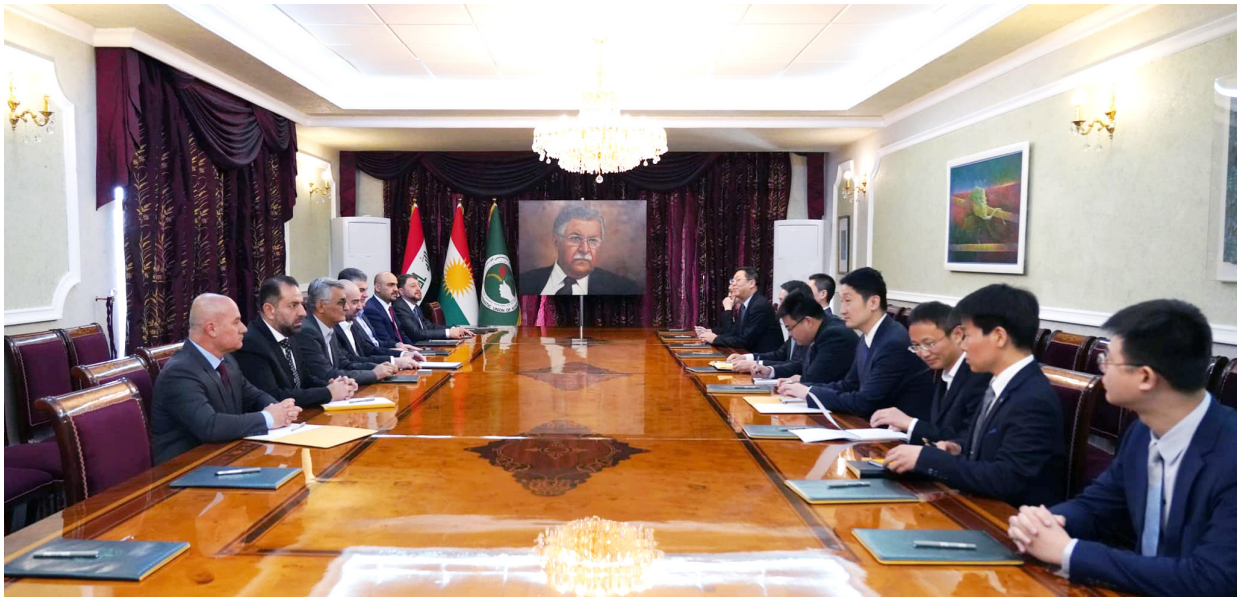

الاتحاد الوطني والصين: مواصلة التنسيق والتعاون

استقبل بافل جلال طالباني، رئيس الاتحاد الوطني الكوردستاني يوم الثلاثاء ٢٠٢٣/٢/١٤ في دباشان، وفدا من جمهورية الصين الشعبية، برئاسة زوو روي، مساعد الوزير في دائرة العلاقات الخارجية باللجنة المركزية للحزب الشيوعي الصيني.وخلال اللقاء الذي حضره رفعت عبدالله مقرر الهيئة العاملة ود. ميران محمد عضو المكتب السياسي وسركوت محمد غفور مسؤول العلاقات الخارجية للاتحاد الوطني، وجوو وي السفير الصيني لدى العراق وليو زين يونك القنصل الصيني في اقليم كوردستان وعدد من المسؤولين والمستشارين في الحزب الشيوعي الصيني، جرى التباحث حول مستجدات الأوضاع في الاقليم والعراق والعلاقات الثنائية، حيث تم التأكيد على مواصلة التنسيق والتعاون ولاسيما في المجالات السياسية والاقتصادية والثقافية، بما يساهم في تطوير وازدهار اقليم كوردستان.

وقد أكد الرئيس بافل جلال طالباني حرص الاتحاد الوطني الكوردستاني على تطوير وتعزيز العلاقات التاريخية لاقليم كوردستان والاتحاد الوطني مع جمهورية الصين الشعبية، حيث قال: «هذه العلاقة المتينة أسس لها الرئيس مام جلال ونحن سنكون سائرين على إدامتها».

من جهتهم شدد وفد جمهورية الصين الشعبية على تعزيز العلاقات وتقديم المزيد من الدعم، من أجل ازدهار الاقليم وتطويره في المجالات المختلفة.

وفد جمهورية الصين الشعبية يشيد بالدور التاريخي للرئيس مام جلال

الى ذلك زار وفد من جمهورية الصين الشعبية، يوم الثلاثاء ٢٠٢٣/٢/١٤، برئاسة مساعد الوزير في دائرة العلاقات الخارجية باللجنة المركزية للحزب الشيوعي الصيني يرافقه السفير الصيني لدى العراق والقنصل الصيني العام في اقليم كوردستان وعدد من المسؤولين والمستشارين في الحزب الشيوعي الصيني، مزار فقيد الامة الرئيس مام جلال. وتم استقبال الوفد على مزار فقيد الامة من قبل السفير محمد صابر رئيس مؤسسة الرئيس جلال طالباني.وخلال الزيارة وضع الوفد الصيني اكليلا من الزهور على مزار فقيد الامة وسجلوا بكل تقدير اشادتهم بالدور والموقع التأريخي للرئيس مام جلال في سجل الذكريات.

ضرورة استمرار الدعم لانجاح برنامج الحكومة وتعزيز التعاون

اجتمع بافل جلال طالباني رئيس الاتحاد الوطني الكوردستاني يوم الثلاثاء ٢٠٢٣/٢/١٤ في العاصمة بغداد، مع السيد فالح الفياض رئيس هيئة الحشد الشعبي.

وجرى خلال اللقاء، مناقشة الاوضاع السياسية والامنية في البلاد، واكدا ضرورة استمرار التنسيق والدعم لانجاح برنامج الحكومة وتعزيز التعاون بين القوات الامنية في اقليم كوردستان والعراق من اجل حماية استقرار المنطقة.

واشار الرئيس بافل جلال طالباني الى تقوية المؤسسات الامنية ونتائج التنسيق العسكري والاستخباراتي، وقال: جهودنا السابقة من اجل حماية حياة المواطنين كانت لها نتائج ايجابية ومفرحة ويجب ان نعمل في المستقبل وبنفس الروحية والسياسة الوطنية لمواجهة الارهاب وابعاد المخاطر.

كما شكر الرئيس بافل جلال طالباني، هيئة الحشد الشعبي مقابل تقديمها المساعدات الى ضحايا الزلزال في سوريا واغاثتهم.

الاتحاد الوطني.. سعي متواصل لتنفيذ الاتفاقات السياسية وتثبيت مستحقات المواطنين

اجرى بافل جلال طالباني هذا الاسبوع زيارة الى العاصمة بغداد، للاجتماع مع زعماء الاطراف السياسية، لمناقشة أوضاع البلاد والتأكيد على الالتزام بالاتفاقات التي تشكلت على اساسها الحكومة بالاضافة الى جعل الدستور أساساً لمعالجة المشكلات الموجودة.

هذا التأكيد على الالتزام بالاتفاقات الذي يبديه الرئيس بافل جلال طالباني خلال اجتماعاته ولقاءاته كافة، لاقى ترحيباً وتأييداً من قبل جميع الأطراف السياسية.

اتفاقات مهمة جداً

يقول عضو الإطار التنسيقي عائد الهلالي لـPUKMEDIA: ان الاتفاقات التي تشكلت بموجبها الحكومة في إطار ائتلاف إدارة الدولة مهمة جداً.

وأضاف: أن تلك الاتفاقات هي المعيار الأساسي الذي تعمل عليه الأطراف المنضوية تحت اطار ائتلاف ادارة الدولة وتعمل الحكومة به اليوم.

الإخلال بالاتفاقات يؤثر سلبا في أداء الحكومة

يقول عائد الهلالي: ان الإخلال بهذه الاتفاقيات سيؤثر بشكل سلبي في أداء حكومة السيد محمد شياع السوداني.

مضيفا: ان حكومة السوداني قامت بخطوات ممتازة جداً، ومن هنا تأتي ضرورة الالتزام بتلك الاتفاقات، والإخلال بها سيؤدي الى إحراج كبير للحكومة.

الدستور هو المعيار لحل المشكلات

ويوضح عائد الهلالي قائلا: الكل متفق على ان الدستور هو السقف الذي تستظل تحته العملية السياسية واذا كانت لدينا اشكاليات في بعض مواد الدستور فهذا لايعني ان الدستور لايصلح لادارة الدولة.

واضاف: علينا أن نلتقي في المشتركات التي تساهم في عملية الإسراع في إكمال الاستحاقات الدستورية والقوانين المعطلة التي يجب الاسراع في تشريعها وأن نقوم بمعالجة مشكلاتنا وفق الدستور.

التكاتف لخدمة المواطنين

يقول عائد الهلالي: إن الأطراف السياسية تستطيع بالتكاتف ودعم الحكومة وبرؤية مشتركة تقديم خدمات أفضل للمواطنين.

واضاف: علينا الذهاب باتجاه خدمة المواطنين ضمن حكومة موحدة تعمل على انتشال العراق من الازمات الكثيرة التي مرت به.

الاتفاقات ملزمة للأطراف السياسية

يقول المحلل السياسي واثق الجابري لـPUKMEDIA: ان الاتفاقات التي تشكلت على اساسها الحكومة مهمة جداً وملزمة للأطراف السياسية.

واضاف: ان الاتفاقات التي تمت والمنهاج الحكومي كذلك، هي ملزمة للحكومة منها اقرار بعض القوانين ومعالجة الازمات الراهنة وهذه الاتفاقات هي من اجل مصلحة الشعب العراقي.

الدستور هو القاعدة القانونية الثابتة

يقول واثق الجابري: ان الدستور هو القاعدة القانونية الأساسية التي يتفق عليها الجميع وحتى القوى السياسية عندما تتحدث تنطلق من مواد الدستور.

واضاف: ان الدستور هو حل لجميع الاشكاليات وعلى الجميع القبول باي حلول تنطلق من الدستور وهو الحل الامثل لجميع الاشكاليات.

الوئام السياسي يؤدي الى تقديم خدمات افضل

يقول واثق الجابري: ان الاتفاقات السياسية والوئام السياسي سيؤدي بالتاكيد الى الاسراع بعجلة حركة الحكومة، لان بعض مهام الحكومة تعرقلها خلافات سياسية.

واضاف: ان الوئام والاتفاق بين القوى السياسية يقوي عمل الحكومة والعمل على تقديم افضل الخدمات للمواطنين وتغيير واقع البلاد نحو الافضل.

الأولوية لدى الاتحاد الوطني هي المصلحة العامة

يؤكد نائب عن كتلة الاتحاد الوطني الكوردستاني، أن ضرورة تواجد الاتحاد الوطني دفع الأطراف السياسية الفاعلة في العراق الى المطالبة بحضور دائم للرئيس بافل جلال طالباني في بغداد، وهذا الحضو المؤثر للاتحاد الوطني في العاصمة الاتحادية تمتد جذوره الى زمن الرئيس مام جلال.

وقال غريب أحمد عضو مجلس النواب لـ PUKMEDIA: «إن ما يبعث على الارتياح، الجهود المتواصلة للرئيس بافل واجتماعاته مع الأطياف العراقية المختلفة، بهدف تنفيذ البرنامج الحكومي وحل المشكلات، وأن الاتحاد الوطني ومنذ بدء الدورة الحالية للبرلمان ومفاوضات تشكيل الحكومة، لعب دورا حكيما ولم يسمح بالمزيد من التشرذم بين القوى السياسية، حيث كان مستعدا دوما للتضحية ولو باستحقاقاته في سبيل تشكيل حكومة قوية ينعكس فيها مبدأ الشراكة بصورة فعلية».

وأضاف غريب أحمد: «الأطراف السياسية العراقية بجميع توجهاتها تعتبر الاتحاد الوطني الكوردستاني رقما صعبا في المعادلة السياسية العراقية»، مشيرا الى أن الرئيس بافل أكد أكثر من مرة أن الاتحاد الوطني سيكون له تواجد فاعل في بغداد، «وذلك لكي يبين للجميع أن الاتحاد الوطني مستعد للمساعدة في إجراء الاصلاحات وتشكيل حكومة خدمية تنال جميع المكونات في ظلها استحقاقاتها الدستورية والقانونية».

وأكد النائب عن كتلة الاتحاد الوطني الكوردستاني، أن جهود رئيس الاتحاد الوطني هذه لا تقتصر على بغداد فقط، بل إنه في اقليم كوردستان أيضا يسير على نهج الرئيس مام جلال في جمع الأطياف والشرائح والجهات السياسية كافة باختلاف توجهاتها ورؤاها، «وهذا يزيد ثقة المواطنين أكثر بالاتحاد الوطني الكردستاني، بأنه لن يتخلى عنهم ويدافع عن حقوقهم، ولا ينظر الى المسائل من وجهة نظر حزبية ضيقة، بل إن الأولوية لدى الاتحاد الوطني هي تحقيق المصلحة العامة».

جهود مستمرة لتوحيد موقف الكتل الكوردستانية

وفيما من المقرر ان ترسل الحكومة الاتحادية مشروع قانون الموازنة المالية للعام ٢٠٢٣ الى مجلس النواب لمناقشته والتصويت عليه.وفي هذا الصدد يعمل الاتحاد الوطني الكوردستاني بكل جهد من اجل توحيد موقف الكتل الكوردستانية وحصول اجماع كوردي حول الملفات التي تخص المواطنين في اقليم كوردستان كملف حصة اقليم كوردستان وقانون النفط والغاز وتثبيت مستحقات المواطنين في الموازنة.

مطالب تصب في مصلحة المواطنين

تقول النائبة نرمين معروف عضوة اللجنة المالية في مجلس النواب للموقع الرسمي للاتحاد الوطني الكوردستاني PUKMEDIA: ان الاتحاد الوطني الكوردستاني لديه مطالب كثيرة تصب في مصلحة المواطنين ويسعى من اجل تثبيتها في الموازنة المالية للعام ٢٠٢٣.

واضافت: ان جميع مطالب الاتحاد الوطني الكوردستاني تصب في مصلحة المواطنين ومن اجل خدمتهم وتحسين اوضاعهم المعيشية.

مطالب الاتحاد الوطني

تقول النائبة الدكتورة نرمين معروف: ان مطالب الاتحاد الوطني الكوردستاني تتعلق بحياة ومعيشة المواطنين وتقديم الخدمات لهم.

واضافت: ان بعض المطالب هي المطالبة بالتعويضات لبعض الشرائح والسجناء السياسيين وبناء المستشفيات والمدارس وتعويض عوائل الشهداء موضوع السدود هذه بعضها وهناك مطالب عديدة اخرى قدمت من قبل كتلة الاتحاد الوطني الكوردستاني.

حصول اتفاق قبل تشريع الموازنة

واكدت النائبة نرمين معروف، ضرورة حصول اتفاق بين الكتل الكوردستانية على الملفات الوطنية والدفاع عن حقوق المواطنين بشكل موحد.

واضافت: ان الكتل الكوردستانية تستطيع بالوحدة الدفاع عن حقوق اقليم كوردستان وتثبيت المواد التي تصب في مصلحة المواطنين كحصة اقليم كوردستان وملف النفط، ويجب علينا معالجة هذه المشاكل بشكل نهائي وباتفاق جميع الكتل الكوردستانية.

الاتحاد الوطني يستطيع بناء موقف موحد للكورد

يقول النائب السابق شيروان ميرزا لـPUKMEDIA: ان كتلة الاتحاد الوطني الكوردستاني تستطيع بناء موقف موحد للكورد في بغداد.

واضاف: ان كتلة الاتحاد الوطني الكوردستاني تستطيع بناء موقف موحد للكتل الكوردستانية للدفاع عن حقوق المواطنين في اقليم كوردستان.

الاتحاد الوطني قدم تضحيات كبيرة

يقول النائب شيروان ميرزا عضوة اللجنة المالية في الدسورة السابقة لمجلس النواب: ان الاتحاد الوطني عمل ويعمل من احل وحدة الكتل الكوردستانية للدفاع عن حقوق ومطالب المواطنين وقدم تضحيات كبيرة في هذا المجال.

واضاف: ان الاتحاد الوطني الكوردستاني يؤمن بضرورة الاتفاق مع الحكومة الاتحادية لان ذلك يصب في مصالح المواطنين وباعتباره حزبا عريقاً ولديه مقبولية كبيرة في بغداد لذا فانه يستطيع توحيد موقف الكورد وتقديم المشاريع التي تخدم مصلحة المواطنين.

*تقرير خاص PUKmedia

القانون هو المرجع لدى جهاز مكافحة الارهاب في التعامل مع المتهمين

استقبل وهاب حلبجيي مدير عام جهاز مكافحة الإرهاب (CTG)، آنا هالفورد رئيسة اللجنة الدولية للصليب الأحمر في إقليم كوردستان وبسمة نظيف رئيسة اللجنة لزيارة سجون إقليم كوردستان.

وخلال اللقاء، قدمت آنا هالفورد شكرها الى المديرية العامة لجهاز مكافحة الإرهاب (CTG) على ترحيبهم واستعدادهم لمناقشة الشؤون الإنسانية في إطار القانون الدولي والقوانين المعمول بها، وبما يتوافق مع مبادئ حقوق الإنسان، ولاسيما من أجل التحقيق في قضايا محددة.

من جهته أعرب وهاب حلبجيي، المدير العام لجهاز مكافحة الإرهاب (CTG) عن حرص الجهاز على التعاون مع بعثة اللجنة الدولية للصليب الأحمر، من أجل حماية قيم ومبادئ حقوق الإنسان، حيث يتم التعامل مع المتهمين والمعتقلين، مؤكدا أن المحاكم والقانون هو المرجع في إنجاز المهام القانونية لدى جهاز مكافحة الارهاب.

رئيس العشيرة الهركية: جهة سياسية تحاول اختطافي واغتيالي

أعلن رئيس العشيرة الهركية في كوردستان، أن جهة سياسية كوردستانية حاولت مرات عدة اختطافه أو اغتياله، وقد قدم شكوى لدى المحكمة الاتحادية والمحاكم الدولية حول ذلك.

وقال جوهر آغا هركي رئيس العشيرة الهركية، خلال مؤتمر صحفي الثلاثاء ٢٠٢٣/٢/١٤: «تعرضت قبل أيام لمحاولة اختطاف واغتيال في بغداد، مدبرة من قبل جهة سياسية كوردستانية، ولكن تم إفشال المؤامرة وخاب فأل المغرضين، في حين كانت هناك محاولات مماثلة من قبل أيضا». مضيفا «تجري محاولات لاغتيالي من قبل حزب كوردستاني، لذا من حقي تسجيل دعوى قضائية ضد الاشخاص الذين يحيكون هذه المؤامرة الدنيئة داخل ذلك الحزب، وفي الوقت نفسه أطالب الحزب المعني بإعادة النظر في سياساته الخاطئة وترك مثل هذه التصرفات المقززة».

وقال: «ليس لي ذنب سوى أنني رئيس عشيرة بارزة في كوردستان، ولا أوافق رؤى بعض الأحزاب، لذا فإن اتهامي بأشياء لا علم لي بها يأتي في إطار المخطط الذي يحاك ضدنا»، مشيرا الى أن المتهمين معروفون وسيعرض الأدلة اللازمة على المحاكم.

PUKmedia

جدل كردستاني على ضفاف دجلة

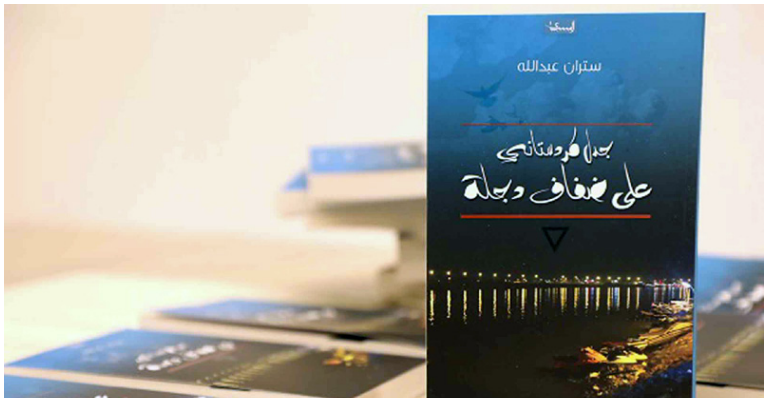

صدر حديثا عن مؤسسة (المسرى) الإعلامية، كتاب (جدل كردستاني على ضفاف دجلة) للعام ٢٠٢٣ من تأليف ستران عبد الله.يقع الكتاب في (٢٠٤) صفحات من القياس المتوسط، وقام بالاخراج الفني هريم عثمان، وتمت طباعة الكتاب في مطبعة (كارو) برقم ايداع ١٢١٥ لسنة ٢٠٢٣.

ويذكر مؤلف كتاب (جدل كردستاني على ضفاف دجلة) ستران عبد الله في مقدمته، بان ذِكر دجلة الحبيبة ورد مرتين في ما طاب له من الشعر الكوردي او ما قرأه منه، مرة في قصيدة وجدانية لشيخ الصحفيين الكورد بيرميرد يناجي فيها دجلة ويعاتب البحر والبشر على ما اصاب أمته من قمع وقهر وقنوط. ومرة اخرى في غزلٍ نشره الشاعر والسياسي الشهيد صالح اليوسفي عنونه (ليلة دجلة) التي احبها كما احب كوردستان والوطن العراقي كله، ولطالما اجتهد في ان يخدم قضية شعبه الكوردي مقرونا بخدمة الوحدة الوطنية العراقية باجتهادات خاصة عرف بها ودفع حياته شهيدا، ثمنا لنصرة قضية عادلة وشاهدا على قسوة الدكتاتورية ايام حكم النظام البعثي.

ودجلة الخير كما تغنى بها شاعر العرب الاكبر محمد مهدي الجواهري اسم رطب وقدر ملازم للكورد ومسالتهم القومية، فقد اصدر رئيس النظام البعثي صدام حسين يوما ما عفوا شاملا عن كل الكورد "المتمردين" على سلطته القمعية مذيلا قراره باستثناء المرحوم جلال طالباني صديق الجواهري والرئيس اللاحق للعراق الفدرالي، حيث ورد فيه حرفيا: (يحرم عليه ماء دجلة).

ولان مكر التاريخ اشد من مكر الدكتاتورية وتدابيرها فقد تسنى في الاخير للرئيس طالباني ان يطل على نهر دجلة كما اطل في السياق نفسه تلميذه الفقير، داعيكم الحالي، على ضفاف دجلة متاملا ومستمتعا بحقه الدستوري في الكتابة والخوض في السجال الجديد والقديم عن الكورد وملفهم العراقي او العراق في بُعده الكوردي.

فكان هذا الكتاب وتلكمُ الكتابات التي تعود الى اوقات مختلفة والى قناعات مرهونة بتوقيتاتها الخاصة رغم اقتناعي التام بما ورد فيها في خطها العام وهو ما يجب ان يشكل ديدن كتابات جامعةٍ مجتمعة.

ويتضمن كتاب (جدل كردستاني على ضفاف دجلة) العديد من المقالات الشيقة في ازمة مختلفة، مقسمة على سبعة فصول:

الفصل الاول: كردستان وبغداد وما بينها.
الفصل الثاني: الكرد في خلافاتهم.
الفصل الثالث: كردستان والشأن الإقليمي.
الفصل الرابع: في ملف كركوك.
الفصل الخامس: في الشأن الدولي.
الفصل السادس: في حديقة الثقافة.
الفصل السابع: محفظة قديمة.

*المسرى

الاتحاد الوطني يحبط مخططا شوفينيا في كركوك

افشل الاتحاد الوطني الكوردستاني محاولة احتلال اراضي الفلاحين في قرية توبزاوا من قبل فرقة من الجيش العراقي واعادتها الى اصحابها الاصليين من الكورد والتركمان في كركوك.

يقول افيستا شيخ محمد مسؤول مركز تنظيمات ١٨ للاتحاد الوطني في تصريح لـ(PUKMEDIA): « بعد ابلاغنا من قبل الفلاحين الكورد والتركمان، بشروع فرقة من الجيش العراقي بالتجاوز واحتلال اراضيهم في قرية توبزاوا بكركوك، استجبنا لدعواتهم عن طريق السيد خالد شواني وزير العدل في الحكومة الاتحادية لمعالجة هذه المشكلة».

وقال: « ان الاتحاد الوطني سيحافظ على حقوق كافة المكونات في كركوك ولايسمح بالعرب الشوفينة ان يفرض ارادته في المدينة ويظلم المكونات الاخرى في المحافظة».

«تعود ملكية هذه الاراضي الى الفلاحين من المكون الكورد والتركمان ولديهم مايسمى بالطابو الاسود، وقد استثمروا اموالهم في تنفيذ المشاريع على هذه الاراضي ليوفر دخلا يوميا لمعيشتهم» يقول افيستا محمد.

تخمن الاراضي التي كانت تنوي الجيش العراقي احتلالها بمئات الدونم، وقد شغلها اصحابها من الكورد والتركمان بعد تحرير العراق (٢٠٠٣)، وبجهود الاتحاد الوطني احبطت هذه المحاولة الجائرة وقد عبر الاتحاد الوطني عن دعمه ومساندته للفلاحين وحقوقهم، ويشغل الان الفلاحين في هذه القرية اراضيهم التي يوفر دخلا لحياتهم اليومية.

PUKmedia

ضرورة توحيد الجهود لمواجهة التحديات ودعم تنفيذ البرنامج الحكومي

استقبل فخامة رئيس الجمهورية الدكتور عبد اللطيف جمال رشيد ، الأربعاء ١٥ شباط ٢٠٢٣ في قصر السلام ببغداد، وفد المكتب السياسي للحركة الإسلامية في إقليم كردستان العراق برئاسة الشيخ إحسان شيخ علي عبد العزيز.

وأكّد السيد الرئيس ، خلال اللقاء، أهمية توحيد الجهود لمواجهة التحديات الراهنة ودعم الحكومة في تنفيذ برنامجها من أجل تلبية مطالب العراقيين في حياة كريمة.

كما أكد رئيس الجمهورية ضرورة اعتماد الحوار البنّاء والجاد لحل المسائل العالقة .

بدوره، أشار رئيس الوفد إلى أن الحركة حريصة على تغليب المصلحة الوطنية والتنسيق مع القوى العراقية كافة لترسيخ الأمن والاستقرار في البلاد، وتقديم أفضل الخدمات للمواطنين.

ضرورة الالتزام بالمعايير الدولية في عمل المطارات

كما واستقبل فخامة رئيس الجمهورية الدكتور عبداللطيف جمال رشيد، الثلاثاء ١٤ شباط ٢٠٢٣ في قصر بغداد، رئيس سلطة الطيران المدني السيد عماد محمد عبد الرزاق الأسدي.

وجرى خلال اللقاء، بحث واقع عمل المطارات العراقية في المحافظات والجهود المبذولة لاستكمال بقية المطارات.

وأكد رئيس الجمهورية ضرورة الالتزام بالمعايير الدولية في عمل المطارات وتسهيل الإجراءات المقدمة للمسافرين وبما يتلاءم مع مكانة العراق الدولية، مشيرا إلى أن المطارات تعد إحدى الواجهات الحضارية التي تدل على تقدم وتطور البلاد.

بدوره، استعرض الأسدي الخطط المستقبلية للعمل على الارتقاء بواقع سلطة الطيران وتقديم أفضل الخدمات للمسافرين ولحركة النقل الجوي، مثمنا توجيهات واهتمام فخامة رئيس الجمهورية بهذا القطاع الحيوي.

التزام بثوابت حقوق الإنسان والحريات

استقبل رئيس مجلس الوزراء العراقي محمد شياع السوداني، عدداً من الصحفيين والإعلاميين ورؤساء تحرير الصحف العراقية.واستمع إلى طروحات الحاضرين وآرائهم وملاحظاتهم حول أهم المواضيع والتحديات والمشاكل، على المستوى الاجتماعي والاقتصادي والسياسي.

وجدّد السوداني الإشارة إلى أن الحكومة وأجهزتها التنفيذية تعمل على وفق أولويات ورؤية متماسكة إزاء القضايا والملفات التي بحاجة إلى حلول، والتي تشكل نقطة تطلع وطموح لجميع المواطنين.

واضاف إن محاربة الفساد، بوصفها ملفاً يحظى بالأولوية، بحاجة إلى تعاضد جماهيري ومتابعة إعلامية تعزز ثقافة عزل الفاسدين والفساد ونبذه، إلى جانب الإجراءات القانونية الحاسمة.

وأكد رئيس مجلس الوزراء التزام الحكومة بثوابت حقوق الإنسان والحريات، بما فيها حرية التعبير والرأي وحق الوصول إلى المعلومة، وفقاً لتوصيفات الدستور واللوائح المرعية في هذا الإطار.

وفي الختام، بيّن أن سياسة الباب المفتوح مستمرة، وأنّ كل قطاعات العمل الحكومي والخدمة منفتحة على مجمل الاقتراحات والطروحات الإيجابية البنّاءة وكل ما يسهم في الارتقاء بالخدمات المقدمة لشعبنا، وتحقيق الرفاه والاستقرار والتنمية المستدامة.

إحدى معايير تقييم الوزير وفقاً للإجراءات التي يتخذها لمكافحة الفساد

هذا وترأس رئيس مجلس الوزراء السيد محمد شياع السوداني، الثلاثاء ٢٠٢٣/٢/١٤، الجلسة الاعتيادية السابعة

لمجلس الوزراء، جرت فيها مناقشة تطورات الأحداث العامة في البلاد، والتداول في الموضوعات المدرجة على جدول الأعمال وإصدار القرارات بشأنها.

واطلع السيد السوداني على إجراءات السادة الوزراء في ما يتعلق بمكافحة الفساد، والمتحققة على أرض الواقع، وذلك في ضوء توجيهات سابقة لسيادته، تخص هذا الملف، أكد من خلالها أن إحدى معايير تقييم الوزير وفقاً للإجراءات التي يتخذها لمكافحة الفساد في وزارته.

كما وجه الوزارات والدوائر المختصّة كافة، باتخاذ إجراءات جادة وحقيقية من أجل تجاوز الروتين وتبسيط الإجراءات أمام المواطنين والقطّاع الخاص.

وكذلك وجه سيادته بمحاسبة المقصرين بتنفيذ القرارات الأخيرة الخاصة بمعالجة تقلبات سعر الصرف، ومخالفتها للتعليمات الصادرة.

وفي سياق التوجيهات شدد السيد السوداني على الإسراع في تنفيذ مقررات مجلس الوزراء السابقة التي اتخذها في جلسة ١٧ كانون الثاني الماضي، بشأن العمل بنقاط البيع بالبطاقة الإلكترونية (POS)، والتي من المفترض أن تتم المباشرة بها بحلول ١ حزيران ٢٠٢٣.

وشدد سيادته أيضا على ضرورة الإسراع بتنفيذ قرار مجلس الوزراء الصادر في ٢٨ تشرين الثاني الماضي، والخاص بتحويل جنس الأراضي من زراعي إلى سكني. وكذلك التوجيه بمتابعة قرار مجلس الوزراء الخاص بتمليك أراضي الإيزيديين في محافظة نينوى.

اجتماع المجلس الأعلى للسكان لتهيئة إجراء التعداد السكّاني التنموي

وترأس رئيس مجلس الوزراء محمد شياع السوداني، الأربعاء، اجتماعاً للمجلس الأعلى للسكّان، تم خلاله إقرار الوثيقة الوطنية للسياسات السكّانية المحدّثة، المقدّمة من المجلس الوزاري للتنمية البشرية.

وشدّد رئيس مجلس الوزراء على ضرورة بذل أقصى الجهود من أجل إجراء التعداد السكاني التنموي خلال هذا العام، ووجّه بتهيئة كل الإمكانات والمتطلبات البشرية والفنية والمالية واللوجستية المطلوبة لإنجاز هذا التعداد.وأشار إلى أن الحكومة تعوّل على أهمية إجراء التعداد في تنفيذ السياسات الحكومية وتحقيق أهداف البرنامج الحكومي، فضلاً عن أهميته في إعداد الخطط المستقبلية التي تساعد في تنمية المجتمع ونهضته.

وشهد الاجتماع مناقشة الإجراءات التي اتخذها الجهاز المركزي للإحصاء في وزارة التخطيط، ومتطلبات تنفيذ التعداد العام للسكان، والأدوار المتوقّعة من الوزارات الأخرى ذات العلاقة.

وأطلع المجلس على قرارات الجلسة الرابعة للمجلس العربي للسكّان والتنمية، وجرى التأكيد على أن يكون التعداد ضمن التوصيات الدولية ومبادئ الأمم المتحدة العشرة، وكذلك الاسترشاد بالستراتيجية العربية للتخطيط السكّاني.

حجم ديون العراق الداخلية والخارجية

حدد المستشار المالي لرئيس الوزراء مظهر محمد صالح، الأربعاء، إجمالي الدين العام للعراق، فيما أشار إلى أن إطفاء الديون وتسديدها يخضعان إلى برنامج مالي محكم وتوقيتات منتظمة.

وقال صالح في تصريح للوكالة الرسمية (١٥ شباط ٢٠٢٣)، إن «الديون الداخلية للعراق التي هي بحوزة الجهاز المصرفي الحكومي حصريا تقدر بنحو ٥٥ مليار دولار إذا ما قُيِّمت بالعملة الأجنبية وفق سعر الصرف الجديد»، مبيناً أن «نسبة لا تقل عن ٦٣٪ من الدين العام الداخلي بحوزة البنك المركزي العراقي سواء بشكل سندات حكومية أو حوالات خزينة».

وأضاف، أن «متوسط الفائدة السنوية عليها جميعاً هي بنحو ٣٪ مع العرض»، لافتاً إلى أن» الدين العام الخارجي الواجب الدفع بين الأعوام من ٢٠٢٣-٢٠٢٨ يقدر بنحو ٢١-٢٣ مليار دولار، ما يعني أن إجمالي المديونية الداخلية والخارجية هي ٧٦ مليار دولار».

وأشار إلى أن» إجمالي رصيد الديون العامة (الداخلية والخارجية) ما زال لا يتعدى ٣٥٪ من الناتج المحلي الإجمالي للعراق في حين أن النسب المعيارية الدولية تسمح بنسبة تصل إلى ٦٠٪ وتعدها مستقرة».

وتابع، أنه «استناداً إلى قواعد الانضباط أو التعزيز المالي، فإنه ينبغي على السياسة المالية أن تقلل من إجمالي مقدار الدين العام سنوياً وكذلك تقليص نسبة العجز السنوي بالتدريج من خلال الإدارة الرشيدة للإنفاق العام وتعظيم الإيرادات العامة الإجمالية لاسيما الإيرادات غير النفطية التي ينبغي أن تصبح نسبتها بنحو ٢٠٪ من إجمالي الإيرادات العامة في الموازنة بدلاً من النسب الحالية التي لاتتعدى ٨٪ وعلى وفق ما جاء في المنهاج الوزاري لحكومة رئيس الوزراء محمد شياع السوداني».

ونوه بأن «إطفاء الديون وتسديدها يخضعان إلى برنامج مالي محكم وتوقيتات منتظمة لاسيما مستحقات الدين الخارجي من خلال التخصيصات المرصودة في الموازنة العامة لإطفاء الديون وخدماتها وهو الأمر الذي ما زال يؤشر الجدارة الائتمانية العالية للعراق لدى مؤسسات التصنيف الائتماني الدولية وعلى وفق بياناتها الصادرة بشكل دوري منذ اعتمادها في العام ٢٠١٥ وحتى الوقت الحاضر».

تحديات الحوكمة والإصلاح في العراق وإقليم كوردستان

* مؤسسة الشرق الأوسط للبحوث(MERI)

قوباد طالباني، نائب رئيس حكومة إقليم كوردستان العراق

جنين بلاسخارت، الممثل الخاص للأمين العام للأمم المتحدة في العراق

تلار نوري، وكالة ميديازان الإعلامية (مديرة الجلسة)

نظمت هذه الجلسة في ملتقى الشرق الأوسط ٢٠٢٢ لمناقشة تحديات الحكم والإصلاح في العراق وإقليم كوردستان العراق. أثارت تلار ممتاز نوري، مديرة الجلسة، الحوار بالقول إن الإصلاح كان دائمًا قضية معلقة غير مكتملة ودعت كلا المتحدثين أن يتحدثوا بصراحة عن الأسباب الجذرية لهذه القضية المستمرة،

> طالباني:الأحزاب السياسية نفسها بحاجة أيضا إلى الإصلاح

مع إقتراح الحلول .

**بداية بادر قباد طالباني، نائب رئيس وزراء حكومة إقليم كردستان، بالقول إن الحوكمة ليس الأولوية الأولى والموضوع الرئيسي الآن للنقاش في العراق وحكومة إقليم كردستان. التركيز الرئيسي هو على السياسة. المجتمعات التي تتنافس على المناصب السياسية لها الأسبقية على وضع السياسات التي من شأنها أن تساعد في الحكم وبالتالي تؤدي إلى "الفوضى التي نعيشها الآن".

وأضاف أن الأحزاب السياسية نفسها بحاجة أيضا إلى الإصلاح.

وسلط الطالباني الضوء على أهمية وجود بيئة من شأنها أن تمكن وتشجع الإصلاح والحوكمة وتخلق مساحة للحكومة للعمل. وذكر أنه حتى في حالة عدم وجود بيئة تفويضية، لكن مع وجود الوحدة السياسية والإرادة السياسية ووضوح الرؤية والعمل الجماعي، يمكن للحكومات التغلب على العقبات.

وأيد نائب رئيس الوزراء ذلك بالإشارة إلى التحديات العديدة التي واجهتها الكابينة الثامنة لحكومة الإقليم وتغلبت عليها في سنوات ٢٠١٤-٢٠١٧ أثناء الحرب مع داعش، وهبوط الميزانية وانخفاض أسعار النفط، على سبيل المثال لا الحصر: "كنا قادرين على تجاوز بعض المنافسات السياسية، وحماية الحكومة من الاقتتال السياسي الداخلي لأننا كنا موحدين في الحكومة، لأننا وضعنا الحكومة أولاً، لقد نجونا".

تفشي الفساد البنيوي والمنهجي

أكدت جنين بلاسخارت، الممثلة الخاصة للأمين العام للأمم المتحدة في العراق، أن التحدي الرئيسي في العراق هو تفشي الفساد البنيوي والمنهجي.

وأكدت مجدداً أنه "في ظل غياب معالجة الفساد، فإن أي محاولة لدفع الإصلاح الجاد لن تنجح. هذا هو السبب الحقيقي الآن للاختلال الوظيفي العراقي. الفساد ليس قضية فردية، إنه قضية منهجية متأصلة عميقاً في كيفية عمل العراق كدولة، وهو يعيق تنمية العراق لأنه يصرف انتباه موارد الدولة المخصصة للتنمية الوطنية والتي يتم تحويلها الآن إلى المصالح الخاصة والحزبية ".

أوضحت جنين بلاسخارت أن الجدل حول الفساد يحتاج إلى التحول من إلقاء اللوم على الجهات الفاعلة الفردية إلى الاعتراف به باعتباره خطأ منهجيًا، مما سيسمح لصانعي السياسات بالتركيز على معالجة الفساد من خلال الإصلاح المنهجي.

> طالباني:في الكابينة السابقة كنا موحدين في الحكومة وقد نجونا

القوة المحلية والوحدة الداخلية

وحول موضوع التحديات الخارجية، مثل الهجمات على السيادة العراقية، حددت جنين بلاسخارت بأن القوة المحلية والوحدة الداخلية ضرورية لمواجهة هذه التحديات: "في حالة عدم وجود قوة محلية، فإنك تدعو الآخرين نوعًا ما لاستخدام أراضيك في منافسات القوى المختلفة." وأعربت كذلك عن أن سقف توقعات العراق من المجتمع الدولي تكون في بعض الأحيان عالية للغاية، موضحة أن المجتمع الدولي قادر على المساعدة بالبرامج الإنسانية والإنمائية، وكذلك تنظيم الحوار مع الأحزاب السياسية وجماعات المصالح الأخرى، ودعم السلطات الكردية والعراقية. لكن المجتمع الدولي لا يمكنه "إدارة البلاد".

تحدثت بواقعية أنها لا تستطيع منع هجمات تركيا وإيران على إقليم كردستان العراق، لكن يمكنها التحدث مع الجارتين ودعوة السلطات العراقية والكردية إلى الاتحاد.

المشاكل الشخصية والانتقام

وتعليقًا على موضوع الدعم الدولي على مدار الـ ١٧ عامًا الماضية، قال قوباد طالباني: "السنوات القليلة الأولى كانت مجرد إلقاء مليارات الدولارات على مشاريع البنية التحتية ومحاولة إصلاح الكهرباء ومحاولة إصلاح المياه، وقد تم إهدار الكثير من ذلك بسبب أن النظام لم يكن مهيئ لاستيعابها .

وأكد نائب رئيس الوزراء أن مكتبه إستفاد كثيرا من العمل مع العديد من الشركاء الدوليين الذين جلبوا الاستشارات المتخصصة، وخلق بيئة للاستفادة من تلك الخبرات.

وكرر أنه لسوء الحظ، يفتقد العراق وإقليم كردستان العراق بيئة التفويض اللازمة: "إذا لم تكن هناك بيئة التفويض ككل داخل النظام السياسي، فلن يكون هناك أي تأثير على الدعم الدولي أبدًا لأنه سيتم حظره."

وذكر طالباني أن أحد التحديات الرئيسية للإصلاح هو أن العديد من السياسات يتم حظرها بسبب المشاكل الشخصية والانتقام الذي يواجهه الفاعلون مع بعضهم البعض.

التعامل بطريقة منهجية ومنطقية

وأعرب قوباد طالباني عن دعمه لرئيس الوزراء العراقي الجديد، محمد شياع السوداني، وذكر أن حكومة إقليم كوردستان يجب أن تتعامل مع المناقشات ذات الصلة مع بغداد بطريقة منهجية ومنطقية وليست عاطفية، بصوت كوردي موحد من

> بلاسخارت : العراق بحاجة إلى آليات مؤسسية منفصلة عن الأشخاص

أجل تحقيق النتائج. "نحتاج إلى رئيس الوزراء ليقول" أنا رئيس وزراء العراق، لا يمكنني أن أجد أربع محافظات في بلدي في حالة اضطراب أو انزعاج أو إهمال. "كيف يجب أن يهتم بالبصرة، عليه أن يهتم بالسليمانية. يأتي ذلك من رؤية ويأتي من شعوره بأن حكومة إقليم كردستان لا تعمل على تقويضه ". ودعا المجتمع الدولي إلى "تسهيل الحوار، وليس فرضه، ولكن لتسهيل الحوار والمساعدة في إطلاق الحساسية ومعالجة حالة انعدام الأمن التي نعيشها، لأن ما يحكم هذا البلد في النهاية هو الخوف وانعدام الأمن".

المبادئ العامة مكرسة في الدستور

وحولت الممثلة الخاصة للأمم المتحدة تركيزها إلى نقص التنفيذ الموجود في العراق وحكومة إقليم كوردستان، مستخدمة الدستور العراقي لعام ٢٠٠٥ كمثال، حيث ذكرت أن "المبادئ العامة مكرسة في الدستور وتقرر ترك التشريع الداعم الى وقت لاحق، ولكن بعد ١٧ عامًا ما زلنا ننتظر ".

وانتقدت الحكومة لاستخدامها "الكلمات الجميلة" بدلاً من تنفيذ السياسات. أدى انتشار الوعود الكاذبة وقلة العمل إلى فقدان ثقة الناس في الطبقة الحاكمة لحل مشاكلهم، وبالتالي قلة الإقبال على التصويت في العام السابق. وأكدت أن المشكلة في العراق هي أن الناس يتوقعون تغييرًا منهجيًا من شخص واحد، قائلة "إننا ننظر إلى ذلك الشخص لجعل العالم مكانًا أفضل، لكنن ذلك لن يحدث. أنت بحاجة إلى آليات مؤسسية منفصلة عن الأشخاص "، وشددات على أهمية إدارة التوقعات العامة. كانت توصيتها للحكومة الجديدة هي إعطاء الأولوية لتقديم الخدمات العامة من أجل بناء ثقة الناس في قدرة الحكومة على اتخاذ الإجراءات، وأكدت أن الفساد المنهجي هو القضية الأساسية التي يجب معالجتها، لأنه يحول موارد الدولة من الشعب إلى المصالح الحزبية. ناقشتت هينيس-بلاسخارت النقص الكبير في الثقة المتبادلة بين أربيل وبغداد، وأشارت إلى ضرورة معالجة المشاكل بين العاصمتين من خلال تنفيذ آلية مؤسسية يمكن التنبؤ بها لاستضافة حوارات منتظمة، مؤكدة على ضرورة الحوار بين جميع الجهات الفاعلة من أي أيديولوجية و. نظام الاعتقاد.

بلال وهاب:

تطورات النزاع النفطي بين الحكومة العراقية وإقليم كردستان

السّباق نحو الهاوية

*مركز الامارات للسياسات

نقاط أساسية:

**تَسبَّب النزاع النفطي بين الحكومة الاتحادية وإقليم كردستان العراق على مدى عقد من الزمان بخسارة للطرفين، إذ أدّت عملية ليّ الذراع من جانب بغداد وأساليب المراوغة من جانب أربيل إلى تقويض إمكانية ربط صناعة الطاقة لديهما، وتعظيم عوائدهما المالية من بيع النفط.

**من المُحتمل أن يتحوّل انتصار بغداد القانوني في محكمة التحكيم الدولية، وبعد حكم المحكمة الاتحادية العليا الصادر في ٢٥ يناير ٢٠٢٣، إلى خسارة سياسية في حال عدم التوصّل إلى اتفاق بين إقليم كردستان العراق والحكومة الاتحادية.

** يُمثّل توحيد المواقف في إقليم كردستان حجر الأساس للمضي قُدُماً نحو تشكيل قطاع الطاقة العراقي على أُسس قانونية صلبة. ومع ذلك، ستُرحب بغداد بأية فرصة لعقد صفقات مُنفصلة مع كل من الحزبين الكرديين الرئيسين بدلاً من التعامل مع إقليم كردستان بوصفه كياناً موحّداً.

** يتطلب النزاع بين بغداد وأربيل بشأن الطاقة وساطة تحظى بقبول الطرفين، وتبدو الولايات المتحدة مُرشَّحة لأداء هذا الدور. وعلى الرغم من أن الطرفين لم يطلبا من واشنطن التوسّط في نزاعهما، فإن وزارة الطاقة الأمريكية أعدّت تقريراً خاصاً عن المُستقبل الواعد لقطاع الغاز في إقليم كردستان، للمُساعدة في تشجيع مثل هذه المفاوضات وتسويغها.

دولة واحدة وسياستان في مجال الطاقة

أصدرت المحكمة الاتحادية العليا في العراق، في ٢٥ يناير ٢٠٢٣، حُكماً باتاً ومُلزِماً يقضي بإلغاء كل القرارات الحكومية المتعلقة بتحويل الأموال إلى إقليم كردستان. والمؤكد أن هذا الحكم، إلى جانب الحكم الآخر الصادر عن محكمة التحكيم الدولية بخصوص تصدير نفط إقليم كردستان عبر تركيا، سيُعززان موقف بغداد الساعي للسيطرة على قطاع الطاقة في إقليم كردستان العراق.

ومع أن بإمكان الحكومة الاتحادية العراقية أن تستمتع حالياً بمثل هذه الانتصارات القانونية، لكنْ إن لم تُدِر بغداد هذه المسألة بذكاء فإنّ من المرجح أن تؤدي هذه الانتصارات إلى مزيد من التعقيد للمآزق السياسية والدبلوماسية والاقتصادية الكثيرة التي تواجهها الحكومة مع تركيا، وحكومة إقليم كردستان.

تتوزع إدارة قطاع الطاقة العراقية منذ عام ٢٠١٤ بين الحكومة الاتحادية العراقية وحكومة إقليم كردستان. ينص الدستور العراقي على المسؤولية المشتركة بين الحكومة الاتحادية وحكومة إقليم كردستان على قطاع النفط والغاز، إلاّ أنّ هذه النصوص يشوبها الغموض، وتتبنى كل من بغداد وأربيل تفسيرات متباينة لها. كما أنّ البرلمان العراقي لم يتمكن لغاية الآن من التصديق على قانون النفط والغاز الاتحادي الذي يُفترض أن يُحدد هذه الحقوق والمسؤوليات في شكلٍ واضحٍ. وقد هيمنت الصفقات السياسية وفرض الأمر الواقع على الوضع في غياب مثل هذا القانون، حيث بدأ كل طرف بتشكيل الحقائق على الأرض استناداً إلى تفسيره الخاص للدستور.

وانتهى المطاف بالعراق بمجموعتين مختلفتين من السياسات الخاصة بإدارة قطاع الطاقة، ونماذج العقود، وشركات النفط الدولية، والمشترين.

إعادة قطاع الطاقة في إقليم كردستان

في غضون ذلك، سعت الحكومة العراقية إلى إعادة قطاع الطاقة في إقليم كردستان إلى السيادة العراقية باستخدام عناصر قوتها السياسية والقانونية والمالية والعسكرية، لكنَّ حكومة إقليم كردستان قاومت تلك المساعي.

وقد استنفد هذا التنافس الكثير من الطاقة والموارد، وفرض سطوته على المسارات التشريعية والاقتصادية في شكل حرم البلد من الفوائد طويلة الأمد التي تترتب على تنظيم قطاع الطاقة، والوصول إلى اتفاق مستدام بين الطرفين.

ونتيجة لذلك، أخفق العراق في تعظيم عوائده من مبيعات النفط، أو التحدث بصوت واحد مع شركات النفط الدولية، أو في منظمة «أوبك». وتفوقت رغبات السيطرة السياسية على الشفافية والحوكمة الرشيدة.

وعلى عكس الهدف الذي كان يُبتغى عند إنشاء الفيدرالية النفطية العراقية، لم تتحول هذه الفيدرالية إلى علاج لواقع العراق كبلد ريعي شديد الاعتماد على النفط بوصفه مصدر دخله الأساسي.

مشكلات محلية تنطوي على تداعيات دولية

عمد برلمان إقليم كردستان العراق إلى سن قانون خاص به عندما أدّى الخلاف بين بغداد وإقليم كردستان إلى تعطيل المصادقة على مشروع قانون النفط والغاز عام ٢٠٠٧.

وبدأت وزارة الموارد الطبيعية المشكلة حديثاً في الإقليم بتوقيع اتفاقيات للإنتاج المشترك مع شركات النفط الدولية معتمدة نموذج للتعاقد يستهدف تحويل مخاطر الاستثمار إلى الشركات، لكنَّه في المقابل كافأ هذه الشركات بشكلٍ مُجزٍ في حال اكتشافها النفط.

وبينما حظيت مثل هذه الشراكات مع الشركات الأجنبية بالقبول لدى حكومة إقليم كردستان التي تَدين بوجودها وبقائها للدعم الغربي، فإنّ الحكومة العراقية رفضت هذا النوع من التعاقدات التي تجعل الشركات الأجنبية شريكة في ملكية الحقول، ووجدت فيها تخلياً عن الحقوق الوطنية بأن تكون ملكية حقول النفط من قبل الدولة العراقية (حيث تعتمد وزارة النفط الاتحادية على نموذج عقود الخدمة بدلاً من عقود الشراكة).

وواصلت الحكومة العراقية في غياب قانون جديد للنفط إدارة قطاع الطاقة حسب القوانين التي كانت سائدة قبل عام ٢٠٠٣، وتطغى عليها النزعة القومية والاشتراكية.

بعد ذلك جاء النزاع على صادرات النفط، عندما أخذت حكومة إقليم كردستان بالبحث عن منفذ للتصدير حالما بدأت حقولها النفطية بالإنتاج، فوقّعت على اتفاق طويل الأمد مع تركيا وأقامت خط أنابيب محلي يرتبط بخط الأنابيب العراقي-التركي.

وبحلول مايو ٢٠١٤ بدأ نفط إقليم كردستان العراق بالتدفق إلى الأسواق الدولية عبر ميناء جيهان التركي. عندها سارعت الحكومة العراقية إلى رفع قضية ضد أنقرة في محكمة التحكيم الدولية بسبب سماحها بتصدير نفط إقليم كردستان العراق عبر أنبوب النفط المشترك ودون موافقة بغداد.

وبعد تأخير متكرر بسبب جائحة كورونا، ووفاة بعض المحكمين، وطلب الحكومتين التركية والكردية من بغداد وقف الإجراءات القانونية، صدرت مسودة حكم عن محكمة التحكيم الدولية في يناير ٢٠٢٣.

وبالرغم من عدم نشر تفاصيل الحكم بصورته النهائية، غير أنّه من المتوقع أن يكون لصالح العراق الذي يطالب بتعويضات بقيمة ٣٦ مليار دولار. ومع أن تركيا هي الطرف المعني بالقضية وليس حكومة إقليم كردستان العراق، غير أن الأخيرة ستكون أكبر الخاسرين.

آخر حلقة في حملة الضغط

ويُعَدُّ قرار التحكيم آخر حلقة في حملة الضغط التي تشنّها بغداد ضد حكومة إقليم كردستان العراق؛ إلى جانب ذلك، قلَّصت الحكومة الاتحادية حصة الإقليم من تخصيصات الميزانية الاتحادية، ما تسبب بأزمة مالية

لم تتعاف منها حكومة إقليم كردستان العراق على الإطلاق. منذ ذلك الحين، توصل الطرفان للعديد من الاتفاقات الظرفية التي لم تدم طويلاً حول الميزانية، اعتماداً على أسعار النفط وميزان القوى بين أربيل وبغداد.

وبدأت الحكومة العراقية على سبيل المثال - بعد صدّ تنظيم «داعش» وسيطرة قوات البيشمركة على كركوك وحقول النفط عام ٢٠١٤ - بالاعتماد على خط أنابيب النفط في إقليم كردستان العراق لتصدير النفط من كركوك. لكنَّ بغداد استأنفت ضغوطها على حكومة إقليم كردستان العراق بعدما استعادت القوات العراقية سيطرتها على كركوك في أعقاب الاستفتاء على الاستقلال في إقليم كردستان العراق عام ٢٠١٧.

وأدّت الأحكام التي صدرت عن المحكمة الاتحادية العليا في العراق إلى ممارسة مزيدٍ من الضغوط على حكومة إقليم كردستان العراق، إلى جانب الضغوط السياسية والمالية.

فأصدرت المحكمة الاتحادية العليا في العراق في فبراير ٢٠٢٢ حُكماً يقضي بعدم دستورية قانون النفط والغاز لحكومة إقليم كردستان، الصادر عام ٢٠٠٧، واعتبار عقود وصادرات النفط التي وقعتها حكومة الإقليم غير قانونية.

ولعل ما زاد من الصعوبات المالية لحكومة الإقليم الحكم الذي صدر عن المحكمة ذاتها في يناير ٢٠٢٣ الذي قضى بعدم قانونية التحويلات المالية الاتحادية إلى الإقليم .

وأدّى هذا الحكم إلى تقييد قدرة رئيس الوزراء العراقي الجديد، محمد شياع السوداني، على الوصول لتسوية مع حكومة الإقليم.

ويشير المسؤولون في حكومة إقليم كردستان العراق إلى بصمة إيران في الأحكام الصادرة عن المحكمة الاتحادية العليا العراقية، خاصة أن هذه الأحكام تزامنت مع الهجمات التي شنّتها طهران بشكل مباشر وغير مباشر ضد البنى التحتية في قطاع الطاقة في الإقليم، حيث شنّت إيران هجمات صاروخية على مكان إقامة أحد رجال الأعمال الكرد الذين يعملون في مجال النفط والغاز، إلى جانب سقوط صواريخ يُعتقد أن الميليشيات المقربة من إيران تقف ورائها على حقول الغاز الرئيسة في الإقليم.

الأهداف الخاصة والسباق نحو الهاوية

تسبّب النزاع بين بغداد وأربيل على مدى عقد من الزمان بخسارة للطرفين، حيث أدّت عملية ليّ الذراع من جانب بغداد وأساليب المراوغة من جانب أربيل إلى تقويض إمكانية ربط صناعة الطاقة لدى الطرفين، وتعظيم عوائد الخزينة لكل منهما.

وكانت بغداد قد قررت في وقت مبكر وضْع أي شركة تعمل في إقليم كردستان العراق على القائمة السوداء، ما أدّى إلى تعطيل نشاط بعض الشركات، وحرمان البلد من فرص لزيادة الإنتاج، وتطوير صناعة الطاقة.

ومن جانبه، اعتاد إقليم كردستان العراق على بيع نفطه بأسعار مخفضة للغاية، بما يقل بنحو ١٥-١٨ عن سعر خام برنت بهدف تسهيل صادراته وتأمين الدعم الخارجي.

وبسبب رفض حكومة الإقليم الرضوخ لبغداد، فإنها اضطرت للاعتماد على تركيا وشركات النفط الدولية وتجار النفط، الأمر الذي تسبب بخسارتها للكثير من العوائد وإرهاق خزينتها بديون بلغت مليارات الدولارات.

لذلك فإن دخل حكومة الإقليم غير مُستدام حتى عند ارتفاع أسعار النفط، حيث جرى استخدام ٦٠٪ من

إجمالي عوائد النفط لعام ٢٠٢٢ لخدمة الديون. كما يستهلك القطاع العام المتضخم في إقليم كردستان العراق نحو ٨٠٠ مليون دولار شهرياً تُدفع على شكل رواتب ولضمان ولاء السكان المحليين.

ويقود مثل هذا النزاع القانوني والسياسة قصيرة النظر إلى تفاقُم الفساد المستشري أصلاً، وإلى تغلغل المليشيات ونفور المستثمرين.

فبالرغم من التطمينات العراقية، تشعر شركتا «إكسون» و»شل» بالقلق إزاء آفاق استثماراتهما في العراق. وفي نفس الوقت، يواصل العراق شراء الغاز والكهرباء من إيران بسعر مرتفع للغاية لسد ثلث احتياجاته في الوقت الذي يحرق فيه نصف إنتاجه من الغاز الطبيعي.

وعندما أصبحت الحكومة الاتحادية في بغداد أكثر صرامة مع حكومة الإقليم بعد أزمة استفتاء الاستقلال عام٢٠١٧، ابتعدت الأحزاب الكردية عن الساحة السياسة العراقية، ووثّق «الحزب الديمقراطي الكردستاني» المهيمن على حكومة الإقليم علاقاته بأنقرة وبتجّار النفط، لكن من موقع ضعيف في الغالب.

ورغم نجاح حكومة الإقليم – بدعم تركي – من تأخير صدور حكم من قبل محكمة التحكيم الدولية، إلاّ أنّها فشلت في استغلال الوقت الذي كسبته للدفع باتجاه سن قانون نفط اتحادي مواتٍ لها في بغداد.

ومن بين الفرص التي أضاعتها الأحزاب الكردية استغلال النفوذ الذي توفر لها بعد كل موسم انتخابي بسبب الحاجة لأصواتها في عمليات تشكيل الحكومات المتعاقبة.

وبدلاً من ذلك، أهدرت ذلك النفوذ على الصراع على السلطة والوظائف الحكومية العليا. وعلى الرغم من تشكيكها اليوم في دستورية المحكمة العُليا الاتحادية العراقية ونزاهتها، صوتت أحزاب إقليم كردستان العراق لصالح تأسيسها وأصبح لها مُمثّلين في تلك المحكمة.

استفادت بغداد ايضاً من ضعف التماسك الداخلي في الإقليم، وبشكل خاص بفعل التنافس بين الحزبي الكبيرين، «الديمقراطي الكردستاني» و»الاتحاد الوطني الكردستاني»، اللذين تعمّق الخلاف بينهما حول إدارة قطاع الطاقة وإيراداته، خصوصاً بعد تحوّل ميزان القوة لصالح «الحزب الديمقراطي الكردستاني» منذ وفاة زعيم «الاتحاد الوطني الكردستاني»، جلال طالباني.

نهج تصالحي ونهج متشدد

وقد اتّبع نيجرفان بارزاني، رئيس وزراء الإقليم السابق ومُهندس قطاع النفط والغاز في كردستان العراق منذ عام ١٩٩٩ إلى أن أصبح رئيساً للإقليم في عام ٢٠١٩، نهجاً تصالحياً في إدارة الخلاف بين الحزبين من أجل حماية صناعة الطاقة من الانقسام وفق الخطوط الحزبية (وما يترتب عليه من انقسام داخل البيشمركة الكردية).

لكن ابن عمه، رئيس الوزراء الحالي، مسرور بارزاني يتبنى نهجاً أكثر تشدداً، ويبدو عازماً على إجبار «الاتحاد الوطني الكردستاني» على أن يكون بمنزلة الشريك الأصغر بهذا الخصوص؛ فبالرغم من أن «الاتحاد الوطني الكردستاني» في موضع أضعف اليوم إلاّ أنه لايزال قادراً على لعب دور المعطّل أو المربك.

فعندما روّج رئيس الوزراء بارزاني في منتصف عام ٢٠٢٢ لإمكانية تزويد الأوروبيين بالغاز نتيجة للأزمة التي أحدثتها الحرب الروسية-الاوكرانية، لم يُظهر المستثمرون اهتماماً كبيراً بهذا الشأن، إذ يقع الجزء الأكبر من حقول الغاز الطبيعي في كردستان العراق في المناطق التي يُسيطر عليها «الاتحاد الوطني الكردستاني»، والتي لا

يُمكن لمسرور بارزاني التحدّث بشأنها.

ومنذ أكتوبر ٢٠٢٢، قاطع ممثلو «الاتحاد الوطني الكردستاني» اجتماعات مجلس وزراء إقليم كردستان. وبالتالي، تتزايد الضغوط على حكومة إقليم كردستان، وقد ينأى «الاتحاد الوطني الكردستاني» بنفسه عن سياسة الطاقة الموحّدة في الإقليم من الآن فصاعداً، ويتّبع سياسة خاصة به.

كما أن التأخّر الدائم للمدفوعات المالية والصدامات الشخصية أثّرت بشكل سلبي في علاقة مسرور بارزاني مع شركات النفط الدولية والتي يحتاج لها الإقليم الآن أكثر من أي وقت مضى، وأدّت مشكلة بهذا الصدد إلى خروج شركة «ترافيغورا» لتجارة النفط من الإقليم.

هل تستمر الأزمة من دون حل؟

يُمثّل توحيد المواقف في إقليم كردستان حجر الأساس للمضي قُدُماً نحو تشكيل قطاع الطاقة العراقي على أُسس قانونية صلبة، وفي شكلٍ يُسهم في أمن الطاقة واستقلالها في العراق.

ومع ذلك، ستُرحب بغداد بأية فرصة لعقد صفقات مُنفصلة مع كل من الحزبين الرئيسين بدلاً من التعامل مع إقليم كردستان العراق بوصفه كياناً موحّداً.

ومثل هذه السياسة ستتسبب بتأخير تمرير التشريعات الضرورية، والتي من شأنها تنظيم القطاع الوطني للطاقة.

وفي ظل غياب الوحدة في إقليم كردستان، يُمكن للبرلمان العراقي أن يُمرّر قانون نفط وطني يتجاهل آراء الإقليم ووجهة نظره.

وقد لجأ كلا الجانبين في الماضي إلى أحكام قصيرة الأجل في قانون الميزانية السنوية فقط لكسر دائرة الشك وانعدام الثقة. كما أن هناك أضراراً ناتجة عن النهج الشعبوي في التعامل مع الموضوع من كلا الجانبين.

إن حلّ النزاع بين الحكومة المركزية في بغداد وإقليم كردستان العراق لا تعوزه الأفكار والمُقترحات.

فقد عُقد العديد من جولات التفاوض بين الجانبين حول الحقوق التعاقدية والتصدير، فضلاً عن المشورة التي تُقدّمها الوكالات الدولية بهذا الخصوص؛ المشكلة هي أنّ الجانبين يفتقران إلى الثقة المتبادلة والإرادة السياسية، ونظراً لأن سيادة القانون تضمن المساءلة، فإن أول إجراء ينبغي اتخاذه هو إنشاء محكمة اتحادية عليا جديدة بحسب المُتطلّبات الدستورية.

فضلاً عن ذلك، من المُحتمل أن يتحوّل انتصار العراق القانوني في محكمة التحكيم إلى خسارة سياسية في حال عدم التوصّل إلى اتفاق بين إقليم كردستان العراق والحكومة الاتحادية؛ فالشعبويون في بغداد بحاجة لتحقيق انتصار دولي، لكن الفاعلون الأكثر حكمة يعرفون بشكل أفضل أن تركيا لن تدفع مليارات الدولارات تعويضات للعراق، ولن تتخلّى عن صفقتها المُربحة مع إقليم كردستان العراق. وحتى لو غيّرت تركيا موقفها، فإنها ستُحمّل إقليم كردستان العراق خسائرها، وستطالب بإبرام صفقة غاز أكثر مُلاءمة مع الإقليم. وعلاوة على ذلك، فإن التوقيت مُهم الآن، إذ إن تركيا تعاني آثار الزلزال المُدمّر الأخير في الوقت الذي ينشغل ساستها بالانتخابات الحاسمة المنوي عقدها في مايو المقبل؛ فالضغط على الرئيس التركي -المتوتّر حالياً- يُمكن أن يأتي بنتائج عكسية على الصعيد الدبلوماسي.

لقد بلغت قيمة الصادرات التركية إلى العراق ١٣/٧ مليار دولار في عام ٢٠٢٢، كما أنّ تركيا هي بوابة العراق إلى أوروبا.

وكبديل أفضل، يُمكن للعراق أن يتوصّل إلى صفقة كبيرة مع تركيا بشأن تدفّقات المياه من أراضيها وأمن الحدود وصادرات الطاقة في حال شُكّلت المحكمة الاتحادية العليا المُلائمة، وسُنّت التشريعات الضرورية في قطاع النفط والغاز.

زد على ذلك، فإن الدول العربية المُجاورة للعراق تُراقب تصرّفات بغداد عن كثب، خاصةً في ظل سعيها لربط اقتصاداتها باقتصاد العراق.

يمتد تأثير النزاعات الداخلية بين الأحزاب الكردية الحاكمة من جهة، وبين حكومة إقليم كردستان والحكومة العراقية من جهة أخرى إلى علاقات العراق مع إيران، وإلى أبعد من ذلك. فإيران لا يُسرّها أن ترى العراق يحقق المزيد من الاستقلالية في قطاعي الكهرباء والغاز.

وقد استهدفت الميليشيات العراقية ذات العلاقة الوثيقة بإيران نشاط شركات النفط الدولية التي تعمل في العراق، وفي إقليم كردستان العراق، مثل حقل خور مور للغاز. وتُراقب الولايات المتحدة هذه المسألة أيضاً. فقد أصدرت واشنطن إعفاءات متتالية من العقوبات تسمح للعراق باستيراد الغاز والكهرباء من إيران بشرط أن تعد بغداد باتخاذ خطوات لتحقيق استقلاليتها في مجال الطاقة في المُستقبل.

يتطلب وساطة

ومع ذلك، لا يزال العراق يعتمد بشكل كبير على مصادر الكهرباء والغاز من إيران، ولم يتحقق تقدم كبير على هذا الصعيد. علاوة على ذلك، نظراً للنقص في إمدادات الطاقة في أوروبا نتيجة حرب روسيا في أوكرانيا، فإن الولايات المتحدة تدفع العراق وإقليم كردستان لزيادة إنتاج الغاز بهدف تصديره إلى الخارج.

وفي سياق متصل، أبرم إقليم كردستان العراق عقداً دائماً مع شركة روسنفت الروسية لبناء خط أنابيب لتصدير الغاز، على الرغم من أن تنامي دور روسيا في قطاع الطاقة في إقليم كردستان في المدى القريب لا يزال موضع شك.

إن النزاع بين بغداد وأربيل بشأن الطاقة يتطلّب وساطة، ولكن المرة الأخيرة التي انخرطت فيها واشنطن بجديّة في هذا المجال كانت في عام ٢٠٠٨. وعلى الرغم من أن الطرفين لم يطلبا من واشنطن التوسّط بهذا الموضوع، فإن وزارة الطاقة الأمريكية أعدّت تقريراً خاصاً عن المُستقبل الواعد لقطاع الغاز في إقليم كردستان للمُساعدة في تشجيع مثل هذه المفاوضات وتسويغها.

وعلى الجانب الآخر، يمكن أن تفقد أسواق النفط بسرعة ٤٠٠,٠٠٠ برميل من النفط، وهي مقدار صادرات إقليم كردستان الحالية إذا لم يتم التعامل مع الأزمة الحالية بحكمة.

*بلال وهاب، زميل بحث «نيثان آند إيستر واجنر» في معهد واشنطن لسياسات الشرق الأدنى. تركز تحليلاته على الحوكمة في المنطقة الكردية العراقية، وفي العراق ككل. يُمكن متابعته في تويتر على: @BilalWahab

القضاء و تفاصيل مكافحة المحتوى الهابط

كشف القاضي المختص بقضايا النشر والإعلام عامر حسن، عن عدد المحكومين حالياً بقضايا ما يعرف بالمحتوى الهابط، وفيما أكد أن الأحكام قابلة للطعن والتمييز، أشار إلى أن السياسيين والمثيرين للنعرات الطائفية سيحاسبون وفق القانون، مبيناً أن هيئة الإعلام والاتصالات تعمل -بحسب علمنا- على إقرار لائحة لقواعد البث تخص مواقع التواصل الاجتماعي.

وقال قاضي محكمة تحقيق الكرخ الثالثة والقاضي المختص بقضايا النشر والإعلام عامر حسن في مقابلة مع وكالة الأنباء العراقية (واع) إن «مصطلح تسميته المحتوى الهابط الذي يتداول في وسائل الإعلام، أصله القانوني هو الجرائم المخلة بالأخلاق العامة أو الفعل الفاضح الذي يخل

بالحياء العام»، مبيناً أن «الجرائم المخلة بالأخلاق العامة تحولت إلى ظاهرة وبدأت تؤثر على المجتمع والأسرة والأجيال الناشئة وسلوكياتها فكان يجب أن تتحرك الدولة بمختلف مؤسساتها للحد منها».

وأضاف أن «مجلس القضاء الأعلى بادر إلى تشكيل لجنة في العام ٢٠٢١ مشتركة من عدة جهات برئاسة مجلس القضاء وعضوية ممثلين عن هيئة الإعلام والاتصالات، ونقابة الصحفيين، ونقابة الفنانين، وجهاز الأمن الوطني، ومجموعة أخرى من أجهزة الدولة تكون معنية برصد حالات التجاوز الذي ينشر على وسائل التواصل الاجتماعي وملاحقة مرتكبيها وفق أحكام القانون»، مبيناً أن «هذه اللجنة بسبب الظروف التي رافقت تشكيلها في عام ٢٠٢١ من انتشار جائحة كورونا والظروف العامة التي كان يمر بها البلد توقفت عن المباشرة بالموضوع التي شُكلت من أجله».

ولفت إلى انه «في عام ٢٠٢٢ ألغى مجلس القضاء الأعلى -بعد تشكيل محاكم للنشر والإعلام- هذه اللجنة، وطلب من وزارة الداخلية أن تشكل لجنة منها حصراً تتولى رصد الحالات المخالفة للقانون وتتضمن نشر محتوى يسيء إلى الأخلاق العامة أو يتضمن فعلاً فاضحاً وعرضها على محكمة تحقيق الكرخ المختصة بقضايا النشر والإعلام التي أنا أتولى مهامها».

وأوضح أن «اللجنة عقدت اجتماعاً تم من خلاله وضع آلية عن كيفية رصد هذه الحالات والتعامل معها وعرضها على المحكمة»، مبيناً أن «اللجنة بدأت أعمالها وأنجزت عدداً من الملفات وعدد من المتهمين وصدرت بحقهم أحكام والقسم الآخر لا زالوا قيد التحقيق».

وتابع أن «قانون العقوبات تطرق إلى الجرائم المضرة بالمصلحة العامة وتناولها بالمواد من ٣٩٩ إلى المادة ٤٠٤ باعتبارها من الأفعال الفاضحة والمخلة بالحياء العام»، منوهاً إلى أن «هناك قناعة بأن هذا المحتوى تحول إلى صناعة وخرج عن إطاره العفوي، حيث إن المادة ٤٠٣ تتكلم عن صناعة الأفلام أو الرسوم أو الكتابات أو الإشارات أو أي شيء آخر يخل بالحياء العام ويخل بالآداب العامة ويهدف إلى إفساد الأخلاق العامة، ولهذا نطبق نص المادة ٤٠٣ بحق المتهمين التي تعرض قضاياهم على هذه المحكمة».

الفرق بين حرية التعبير والمحتوى المسيء

ولفت إلى أن «هناك خلطاً وقع بين حرية التعبير المحمية بموجب الدستور وبين مكافحة ظاهرة المحتوى المسيء التي لا تمت لحرية التعبير بأي صلة»، مبيناً أن «الدستور كفل حرية التعبير عن الرأي بشرط عدم مخالفته بالنظام العام والاداب العامة»، موضحاً أن «المحتوى المسيئ بدأ يلقي تأثيراً على الأسرة العراقية ويعكس صورة سيئة عن المجتمع العراقي وأخلاقه وعاداته حيث إن حرية التعبير شيء والتعبير الاجتماعي شيء آخر وهذا خلط ومحاولة لتبرير ما يقع من هؤلاء الأشخاص الذين أساءوا إلى المجتمع العراقي».

> **السياسيون والمثيرون للنعرات الطائفية سيحاسبون وفق القانون**

وأضاف: «نحن نشجع على خطوة الاعتذار وحذف المحتوى المسيء وندعو المدونين كافة، وما يصطلح على تسميتهم «المشاهير» بأن يقوموا بحملة مراجعة لمحتواهم، ومحاولة حذف المحتوى المسيء للأخلاق، والمحتوى المخل بالحياء العام».

الدعاوي لا تسقط

وأكد أن «الدعاوي لا تسقط؛ لأن الجريمة وقعت ونحن كمحكمة في حال عرضت علينا دعاوي بحق هؤلاء سواء أكان من قبل مشتكي متضرر من هذا الموضوع أم من قبل مخبر فسنتعامل مع هذه الدعاوي»، مبيناً أنه «في حال وجدت المحكمة خطوة تدل على وجود حسن نية لدى

هؤلاء فممكن أن تراعيها المحكمة عند الإجراءات التحقيقة أو عند إصدار الأحكام».

وأردف أن «المحتوى المسيء الذي يتضمن موضوع الجرائم المخلة بالأخلاق، ويتضمن أفعالاً مخلة بالحياء العام وقد يتضمن أيضاً موضوع الجرائم التي تدعو إلى الكراهية أو تحرض على العنف أو تدعو إلى التمييز العنصري أو الطائفي فهذه كلها مجرّمة بموجب نصوص في قانون العقوبات»، مشيراً في الوقت نفسه إلى أنها «تختلف عن النصوص التي تعالج الأخلاق العامة، والنصوص التي وردت في الباب الخاص بالجرائم الماسة بالأمن الداخلي للدولة على من يبث الإشاعات ومن يعمل على الأمور العنصرية، فكل هذه الأفعال هي أفعال مجرّمة وبمجرد أن تحرك الشكاوي أمام المحكمة فالمحكمة ستمضي باتخاذ الإجراءات».

وأكد أن «المحكمة تتعامل مع الدعاوي التي تعرض عليها من قبل اللجنة المشكلة في وزارة الداخلية»، مبيناً أن «هذه اللجنة تعتمد في عرض الدعاوي أو الحالات على المحكمة على البلاغات في المنصة التي أطلقتها وزارة الداخلية، وهي منصة (بلغ) وعلى الرصد الذي يتم من خلال مديرية العلاقات والإعلام لوزارة الداخلية وممكن لأي شخص أن يتقدم بإخبار إلى المحكمة أو يقدم بلاغاً على منصة تابعة إلى وزارة الداخلية عن أي حالة من هذه الحالات والمحكمة ستتعامل مع أي دعوة تعرض عليها من هذه الحالات».

> **الإعلام والاتصالات تعمل على لائحة قواعد البث لمواقع التواصل**

أصحاب المحتوى الهابط في الخارج

ونوه القاضي إلى «عدم وجود مانع قانوني في اتخاذ الإجراءات بحق أصحاب المحتوى الهابط من الذين هم سيكون في الخارج طالما المحتوى يستهدف الشعب والمجتمع العراقي»، موضحاً أن «المادة ٥٣ من قانون أصول المحاكمات الجزائية التي حددت الاختصاص المكاني في التحديد، والذي تقع فيها الجريمة كلها أو بعضها أو جزء منها أو فعل متمم لها أو نتيجة تترتب عليها، حيث إن الاجراءات ستمضي وفق القانون وستصدر أحكام بحقهم وفي حال لم يقوموا بتسليم أنفسهم ستصدر احكاماً غيابية وتنظيم ملفات استرداد بالتعاون مع الإنتربول».

القضايا المطروحة أمام القضاء المتعلقة بالمحتوى الهابط

وبين القاضي أن «المحكمة اتخذت إجراءات بحق ١٤ متهماً بالمحتوى الهابط ٦ منهم صدرت بحقهم أحكام بالسجن فيما لا تزال ٨ دعاوى تحت الإجراءات التحقيقية»، نافياً «وجود قوائم جاهزة بحق أصحاب المحتوى الهابط وإنما هناك حالات يتم اتخاذ إجراءات بحقها بناء على الرصد الذي تقوم به اللجنة المشكلة في وزارة الداخلية وبناءً على البلاغات التي ترد عبر منصة (بلغ)».

وأوضح أن «الجميع يخضع للقانون ولا يوجد شخص صاحب نفوذ فوق القانون»، منوهاً بأن «اللجنة بدأت بالحالات التي تحظى بإجماع على رفضها»، مشيراً إلى «أي حالة يتم الإبلاغ عنها من قبل المواطنين أو يتم رصدها من قبل وزارة الداخلية فان المحكمة ستتعامل معها من دون أي تمييز وتفرقة».

كيف يحدد المحتوى الهابط؟

أكد «نحن بدأنا بالحالات التي يوجد إجماع على رفضها، إذ توجد حالات نحن كقاضٍ فعمل القاضي هو تفسير النص القانوني وإبداله عن الواقع المعروض أمامه النص إذ توجد به عدة اشتراطات لتطبق»، مشيراً أن «النص حدد لنا أن الفعل الفاضح الذي يرتكب من قبل المتهم هو الذي يؤدي إلى الإخلال بالحياء العام، لكن المشرع توسع كثيراً في موضوع الجرائم الأخلاقية حتى العبارات التي استخدمها

المشرع مثلاً، إذ استخدم عبارة خدش الحياء العام، والخدش هو المس البسيط، واستعمل عبارة الحياء العام، ولم يحدد الإخلال هل سيكون جسيماً أو بسيطاً».

وأضاف أن «أي حالة إخلال ولو كانت بسيطة تتحقق بها الجريمة كل الدعاوي التي عملنا بها والتي تم اتخاذ الإجراءات والعبارات التي ترد فيها هي أصلاً لا تحتاج إلى خبرة يعني فأي شخص ممكن أن يعلم أن هذه العبارات أو هذه الأفعال أو الإشارات هي تخل بالآداب العامة لأن لكل مجتمع توجد قيم، وقيم المجتمع العراقي معروفة وهذه الأفعال والأقوال الذي ارتكبت من قبل هؤلاء المتهمين لا تثير أي لبس في كونها أفعالاً مخلة بالحياء العام لأنها تحتوي على ألفاظ خادشة للحياء وعلى ألفاظ جارحة وعلى ألفاظ تؤذي المجتمع في أخلاقه وتؤذي المجتمع في قيمه التي يؤمن بها»، موضحاً أن «الحالات التي ليست بهذا الوضوح؛ أي التي قد تختلط بين حرية التعبير وبين المحتوى المخالف للآداب فهنا سوف تلجأ المحكمة إلى انتخاب خبراء مختصين يقومون بتحديد ما إذا كان هذا الفعل مخالفاً للآداب العامة أو مخلاً بالأخلاق العامة أو ليس كذلك، وقد تستعين أيضاً بهيئة الإعلام والاتصالات».

> **قانون العقوبات تطرق إلى الجرائم المضرة بالمصلحة العامة**

معيارية إصدار الأحكام

وأشار القاضي إلى أن «الأحكام التي صدرت وفق المادة ٤٠٣، والمادة ٤٠٣ الحد الأعلى لهما هو سنتان من الحبس، واذا ارتكبت هذه الجريمة لغرض إفساد الأخلاق العامة؛ لذلك يعد ظرفاً مشدداً؛ أي إن المحكمة تستطيع أن تحكم بأكثر من سنتين باعتبار هناك ظرف مشدد»، مردفاً: «أما موضوع تفاوت الأحكام فهي تصدر بناءً على ظروف كل دعوة، والمحكمة ليس لديها أنموذج أو معيار ثابت تفرضه على كل من يحال إليها وفق أحكام هذه المادة لأن العقوبة حينما تفرضها المحكمة تهدف من خلالها إلى تحقيق غايات، منها تحقيق الردع الخاص بالنسبة للمتهم المحال عليها، وتحقيق الردع العام لغيره من الأشخاص الذين قد يجنحون إلى ارتكاب الفعل نفسه، وتهدف إلى إصلاح المتهم، وتراعي المحكمة عند الحكم ظروف المتهم من ناحية جنسه ومن ناحية سنه ومن ناحية ماضيه إذا كان لديه سوابق أو لم يكن لديه جملة هذه الظروف والاعتبارات تدخل في تقدير العقوبة؛ لذلك تأتي العقوبة متفاوتة، وما ممكن أن تكون العقوبة واحدة بالنسبة لجميع المتهمين لأن ظروف المتهمين مختلفة بعضهم عن البعض الآخر».

عدد المسجونين حالياً

أكد القاضي أن عدد المسجونين بقضايا المحتوى الهابط هم «٦ أشخاص صدرت بحقهم أحكام أولية»، مبيناً أن «المحكوم بقانوننا العراقي ليس ممكناً له أن يقدم تعهداً، ومن ثم يخرج، فهؤلاء صدرت بحقهم أحكام وأصبحوا مدانين».

وأضاف أن «الأحكام بحقهم ليست قطعية وليست نهائية وهي قابلة للطعن، وتميز أمام محكمة الاستئناف بصفتها التمييزية، ومحكمة الاستئناف تقدر هذه العقوبة، بظروف الدعوة والمتهم فإذا رأتها مناسبة تصدقها وإن رأتها غير مناسبة فممكن أن تخفف العقوبة وممكن أن تطلب تجديد العقوبة».

محتوى السياسيين

وقال القاضي إن «المحتوى الذي يقدمه بعض السياسيين في حال كونه يتعلق بموضوع إثارة النعرات الطائفية أو العنصرية فهم يقعون تحد طائلة المساءلة القانونية»، مؤكداً أن «لا أحد فوق القانون، والكل يخضع للقانون»، مبيناً أنه «في حال تحركت الشكاوي بحقهم فالمحكمة ستذهب إلى اتخاذ الإجراءات بحقهم».

قيود مواقع التواصل الاجتماعي

وشدد القاضي على ضرورة وجود قيود على محتوى النشر «وهذا المطلوب بصراحة وتحدثنا به بأكثر من مناسبة ولمسنا طيباً عند الإخوة في هيئة الإعلام والاتصالات»، مشيراً إلى أن «الهيئة ابلغتنا بعملهم على إقرار لائحة لقواعد البث وما يتعلق بالإنترنت ووسائل التواصل الاجتماعي لأن هيئة الإعلام والاتصالات سبق أن أقرت لائحة لقواعد البث الإعلامي فيما يتعلق بالقنوات الفضائية وتعمل حالياً حسب ما علمنا بشكل دؤوب على إقرار لائحة لقواعد البث فيما يتعلق بالإنترنت ووسائل التواصل الاجتماعي إذا صدرت مثل هذه اللائحة فسوف يكون أمراً جيداً حتى ننظم عملية استخدام وسائل التواصل الاجتماعي بالنحو الذي يحفظها عن هذه السلوكيات الخارجة عن أخلاق المجتمع وعاداته والمخلة بالحياء العام».

الداخلية: حملة المحتوى الهابط قد تتوسع

الى ذلك أوضحت وزارة الداخلية، يوم الأربعاء، إمكانية شمول بعض البرامج بإجراءات «المحتوى الهابط»، فيما أشارت إلى أن حملة «المحتوى الهابط» قد تتوسع.

وقال مدير العلاقات والإعلام في الوزارة اللواء سعد معن لوكالة الأنباء العراقية (واع)، إن «هناك رصداً للمحتوى الهابط وعملية المتابعة مستمرة وفقاً للقوانين العراقية النافذة»، مبيناً، أنه «خلال اليومين الماضيين صدرت أوامر قبض بحق شخصيتين».

وأضاف: «إن كانت هناك مخالفات تستحق، فبدون شك سوف ترفع مطالعة أو تقرير إلى قاضي التحقيق للبت في المخالفات»، مشيراً إلى أن «هناك ١٤ قضية خاصة بالمحتوى الهابط، ٦ منها صدرت فيها أحكام، والباقيات في طور التحقيق».

وأكد أن «الحملة ستستمر بهدف تحقيق توعية وردع»، لافتاً إلى «إمكانية توسيع الحملة لتشمل كلَّ ما ينشر من محتوى فيه مضرَّة على المجتمع».

ليس له دخل بحرية التعبير

وعن إمكانية شمول الحملة لبعض البرامج، لفت معن إلى أن «هذا الإجراء من اختصاص هيئة الإعلام والاتصالات ونقابة الصحفيين»، موضحاً: «إننا لا نريد أن ندخل إلى مساحة غير مساحتنا، ولكن من المعيب في بعض الأحيان أن تكون هناك عملية تعاون أو استضافة لشخصيات مرفوضة مجتمعياً من قبل بعض القنوات ومقدمي البرامج».

وذكر، أن «هذا الموضوع ليس له دخل بحرية التعبير»، لافتاً إلى أن «الحملة لن تكمم الأفواه أو تؤثر في الجو الديمقراطي؛ كون ذلك خارج مساحتنا، لأن أبرز ما تحقق في العراق بعد العام ٢٠٠٣ هي حرية الرأي والتعبير وبالتالي الحفاظ عليها واجب وطني على الجميع».

> **هناك خلط بين حرية التعبير وبين مكافحة ظاهرة المحتوى المسيء**

ووجه معن رسالة اطمئنان إلى العراقيين: إن «ما عملناه يتماشى مع اخلاقيات المجتمع العراقي والقانون، ولن ندخل بزاوية ممكن أن يكون فيها جدل»، لافتاً الى أن «الحملة تشمل المحتويات السيئة التي رفضها الجميع، بدليل أن الغالبية من الجمهور والصحفيين مساندون لهذه الحملة».

واعلن قاضي محكمة تحقيق الكرخ الثالثة والقاضي المختص بقضايا النشر والإعلام عامر حسن في وقت سابق، ان المحكمة اتخذت إجراءات بحق ١٤ متهماً بالمحتوى الهابط ٦ منهم صدرت بحقهم أحكام بالسجن فيما لا تزال ٨ دعاوى تحت الإجراءات التحقيقية.

*وكالة الانباء العراقية

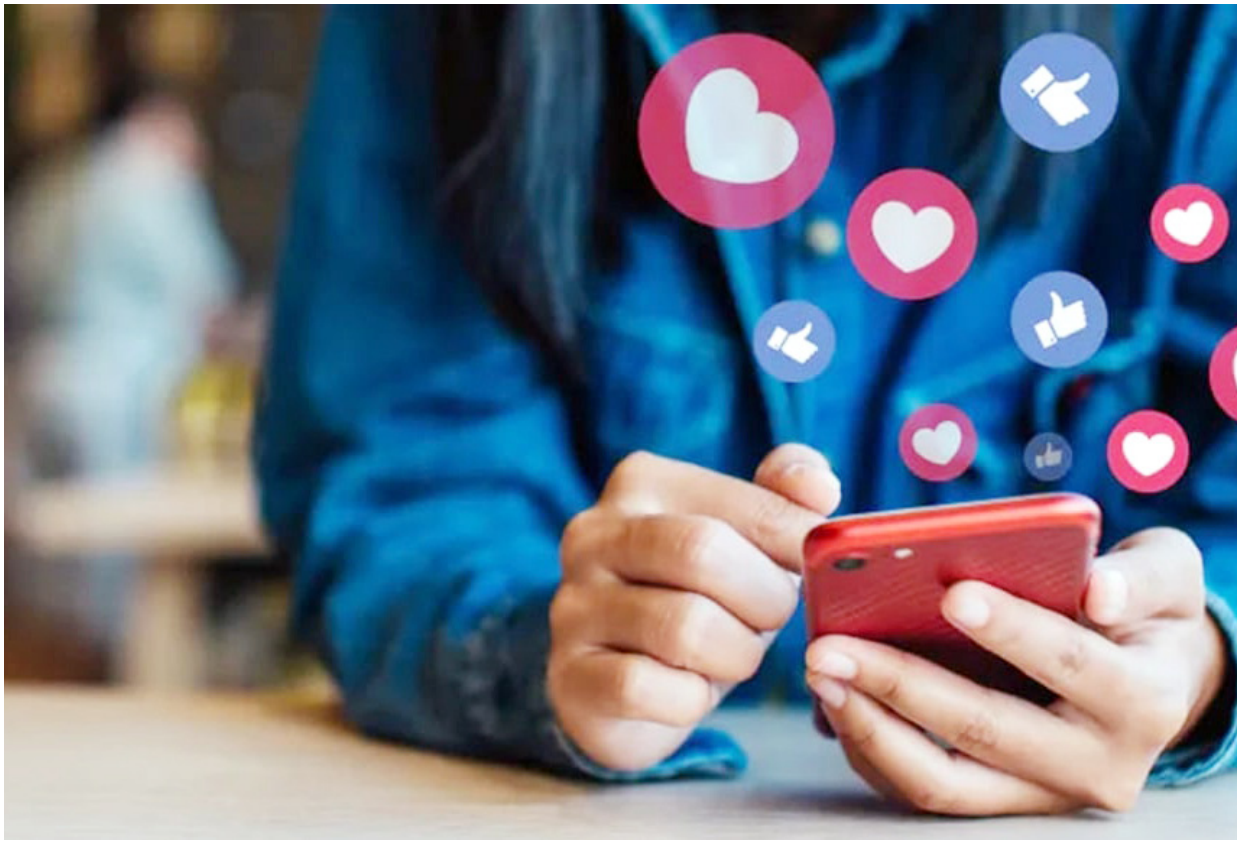

تضييق للخناق وإجراءات مشددة..

عن مكافحة المحتوى الهابط المُثير للجدل

*السومرية نيوز

في سابقة تعد الأولى من نوعها، وسعت الحكومة إجراءاتها تجاه ما يسمى بـ«المحتوى الهابط»، إذ أسفرت عمليات وزارة الداخلية ومذكرات قبض مجلس القضاء الأعلى عن تحجيم «المحتويات السيئة» في مواقع التواصل الاجتماعي.

وتتفق الآراء القانونية على أن «المحتوى الهابط» مرفوض قانونيا واجتماعيا، داعين الى «ثورة توعية» من قبل المدارس ورجال الدين والاعلام.

ففي الأيام القليلة الماضية، أصدر مجلس القضاء الأعلى مذكرات قبض، بحق الكثير من مشاهير السوشال ميديا في العاصمة وعدد من المحافظات بتهمة «المحتوى الهابط»، الذين وصفته بغير اللائق ولا ينسجم مع الآداب العامة.

وزارة الداخلية أعلنت في كانون الثاني الماضي، تشكيل لجنة مكلّفة لرصد «المحتويات البذيئة والهابطة» على مواقع التواصل الاجتماعي التي «يسيء بعضها للذوق العام ويخالف الأخلاق والتقاليد» في المجتمع الذي لا يزال محافظاً إلى حدّ بعيد، وأُنشئت منصّة ليتمكن مستخدمو الإنترنت من الإبلاغ عن منشورات من هذا النوع.

وقال مدير علاقات وإعلام وزارة الداخلية، اللواء سعد

> دعوات الى ثورة توعية من قبل المدارس ورجال الدين والاعلام

معن، في حديث لبرنامج عشرين الذي تبثه فضائية السومرية، إن «معايير تمييز المحتويات الهابطة على السوشال ميديا واضحة ولم نذهب في قضية يصعب الفصل فيها.. نحن نلاحق القضايا الواضحة والمرفوضة قانونياً واجتماعياً»، مؤكداً «متابعة جميع المحتويات على مواقع التواصل الاجتماعي».

وحول آليات الرصد، أشار معن إلى أن «هنالك قسماً كبيراً في وزارة الداخلية للرصد يعمل على مدار الساعة بآليات حديثة».

وقدم معن «الشكر لرئيس القضاء الأعلى لدعم وزارة الداخلية في هذا الملف».

*تشخيص القضاء

بدوره، شخص قاضي محكمة النشر والإعلام في جانب الكرخ، عامر حسن، آليات التمييز بين المحتوى الهابط والنافع، فيما حدد عقوبات نشر المحتويات الهابطة.

وقال حسن في حديث لبرنامج عشرين الذي تبثه فضائية السومرية، إن «المحتوى الهابط يحتل مستوى متقدم في البلاد مثل المخدرات، لافتاً إلى أنه شوه صورة الشعب العراقي وأثر في سلوكيات المجتمع».

وأضاف، أن «الدستور نص في المادة ٢٩ / أولاً على حماية الاسرة وقيمها، والمحتوى الهابط أضر في القيم المجتمعية»، مردفاً: «قانون العقوبات في الكتاب الذي عنونه بالجرائم المضرة بالمصلحة العامة ونص عليها بالمواد من ٣٩٩ - ٤٠٤ حدد المعايير التي تبين المحتوى الهابط».

وتابع، أن «القضاء انتبه مبكراً لهذا الامر وشكل لجان بالتعاون مع الداخلية لمحاربة هذه الظاهرة، كما صدرت أحكام على بعض الناشرين وآخرين قيد المحاكمة والبعض قيد الإجراءات التحقيقية».

وأشار حسن إلى، أن «معظم الاتفاقيات الدولية حتى التي تتعلق بحرية التعبير شددت على أن ذلك يجب أن لا يتعارض مع حقوق الاخرين والنظام العام والآداب العامة».

ونوه إلى، أن «عقوبات نشر المحتوى الهابط هي الجنح او الغرامة او كليهما، لكن ثمة جملة موضوعات يأخذها القضاء لتقدير العقوبة، فالغاية هي الإصلاح».

وشدد حسن، على ضرورة «تظافر الجهود لمحاربة هذه الظاهرة بين هيئة السياحة والأمن السياحي والداخلية».

*الرأي القانوني

من جهته، يرى الباحث بالشأن القانوني علي التميمي في حديث لـ السومرية نيوز، أن «الذوق العام ليس له تعريف واضح لا في الدستور ولا في القانون، ولكنه جزء من النظام العام والآداب العامة وجزء من الاعراف والتقاليد السائدة في المجتمع».

قاض:المحتوى السئ شوه صورة الشعب وأثر في سلوكيات المجتمع

وأضاف، أن «الذوق العام وهو كل ما ينسجم مع القوانين والأنظمة والقانون هو مجموعة القواعد العامة التي تنظم العلاقة بين الافراد والمشكلة من القناة التشريعية وتطبق المحاكم»، مبينا انه «يطبق على الجميع دون استثناء، فالذوق العام هو الالتزام بالقوانين».

وتابع التميمي، «لا يوجد تعريفا واضحا للفرق بين النقد والانتقاد وهو المهم مع الاستخدام الواسع لوسائل التواصل الاجتماعي في حين نلاحظ ان قانون العقوبات ميز بشكل واضح بين السب والقذف والتشهير «.

وأشار الباحث بالشأن القانوني الى، أن «النقد يراد منه الإصلاح والتقويم والخير في حين ان الانتقاد هو لوم وكشف المستور ونشر الغسيل «، لافتا الى أن «النقد يخلو من ركن الجريمة المعنوي، والذي هو أساس جرائم السب والقذف والتشهير».

وأردف، «في حين ان الانتقاد هو إسناد واقعة لشخص اذا صحت جعلته موضع ازدراء في قومه وايضا هو المساس بالمشاعر، والنقد هو حسن النوايا وهو ظاهر الخير وباطن الجمال»، مبينا أن «الانتقاد يخالف العادات والتقاليد والاعراف السائدة».

وبين، أن «النقد به حسن النية مفترض وهو ستر الآخرين ومساعده بمد يد العون، واما الانتقاد فهو محاولة اغراق الآخرين في الاوحال وهو هروب من الواجب».

ومضى التميمي بالقول، «مع ذلك هناك خيوط فاصلة بين الاثنين تحتاج الى الدقة في التمييز والمعيار بين الاثنين هو كل ما يشكل جريمة، فما يشكل جريمة هو الانتقاد الذي يعاقب عليها القانون وعكسه النقد الذي هو في السليم «.

وأكد الباحث بالشأن القانوني، أن «الدفع بالجهل بالقانون غير مقبول قانونا وفق المادة ٣٧ من قانون العقوبات مادام القانون تم نشره في الجريدة الرسمية وهذا معمول به في كل قوانين العالم».

ولفت الى أن «العراق يحتاج الى تشريع قانون حرية التعبير وايضا الجرائم الإلكترونية وقانون حق الحصول على المعلومة، لتحدد لنا هذه التعاريف وخطوطها الحمراء، لان قانون العقوبات تم تشريعه عام ١٩٦٩، ولم يعد يواكب التطورات، وهو اهم هدف من اهداف القانون».

وشدد على أن «اهداف العقوبة الجنائية هي تحقيق الردع والعدالة الاجتماعية وعاقبت المادة ٤٠٣ من قانون العقوبات بالحبس لسنتين وغرامة على مثل هذه الجرائم «.

وختم الباحث بالشأن القانوني، أن «الأمر يحتاج إلى ثورة في التوعية من المدارس ورجال الدين والاعلام».

يشار الى أن الكثير من أصحاب «المحتوى الهابط»، عطلوا حساباتهم ومسحوا مقاطعهم «المسيئة» للذوق العام من مواقع التواصل الاجتماعي.

سوران علي :

سلاح ذو حدين لمواجهة المحتوى الهابط

على من لم يزل يحنّ لصفوة الصحافة التقليدية ووسائلها أن يعي جيدا أن نجمها بدأ يأفل وأنها لم تبق مؤثرة كما عهدناها ولم تعد تلقى متابعة واهتمام كما في السابق وأن زمانها قد يولي قريبا ويخفت صوتها كليا، وعليهم أن يدركوا أيضا أن نوعا جديدا أكثر تأثيرا بدأ يظهر إلى السطح يعتمد على التطور التكنولوجي والرقمي السريع، يأخذ العقول ويحتل مكانة مرموقة ليحل محل التقليدي الذي عفا عليه الزمن، نوع مترنح من الصعب أن يلتزم بمباديء الصحافة المتعارف عليها منذ القدم أو يرضخ لقوانينها الثابتة، نوع غير مكتمل الملامح والتضاريس ولا يعرف له من تعريف واضح وثابت، فهو في طور التبلور والصيرورة ولم يحظ بعد بنظريات وخطط صارمة يسير عليها ويعرف بها، سمته الأساس مشاركة الجميع فيه ومن كل الفئات والأعمار والمستويات التعليمية والثقافية والفكرية، غير قابل لسيطرة محكمة، وعرضة للتحريف والتزييف والاستخدامات غير المحمودة.

وقد نشعر هذه الأيـام بالواقع الصحافي الجديد وتداعياته أكثر ونحن نتابع الحملة التي بدأتها وزارة الداخلية العراقية لمحاسبة (أصحاب المحتوى الهابط أو المتدني) كما يسمونهم، فأصل هذا النوع من المحتويات هو من صلب نتاج الإعلام الجديد ومخرجاته، لا يكترث

للأمور كثيرا ولا يخضع لخطوط حمر أو ممسكات أو حدود أو روادع إلا الذاتية النابعة من وازع الضمير، سهل التناول والتداول، سريع الانتشار، واسع التأثير، وقليل التكلفة يقدر عليه الغني والمعدم.

وبعيدا عن الصراع المحتدم بين هذين النوعين من الإعلام وفي انتظار موعد الحسم، يعاني المجتمع معاناة رهيبة متفاقمة أصبح بسببها رهينة المشكلات التي تنهال عليه عبر زلل صحافية وهفوات غير مبررة بات على إثرها أسير العمل خارج نطاق المهنية والالتزام، والاستهانة بالقيم والأخلاق والمبادئ المتجذرة، وأغلب الظن أن رجحان كفة هذا التناطح صعب التكهن به بسهولة وفي المستقبل القريب.

في محاذاة ذلك لم يكن من المنطق السكوت عما يجري من استخفاف بالذوق والآداب العامة، فالإجراءات التي تنفذ اليوم وإن جاءت متأخرة، ضرورية إلى أبعد الحدود ونالت استحسانا شعبيا واسعا وتأييدا كبيرا حتى من صناع المحتوى الجدد، ولكن التعامل مع هذا الموقف يحمل الكثير من الأوجه والتبعات ويحتاج إلى حذر ودقة متناهية، فنحن هنا نواجه مسألة بالغة الحساسية تمس أحد الركائز الرئيسة في الديمقراطية الناشئة في البلاد وهي حرية التعبير ولابد ألاّ يقوض أي رد فعل تنفيذي ما بُني في العراق الجديد بعد ٢٠٠٣ مع كل سلبياته والمآخذ عليه، في الوقت ذاته لم يكن الوقوف دون حراك والاكتفاء بالمشاهدة يجدي نفعا وبالتالي فإن ما أقدمت عليه السلطات حتى الآن وما ستقوم به لاحقا هو سلاح ذو حدين قد يأتي بنتائج عكسية إن لم تنفذ بوع وعقلانية ووفق آليات مدروسة بعمق.

فعلى الرغم مما واجهته الخطوة الحكومية من انتقادات واعتراضات وإن كان معظمها لا يستند إلى أسس علمية ومنطقية مقنعة، إلا أنها تعد ضرورية في ظل غياب نصوص قانونية صريحة تقنن النوع الإعلامي الجديد وتضع له خطوطا عريضة وتلزم العاملين فيه بالتقيد بأحكامها الأمر الذي يقتضي التفكير مليا في إصدار تشريعات عصرية تراعي التطور الصحافي والإعلامي وبيئته الجديدة وتصون خصوصيات المجتمع العراقي وهيبته في آن واحد وربما سيستغرق ذلك وقتا طويلا بسبب وجود قضايا تعيرها الطبقة السياسية أهمية أكثر وتمنحها الأولوية وتقدمها على غيرها، في حين لا يقل موضوع التشريعات القانونية لتنظيم الإعلام الجديد ومنصات مواقع التواصل الاجتماعي ورسم حدودها أهمية عن غيره من القضايا الملحة.

> **الأمر نفسه ينطبق على الوضع الإعلامي في إقليم كوردستان الذي يمر بالأزمة المستفحلة**

الأمر نفسه ينطبق على الوضع الإعلامي في إقليم كوردستان الذي يمر بالأزمة المستفحلة ذاتها وقد آن له أن يحذو بغداد في مواجهة الخطر المحدق باتخاذ خطوات مماثلة إجرائية وقانونية وتوعوية لإنهاء نشر محتويات تسيء لأعراف المجتمع الكوردستاني وتهدد الأخلاق والآداب العامة، حتى وإن تطلب الوضع أوامر قبض واعتقالات أو غلق منصات وحسابات ألكترونية.

*صحفي من كوردستان العراق
*ايلاف

هنري باركي :

مرحلة حاسمة في تركيا..

ماذا سيفعل أردوغان في سبيل البقاء في السلطة؟

في العام الذي جدد فيه الناتو قوته، ورص صفوفه، قد لا نعثر على دولة تتفوق على تركيا في قدرتها العجيبة على إرباك هذا الحلف. وحملت الحرب الروسية في أوكرانيا أعضاء الناتو الآخرين على إبداء عزم جديد على محاربة عدو مشترك، ومهدت الطريق أمام توسيع الحلف، لم تكتف تركيا، على رغم عضويتها في الناتو، بالحفاظ على علاقات ودية بروسيا؛ بل هددت بالحؤول دون انضمام السويد وفنلندا إلى الحلف.

وفي الأثناء أعلنت الحكومة التركية عزمها على أنها قد تبدأ غزواً برياً جديداً لشمال سوريا، ومواجهة حلفاء الولايات المتحدة الكرد السوريين، وهم يسيطرون على تلك المنطقة.

وعلى رغم أن تركيا قوت علاقاتها المتوترة بعدد من دول الشرق الأوسط، استمرت في انتهاج سياسة علاقات باردة بالاتحاد الأوروبي، وجددت تهديداتها لليونان. وبعد سنوات من السعي إلى تقويض الديكتاتور السوري بشار الأسد، خطت أنقرة، على نحو غير متوقع، خطوات على طريق إقامة علاقات ودية بالنظام في دمشق، وبوساطة روسية.

ولا شك في أن هذه التحركات تثير الجدل في الغرب، إلا أنها عموماً، تحظى بشعبية في تركيا، وترمي إلى هدف واضح. ففي مايو (أيار)، يخوض الرئيس التركي الشعبوي، والسلطوي الذي يحكم البلاد منذ مدة طويلة، رجب طيب أردوغان، ربما أصعب معركة انتخابية في حياته السياسية، على ولاية رئاسية جديدة.

وهو يستخدم السياسة الخارجية وسيلة فعالة إلى صرف انتباه الناخبين عن أزمات كثيرة في الداخل. فبعد سنوات من سوء الإدارة الاقتصادية، بلغ معدل التضخم في تركيا ذروته مع ٨٥ في المئة في نوفمبر (تشرين الثاني) ٢٠٢٢، وانخفض إلى نحو ٦٤ في المئة في ديسمبر (كانون الأول).

وهذا أعلى معدل يسجل في أوروبا، متجاوزاً نسبة الـ٢٥ في المئة في المجر، وهذه حلت في المرتبة الثانية على مقياس التضخم.

وتتضاءل احتياطات تركيا من العملات الأجنبية، وتواجه عجزاً متنامياً في الحساب الجاري. وإلى ذلك يزداد استياء الشعب التركي من إقامة ٣٫٦ مليون لاجئ سوري في بلدهم. وهذا ما أقرت به تركيا، في بداية الحرب الأهلية السورية، وتستحق عليه الثناء والاحترام. ولا ننس الإرهاق المتنامي من حكم أردوغان الذي يدوم منذ ٢٠ عاماً ويزداد استبداداً كل يوم. وثمة جيل كامل لم يعرف زعيماً سواه.

ويرى أردوغان أن الأمور كلها رهن بالانتخابات. وبعد عشرين عاماً من الحكم من دون منازع تقريباً، تترتب على هزيمته تداعيات خطيرة عليه وعلى عائلته وأصدقائه وآخرين في حزبه، «حزب العدالة والتنمية» (AKP).

فهؤلاء استفادوا شخصياً من حكمه، ومن المحتمل أن يتعرضوا إلى ملاحقة قضائية.

> **تقدم السياسة الخارجية إلى أردوغان طرقاً مختلفة لتعزيز قيادته في الداخل**

وقد يكون فوز المعارضة شكلاً من أشكال تغيير النظام، في ضوء دعوة قادتها إلى استعادة النظام البرلماني في تركيا، وتقليص السلطات الرئاسية.

وغذى ذلك حساسية أردوغان وشعوره بالضعف، وحمل الحكومة على استعمال المحاكم في الحؤول دون ترشح أحد مرشحي المعارضة البارزين المحتملين، عمدة إسطنبول أكرم إمام أوغلو. وهي خطوة متطرفة قد تأتي بنتائج عكسية في نهاية المطاف.

وتدل استطلاعات الرأي الحالية على أن أردوغان، وحزب «العدالة والتنمية» قد يخسران الانتخابات المتوقعة في ١٤ مايو.

وفي حال زعيم آخر غير أردوغان، تؤدي مستويات ضعف الشعبية والضيق الاقتصادي إلى هزيمة مؤكدة. إلا أن أردوغان معروف بعناده وقدرته على الفوز بالانتخابات.

وقد نجح في جعل أرقام استطلاعات الرأي حول شعبيته تستقر. ونظراً إلى مدى خطورة الوضع، فمن المرجح أن يستخدم كل الوسائل من أجل تجنب الهزيمة.

وفي ضوء تحركاته الأخيرة، في السياسة الخارجية، يملك أوراقاً في مستطاعه استعمالها. وقد يسعى إلى خلق أزمة، بما في ذلك مع الغرب، من أجل تغيير المزاج على الصعيد المحلي.

وعليه، ينبغي أن تستعد أوروبا والولايات المتحدة لمثل هذا الاحتمال، والعمل على تقليل الضرر المفترض إلى الحد الأدنى، وعليهما التخطيط لاستراتيجية تواجه هذا التطور. ولا ريب في أن تركيا دولة فائقة الأهمية، فلا ينبغي أن يتاح لها الابتعاد عن النفوذ الغربي.

كل القوة وكل اللوم

ومن المفارقات أن ما يقلق أردوغان، في زمن الهزات الجيوسياسية والصراع بين روسيا والغرب، هو العجز عن التنبؤ بالسياسات الداخلية.

وتضطلع علاقات تركيا بالجيران والحلفاء والمنافسين بالتعويض عن أوجه القصور المحلية، وفي طليعتها حال الاقتصاد التركي التي يرثى لها.

وعلى رغم أن سوق العمل متين نسبياً، يرجع ارتفاع معدل التضخم، جزئياً، إلى إصرار أردوغان على خفض أسعار الفائدة بدلاً من رفعها.

وكما صرح وزير المالية التركي، نور الدين النبطي، يفضل التعايش مع التضخم على الركود الناجم عن رفع البنك المركزي أسعار الفائدة التقليدية.

هذا ما أطلق عليه النبطي تسمية «النموذج التركي». وهو يزعم، بأسلوبه الخرافي، أن هذا النموذج ناجح على نطاق واسع، بل تحسد دول العالم تركيا عليه.

وتدل سياسات البنك المركزي غير التقليدية على سيطرة أردوغان على المؤسسات المستقلة اسمياً.

وعلى مدى العقد الماضي، عزز سلطته من خلال تقويض أو إلغاء استقلال المؤسسات التركية المهمة كلها تقريباً، على غرار الجامعات الحكومية، ومعظم وسائل الإعلام، والجيش، والحكومات المحلية، وقبلها كلها القضاء الذي استخدمه سلاحاً ضد خصومه، فامتلأت السجون التركية بالسياسيين المعارضين، والصحافيين، والأكاديميين، وقادة المجتمع المدني، مثل عثمان كافالا، وكل من لا يعجب أردوغان.

والحق أن مظاهر سيادة القانون كلها تبددت.

> **لا دولة تتفوق على تركيا في قدرتها العجيبة على إرباك الناتو**

ومن وجه آخر، انقلبت الهيمنة الكاملة على الدولة والمجتمع إلى كعب أخيل أردوغان.

فهو حين وضع نفسه في المركز من الأمور كلها، أعطى الأتراك العاديين ذريعة إلقاء اللوم عليه فيما تعانيه البلاد من بلايا، على رغم جهوده الرامية إلى إلقاء اللوم، في مشكلاته الاقتصادية، على الغرباء، الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة على الخصوص وعرض نفسه إلى ارتكاب الأخطاء على نحو متعاظم جراء إحاطته بأنصار يتذللون إليه، ويفتقرون إلى الابتكار، وإبعاده صناع السياسة المجربين.

وعلى خلاف هذه الحال، تحدى ائتلاف المعارضة، وأحزابه الستة التي تجمع حزبين كبيرين وستة أحزاب صغيرة، التوقعات، وتماسك نسبياً وظاهراً.

وينبغي، نظرياً، للقوة الحزبية المشتركة هذه، وهي تطور جديد في المشهد السياسي التركي المتشرذم عادة، أن تجذب من الناخبين ما يكفي لهزيمة أردوغان.

وفي أواخر يناير (كانون الثاني)، أعلنت (المعارضة) عن رؤيتها الموحدة، لكنها لم تتفق بعد على مرشح رئاسي.

وكمال كيليجدار أوغلو، زعيم حزب الشعب الجمهوري (CHP)، أكبر أحزاب المعارضة، يصر على الترشح، لكنه أضعف الطامحين، ومن المرجح أن يخسر أمام أردوغان، فهو على رغم جديته وعمله الدؤوب، يفتقر إلى الكاريزما ويبدو أنه قديم الطراز.

يبقى القضاء أهم أداة يستخدمها أردوغان.

في الأثناء، اتخذ أردوغان إجراءات من شأنها تهميش رئيس بلدية إسطنبول إمام أوغلو، وهو عضو في «حزب الشعب الجمهوري».

وبحسب استطلاعات الـرأي، فإمام أوغلو ورئيس بلدية أنـقـرة، منصور يافاس، هما السياسيان المعارضان الجديدان اللـذان في مقدورهما أن يهزما أردوغـان في الانتخابات العامة. ولكن، في ديسمبر، حكم على إمام أوغلو بالسجن لأكثر من عامين بتهم ملفقة تتعلق بـ«إهانة» المجلس الأعلى للانتخابات Supreme Election Council.

ومن المفارقات أن أردوغان يستخدم التكتيكات التي استعملت في محاولة منع صعوده إلى السلطة. فقبل عقدين من السنين، دين هو أيضاً، ومنع من تولي منصبه عندما فاز حزبه في انتخابات عام ٢٠٠٢. وعلى رغم معارضة الرئيس آنذاك، تعاون حزب «العدالة والتنمية وحزب «الشعب الجمهوري» على تغيير الدستور، وفتحا الطريق أمام أردوغان إلى عضوية البرلمان ثم رئاسة الوزارة وظاهر الأمور أن إدانة إمام أوغلو، إذا أقرتها محكمة بداية محلية أولاً، ثم محكمة الاستئناف العليا (وليس ثمة شك في أن هذا ما سيحصل)، تمنعه من تولي منصب حكومي، ومن الترشح ضد أردوغان للرئاسة أو حتى لمنصب رئيس البلدية في ٢٠٢٤.

وفي سبيل ضمان الحؤول دون دفع إمام أوغلو التهمة، رفعت وزارة الداخلية قضيتين جنائيتين أخريين ضده، إحداهما بتهمة دعم الإرهاب. ويأمل أردوغان، من خلال القضاء على إمام أوغلو، تصدر كيليجدار أوغلو المعارضين المرشحين، وهو يمكنه التغلب عليه. ولا تملك المعارضة إستراتيجية بديلة، وتفضل الشجار على من تختار ترشيحه.

وإلى غياب خصم واضح، يتمتع أردوغان وهو يباشر حملته الانتخابية، بميزتين كبيرتين أخريين: فهو يتحكم بشكل كامل في الدولة ومواردها التي يمكنه استخدامها متى شاء لدعم عملية إعادة انتخابه، ويسيطر تماماً على المجال العام.

> **استمرت في انتهاج سياسة علاقات باردة بالاتحاد الأوروبي**

وإلـى اليوم، حاول كسب الوقت، والموافقة على إجـراءات مرتجلة تختصر فـي استنزاف الخزانة الوطنية.

فنزل عن نحو خمسة ملايين دولار اقترضها مواطن تركي.

وحمل البنك المركزي على تقديم قروض ميسرة في قطاعات مثل البناء، ظناً منه أنها تساعده على تحقيق أهدافه.

ومع انهيار الليرة التركية، رسمت الحكومة مخططاً يشجع المدخرين على تحويل ودائعهم من الدولار إلى الليرة، ووعدتهم بتعويض خسائرهم الناجمة عن فروق أسعار صرف العملات الأجنبية، مما يزيد العبء على الخزانة زيادة كبيرة. وأخيراً، أحال أردوغان على التقاعد المبكر أكثر من مليوني مواطن.

ولكن أردوغان ليس دائماً سخيا إلى هذا الحد، بخاصة عندما يتعلق الأمر بالمناطق التي تديرها المعارضة.

والبلديات التي يديرها حزب العدالة والتنمية قناة مهمة، يوزع أردوغان الامتيازات، ويعيل السكان المحليين بواسطتها.

وعلى خلاف الأمر، تبذل الحكومة في المدن الكبيرة التي لا يسيطر عليها حزب العدالة والتنمية، وسعها من أجل تقويض السلطة المحلية. ويصح ذلك على الخصوص على مدينة إسطنبول، مدينة إمام أوغلو، ويبلغ عدد سكانها ٢٠ مليون نسمة.

وفي ٢٠٢١ - ٢٠٢٢، على سبيل المثال، أرجأ أردوغان ببساطة ومن دون تفسير، المصادقة على قرار يجيز لبلدية إسطنبول الحصول على مخصصات أقرها البرلمان الوطني من أجل استبدال أسطول باصات النقل العام القديمة والمتداعية.

وتظهر محاكمة إمام أوغلو أن القضاء أكثر أدوات أردوغان فاعلية. ومنذ عام ٢٠١٣، سجن آلاف الصحافيين والأكاديميين والمعارضين الذين تجرأوا على الجهر بانتقاد الحكومة.

وتسارعت وتيرة الاعتقالات بعد الانقلاب الفاشل في عام ٢٠١٦. والمحاكمات متعسفة، ويمكن سجن أي شخص بسبب عمله في مجلة، أو بسبب تغريدة قبل سنوات وأعيد «إحياؤها» فجأة. وفي عام ٢٠٢٠ وحده، فتحت الحكومة ٣١ ألف تحقيق في جريمة «إهانة الرئيس». ومنذ أن أصبح أردوغان رئيساً في عام ٢٠١٤، أجري ١٦٠ ألف تحقيق من هذا الصنف.

استهداف واقصاء الكرد

واستهدفت الدولة، علناً، بعض الأحزاب السياسية، وبخاصة حزب «الشعوب الديمقراطي» (HDP) المؤيد للكرد.

واحتل هذا الحزب اليساري المركز الثالث في انتخابات ٢٠١٨، وحصل على ما يقرب من ستة ملايين صوت تمثل ١١/٧ في المئة من مجمل أصوات المقترعين. ويجذب هذا الحزب الناخبين التقدميين في أنحاء البلاد، لكنه يشدد، في المقام الأول، على تمثيل مخاوف المواطنين الكرد في تركيا. فجعله أردوغان هدفاً لنيرانه طوال سنوات. وسجن صلاح الدين دميرتاش، الزعيم الكاريزمي للحزب، خلف القضبان منذ نوفمبر ٢٠١٦، وأُلغيت حصانة عدد من أعضاء البرلمان المنتمين إلى حزبه، البرلمانية، وسجنوا بتهمة «دعم الإرهاب» المعتادة، وهي تهمة شاملة تفسرها السلطات على هواها.

> **اردوغان يستخدم السياسة الخارجية وسيلة فعالة إلى صرف انتباه الناخبين**

وعلى المثال نفسه، جمدت المحكمة الدستورية، في يناير الماضي، الأموال التي قدمتها الدولة لحزب «الشعوب الديمقراطي» بناء على ذرائع زائفة مفادها أن الحزب يدعم الإرهاب. وتدرس المحكمة الدستورية حظر الحزب لأسباب مماثلة، ورفضت طلبه الأخير تأجيل الحظر إلى ما بعد انتخابات مايو.

وعلى رغم أن الائتلاف المعارض لم يدع حزب الشعوب الديمقراطي للانضمام إلى صفوفه، لا شك في أن أنصار الحزب سيصوتون ضد أردوغان.

والحق أن حظر حزب «الشعوب الديمقراطي» يسبب بلبلة، ويؤدي إلى تقليص اقتراع مؤيدي الحزب، أي ما يقرب من ١٠ في المئة من الناخبين. ومنذ عام ١٩٩٣، حظر نحو خمسة أحزاب مؤيدة للكرد.

قد يسعى أردوغان إلى كسب التأييد بوسائل أخرى، بما في ذلك السياسة الخارجية

ولكن لا يزال من غير الواضح ما إذا كانت جهود أردوغان الرامية إلى عرقلة المعارضة ستنجح هذه المرة. وعلى رغم أن سيطرته التامة على المؤسسات التركية مكنته من تغيير المشهد السياسي والنزول على إرادته، فإن لهاثه وراء السلطة حمله على ارتكاب أخطاء كبيرة.

وعلى سبيل المثل، في عام ٢٠١٩، عندما خسر «حزب العدالة والتنمية» الانتخابات البلدية في إسطنبول، واعتبرت الخسارة هزيمة مروعة لأردوغان، تدخل الرئيس وفرض إعادة الانتخابات. وأهانه الناخبون حين أعادوا انتخاب إمام أوغلو، الفائز الأصلي، بهامش أكبر.

ومن السابق لأوانه تقويم رد الفعل الشعبي على إدانة إمام أوغلو، والحظر المتوقع لحزب الشعوب الديمقراطي. وفي انتظار حكم الاستئناف، قام إمام أوغلو بجولة في البلاد وخاطب حشوداً كبيرة.

> **تترتب على هزيمة اردوغان تداعيات خطيرة عليه وعلى عائلته وأصدقائه**

وعندما حظر آخر حزب مؤيد للكرد في عام ٢٠٠٩، وهو إجراء عارضه أردوغان، أثار الحظر اضطرابات شديدة.

ونظراً إلى الفعالية المشكوك فيها لمثل هذه التكتيكات، قد يسعى أردوغان إلى كسب التأييد بوسائل أخرى، بما في ذلك السياسة الخارجية.

مواجهة الغرب

والسياسة الخارجية، في نظر زعيم شعبوي وسلطوي مثل أردوغان، خارج نطاق وظائفها التقليدية، وتعتبر أداة مهمة للحفاظ على الذات وتعظيمها. وفي هذا الإطار، أسهم موقع تركيا المهم بين روسيا والشرق الأوسط والغرب في تحفيز رغبة أردوغان النهمة في المديح والثناء والمنزلة الرفيعة. ودعا توسط تركيا في رفع الحصار الروسي جزئياً عن الموانئ الأوكرانية، والسماح لشحنات الحبوب الأوكرانية بالوصول إلى الأسواق في العالم النامي، أنصار أردوغان إلى المطالبة بمنحه جائزة نوبل للسلام.

ومع الانتخابات الوشيكة، يمكنه التوسل بالسياسة الخارجية إلى حشد القوميين في تركيا، وحملهم على اتخاذ مواقف شعبية يصعب على المعارضة مواجهتها.

وبالفعل، وافقت المعارضة المؤلفة من ستة أحزاب، على معظم تصريحات أردوغان الأخيرة في شأن السياسة الخارجية، سواء تلك التي تتناول بحر إيجه، أو البحر الأبيض المتوسط، أو الولايات المتحدة ـ أو سوريا، أو الكرد. وعلى النحو نفسه، لم تعترض أحزاب المعارضة على التغيير الذي شهدته أخيراً العلاقات بدول الشرق الأوسط، على غرار مصر وإسرائيل والمملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة، أو على علاقاته الودية بروسيا.

وتفاوضت أنقرة، في سبيل تعزيز احتياطياتها من النقد الأجنبي، على صفقات مقايضة بقيمة ٢٨ مليار دولار مع الصين وقطر وكوريا الجنوبية والإمارات العربية المتحدة. وفي تناقض صارخ مع مقاربته لروسيا والدول العربية، يميل أردوغان إلى أن يكون أكثر عدوانية مع حلفائه الغربيين. والحال أن مجابهتهم أمر يلقى تأييداً شعبياً في الداخل.

لذا فهو لا يفوت فرصة لإلقاء اللوم عليهم في كل المشكلات التي تعانيها الأمة، من الحال الاقتصادية إلى انقلاب عام ٢٠١٦، الذي ادعى أن الولايات المتحدة ضالعة فيه.

وأرسى أردوغان، في هذا الوقت، الأسس اللازمة لتحركات تركية محتملة على جبهات عدة أخرى. فعلى مر السنين تنافست تركيا واليونان على قضايا مثل المياه

الإقليمية، ووضع جزر بحر إيجه، واكتشافات الغاز. وهدد اليونان، في وقت قريب، مرتين، وقال: «قد نأتي ذات ليلة على حين غرة [في إشارة إلى العمليات العسكرية السابقة في سوريا] واليونان تخشى صواريخنا. يقولون إن صاروخ تايفون سيضرب أثينا.

وما لم تلتزموا الهدوء، هذا ما سيحصل». وكرر تهديده بشن غزو بري على حلفاء واشنطن كرد سوريا، على رغم أن القوات الجوية التركية قصفتهم بالفعل بقذائف سقطت على مسافة بضع مئات من الأقدام من جنود امريكيين هناك. بواسطة هذا الخطاب الحازم حول القوة التركية، قلص أردوغان دور المعارضين إلى مجرد لاعبين ثانويين خجولين يهتفون من مقاعد البدلاء.

براغماتي

وأردوغان براغماتي لا يمكن التنبؤ بتصرفاته، حسبما تبين من سياساته في مسألة أوكرانيا وروسيا. فنسب الفضل إلى نفسه على صفقة الحبوب الأوكرانية، وطلب الثناء والتقدير، وبسبب توفيره طائرات من دون طيار لأوكرانيا أثبتت فاعليتها في ساحة المعركة.

وفي الوقت نفسه، ساعد موسكو على التهرب من العقوبات الغربية وتخفيف أضرارها على الاقتصاد الروسي، غير عابئ بالتحذيرات الامريكية. ومن المسلم به أن العلاقات الروسية – التركية معقدة ومتشابكة، بيد أن التحركات الآيلة لمساعدة بوتين تساعد أردوغان أيضاً.

وتدفق الروبل إلى الخزائن التركية، سواء من التجارة المخالفة للعقوبات أو من السياح الروس، يسهم في النهاية في دعم الليرة، وتمويل واردات الطاقة من روسيا.

والطلبات الرسمية التي قدمتها السويد وفنلندا للانضمام إلى حلف الناتو أتاحت لأردوغان فرصة استعراض قوته، وانتزاع تنازلات من كلا البلدين لقاء الدعم التركي، والظهور أمام الجمهور المحلي في مظهر المتشدد ضد الغرب.

وفي يناير، استغل حرق نسخة من المصحف على يد متعصب سويدي يميني، أمام السفارة التركية في ستوكهولم، ليعظم معارضته للسويد، وهددها بأنه لن يوافق أبداً على انضمامها. وأدرك السويديون والفنلنديون جميعاً أنه سينتظر إلى ما بعد الانتخابات التركية قبل استجابة لطلبهم.

ولكن تكتيك أردوغان المتشدد أدى بالفعل إلى نتائج عكسية، فرفضت السويد تسليم «الإرهابيين الـ١٢٠» الذين طالب بهم. وأوضح مجلس الشيوخ الامريكي أنه إذا لم توافق تركيا على انضمام الدولتين، فسيحظر بيع الأسلحة إلى تركيا، وعلى الخصوص، طائرات «أف ١٦» F-١٦.

> **ينبغي أن تستعد أوروبا والولايات المتحدة لمثل هذا الاحتمال**

وخلافاً لهشاشته في القضايا الاقتصادية المحلية، تقدم السياسة الخارجية إلى أردوغان سبلاً مختلفة لتعزيز زعامته في الداخل. ولن تكون الانتخابات المقبلة انتخابات عادية لأنها ستقرر مكانته التاريخية.

لذا، فالإغراء القديم الذي يتوسل بأزمة خارجية من أجل تجنب الخسارة، قوي جداً، فهو قد يصرف الانتباه عن المشكلات الداخلية ويهمش المعارضة الخجولة. وبناءً على ما أظهره أردوغان في عام ٢٠١٧، حين اشترى نظاماً مضاداً للطائرات من طراز «أس-٤٠٠» S-٤٠٠، روسي الصنع، على رغم تحذيرات صارمة كررتها واشنطن وأوضحت عواقبها، يبدو أردوغان على استعداد لتحمل الأخطار إذا حسب أنه قادر على الإفلات من العقاب.

وهو لم يفلت منه حينذاك، ففرضت الولايات المتحدة عقوبات عليه. ولكن هذا لن يمنعه من المحاولة في المستقبل، على رغم المخاطر الكبيرة جداً، لأن تركيا لا تعرف عملية صنع قرار مؤسسي رسمي، وأردوغان هو صاحب القرار الوحيد.

اضطرابات مقبلة

وفي مواجهة احتمال أن يزداد تهور أردوغان مع اقتراب الانتخابات، تحتاج الولايات المتحدة وحلفاؤها الأوروبيون إلى الاستعداد لما هو غير متوقع من تركيا. ومن بين تحركاته المحتملة مواجهة «عرضية»، وإن طفيفة، مع اليونان في منطقة بحر إيجه والبحر الأبيض المتوسط، ومواجهة مع الولايات المتحدة في شمال سوريا، أو، بشكل أكثر دراماتيكية، تغيير الوضع الراهن في الجزء التركي من قبرص. وفي ما يتعلق بقبرص، يمكن أن يدعو أردوغان المستثمرين إلى الاستثمار في ضاحية فاروشا السياحية، التي تعود ملكية عقاراتها إلى القبارصة اليونانيين الذين شردهم الجيش التركي الغازي في عام ١٩٧٤، وهي خطوة تحظرها قرارات الأمم المتحدة. وكان قادة القبارصة الأتراك المتشددون يلمحون بالفعل إلى هذا الاحتمال.

وإلى ذلك، يمكنه أن يعد بأنه، حال إعادة انتخابه، سيعمل على إجراء استفتاء على استقلال الجانب التركي من الجزيرة. وسواء فعل ذلك أم لم يفعل، لا قيمة حقيقية للأمر. فقبرص موضوع شائك في السياسة التركية، ولن يكون أمام المعارضة خيار غير مجاراة استراتيجية أردوغان.

وثمة عامل آخر مجهول في المعادلة، هو بوتين. وفي عدد من المناسبات، سعى أردوغان إلى الحصول على تفويض من الزعيم الروسي يخوله القيام بعمليات كبيرة في سوريا ضد حلفاء الولايات المتحدة الكرد هناك، بيد أن بوتين اعترض على ذلك.

والشكوك في تورط روسيا في حوادث حرق المصحف الأخيرة، على ما ألمح وزير الخارجية الفنلندي، قد تعني أن موسكو قد تقرر إثارة الاضطرابات من خلال إعطاء تركيا الضوء الأخضر في سوريا.

وفي وسع أي تحرك من هذه التحركات إثارة أزمات شديدة الحدة في التحالف الامريكي - التركي، وفي العلاقات التركية - الأوروبية، وداخل حلف الناتو. ولكن العلاقات الامريكية - التركية معقدة وواسعة النطاق. فالحكومتان تعملان الواحدة مع الأخرى يومياً، وعلى نطاق واسع، وعلى جميع المستويات. ومهما بلغت حاجة واشنطن إلى تركيا، فاعتماد أنقرة على الولايات المتحدة أكبر بكثير. وانتظار مغادرة أردوغان لا يعد استراتيجية فعالة. فعلى واشنطن أن تتعامل معه مباشرة، وأن تتخطى الوسطاء مثل وزير الخارجية الذي لا يتمتع بنفوذ يذكر. وأردوغان يحب المجازفة، بيد أنه يلقى صعوبة في تجاهل رسالة واضحة من الولايات المتحدة تحدد العواقب التي قد يواجهها إذا اختار التسبب في وقوع مجابهة خطيرة.

> **جعل أردوغان الحزب الكردي هدفا لنيرانه طوال سنوات**

* هنري باركي أستاذ العلاقات الدولية بجامعة ليهاي وزميل مساعد رفيع في دراسات الشرق الأوسط في مجلس العلاقات الخارجية الامريكي.

مترجم من مجلة فورين أفيرز، ٣ فبراير (شباط) ٢٠٢٣

شمال سوريا يعرّي الأمم المتحدة مجدداً...

الأولوية للحسابات السياسية لا الإنسانية

*موسوعة الرصيف

عاصم الزعبي:أعلن الأمين العام للأمم المتحدة، أنطونيو غوتيريش، يوم الإثنين ١٣ شباط/ فبراير، أن رئيس النظام السوري بشار الأسد، وافق على فتح معبرين حدوديين إضافيين بين تركيا وشمال غرب سوريا، لمدة ٣ أشهر، مبيّناً أن «موافقة الأسد جاءت من أجل إدخال مساعدات إنسانية للمتضررين من الزلزال».

جاء في بيان غوتيرش، أن «الأمم المتحدة ترحّب بالقرار الذي اتّخذته دمشق اليوم بفتح معبري باب السلام والراعي بين تركيا وشمال غرب سوريا لفترة

أولية مدّتها ٣ أشهر»، وشدد الأمين العام على أنه «مع استمرار ارتفاع حصيلة الزلزال، فإن توفير إمدادات الغذاء والصحة والتغذية والحماية والمأوى والإمدادات الشتوية وغيرها من الإمدادات المنقذة للحياة لملايين الأشخاص المتضررين يُعد أمراً ملحاً للغاية».

بحسب البيان «سيسمح فتح هذين المعبرين -إلى جانب تسهيل وصول المساعدات الإنسانية، وتسريع الموافقة على التأشيرات، وتسهيل السفر بين المراكز- بدخول المزيد من المساعدات بشكل أسرع».

الولايات المتحدة، رحبت من جانبها بالقرار الصادر عن النظام السوري بفتح المعبرين الجديدين، واصفةً إياه بالأمر الجيد إذا كان «الأسد جادّاً»، وجاء هذا الترحيب بعد أن أيدت الخارجية الأمريكية قبل صدور قرار فتح المعبرين، الدعوات وعلى رأسها دعوة فرنسا إلى اللجوء إلى مجلس الأمن لإصدار قرار لفتح معابر إضافية لإيصال المساعدات إلى سوريا.

قرار فتح معبري باب السلام والراعي، جاء بالتزامن مع أزمة كبيرة بسبب آليات توزيع المساعدات في شمال غرب سوريا وفي المناطق الخاضعة لسيطرة النظام، حيث دخلت أمس الإثنين قافلة مساعدات قادمة من المناطق الخاضعة لسيطرة قوات سوريا الديمقراطية «مناطق الإدارة الذاتية»، بعد أن توقفت لمدة خمسة أيام نتيجة تعنّت النظام الذي كان مصرّاً على أن يتم تسليمها إلى الهلال الأحمر السوري، وسط رفض من الهلال الأحمر الكردي خوفاً من عدم تسليم المساعدات إلى مستحقيها، أو سرقتها كما ورد في بيانه قبل يومين.

كُل هذه التطورات، تفتح الباب أمام تساؤلات عديدة حول سيناريوهات إدخال المساعدات خلال الأيام القادمة ومدى استجابتها للأضرار، وهل سيتم الاكتفاء بقرار الأسد فتح معبرين لثلاثة أشهر أم سيتجه المجتمع الدولي إلى إصدار قرار جديد من مجلس الأمن بتوسيع إدخال المساعدات لمدة أطول؟ أيضاً، لماذا لم تقم الأمم المتحدة باستجابة سريعة لضحايا الزلزال في سوريا خاصةً شمال غرب سوريا، أم أن المنظمة الدولية لم تكن ترغب في هذا التحرك؟ ولماذا لم يقم الأمريكيون بتحرك منفرد بإدخال المساعدات من خلال قواعدهم الموجودة في مناطق «قسد»؟

الاكتفاء بالمعبرين الإضافيين

مع ازدياد أعداد الضحايا بعد تضاؤل فرص نجاة من بقي من الأهالي تحت الأنقاض، دخلت أمس الإثنين أوّل قافلة قادمة من مناطق الإدارة الذاتية، وسط تكهنات قبل قرار النظام فتح معبري باب السلام والراعي، بعدد من الخيارات لإدخال المساعدات، إما عن طريق النظام برغم ما تحمل هذه الطريقة من مخاطر لسرقة المساعدات، كذلك تخوّف الكثير من السوريين وغيرهم من أن يكون هذا الواقع فرصةً لإضفاء شرعية على النظام.

> **لم يتلق الشمال السوري والدفاع المدني أي دعم أممي في جهود الإنقاذ**

بالإضافة إلى ذلك، كان هناك خيار الذهاب إلى مجلس الأمن وتوسيع قرار الإغاثة عبر إضافة معبر جديد، أو انتظار معبر باب الهوى الرئيسي والبقاء على بطء عمليات إدخال المساعدات والمخاطرة بالأرواح، لكن قرار النظام السوري أتى استباقاً لكل ذلك.

يقول المحلل السياسي السوري والصحافي المطلع على ما يحصل، عقيل حسين، خلال حديثه إلى رصيف٢٢، إن «المجتمع الدولي سيكتفي بفتح المعبرين بالإضافة إلى معبر باب الهوى بين مناطق سيطرة المعارضة وتركيا، وقد بدا واضحاً من خلال جلسة مجلس الأمن، أن الدول

الأعضاء اكتفت بهذا القرار ووجدته جيداً وعملياً، وفي الواقع هذه الدول لا تحتاج إلى أكثر من ذلك، فهذه الدول ذهبت إلى اجتماع المجلس وهي تريد الوصول إلى فتح معابر إضافية لتسهيل دخول المساعدات إلى شمال غرب سوريا».

ويضيف: «النظام السوري كان ذكياً في الاستجابة لنصائح حلفائه وشركائه وخاصةً الإمارات العربية المتحدة التي أرسلت وزير خارجيتها عبد الله بن زايد إلى دمشق من أجل إفهام بشار الأسد بضرورة استباق اجتماع مجلس الأمن، وإصدار قرار فتح المعبرين لقطع الطريق على أي تطورات إضافية يمكن أن تلجأ إليها الدول الغربية كان يمكن أن تؤدي إلى الإضرار به».

برأيه، «حقق النظام مكاسب دعائيةً إلى جانب المكاسب السياسية من هذا القرار، فأظهر نفسه متفاعلاً مع إرادة المجتمع الدولي في الاستجابة للكارثة وهو يقدم تنازلات إنسانيةً في قضايا سياسية، ويقدّم معاناة الناس على مصالحه السياسية، أي أن النظام نجح في إدارة اللعبة من خلال إصدار هذا القرار».

الحسابات السياسية

في الوقت الذي تملك فيه الولايات المتحدة قواعد عسكريةً في مناطق «قسد» وفي الرقة، إلا أنها لم تقم بأي تحرك منفرد كاستجابة للزلزال في شمال غرب سوريا، إذ كان بإمكانها تقديم أنواع مختلفة من الدعم بشكل عاجل وفوري، بل قامت مع فرنسا بحشد الجهود في مجلس الأمن الدولي من أجل إصدار قرار جديد بفتح معابر إضافية لإدخال المساعدات.

في هذا السياق، يرى حسين، أن «كارثة الزلزال تحوّلت إلى بازار سياسي، فإذا قامت الولايات المتحدة بإرسال المساعدات من تلقاء نفسها ومن دون أي ترتيبات ومن دون أي ضجيج أو حسابات، فإنها لن تحقق النتائج التي ترجوها من هذه الخطوة».

برأيه، بالنسبة للولايات المتحدة وغيرها من الدول، فإن وصول المساعدات ليس هدفاً لها أو لأي دولة، إنما كل خطوة لها حساباتها السياسية، وبحسب المكاسب السياسية التي تحققها هذه الخطوة يتم التحرك، فلو أرسلت الولايات المتحدة المساعدات فلن يعود بمقدورها الضغط على النظام السوري وحلفائه لفتح المعابر، وتالياً لا تلجأ إلى هذه الخطوة إلا إذا وجدت أن مصالحها تتطلب ذلك، وفي الحقيقة فإن مصالح الولايات المتحدة لا تتطلب إرسال المساعدات بشكل منفرد.

> **كارثة الزلزال تحولت إلى بازار سياسي**

من جانب آخر، «مهما أرسلت الولايات المتحدة مساعدات من قواعدها، فإنها لن تكون كافيةً، فهي تضع في قواعدها مخزوناً إستراتيجياً يكفي عناصر قواتها لمدة محددة وتالياً لا يمكنها التحرك بشكل منفرد، الكارثة تحتاج إلى مساعدات ضخمة وجهود من المجتمع الدولي»، يختم حسين.

الاستجابة المخجلة

في الوقت الذي أقرّ فيه مارتن غريفيث، وكيل الأمين العام للأمم المتحدة للشؤون الإنسانية ومنسق الإغاثة في حالات الطوارىء، بأن الأمم المتحدة خذلت الناس في شمال غرب سوريا، وأن الأهالي يملكون الحق بالشعور بتخلي المنظمة الدولية عنهم.

فبعد وقوع الزلزال بأربعة أيام لم تكن هناك أي مساعدات أممية قد دخلت عبر معبر باب الهوى، ولم يكن هناك شيء للمساعدة في جهود الإنقاذ، ما يدل على أن

فشل الأمم المتحدة في الاستجابة بسرعة لهذه الكارثة كان أمراً مخزياً، خاصةً مع تصاعد النداءات من شمال غرب سوريا بضرورة التدخل العاجل.

غريفيث أقر في تصريحات صحافية، بأن سبب فشل المساعدة في الوصول في الوقت المناسب هي البيروقراطية، مبيناً أن الأمم المتحدة تطلب من مجلس الأمن السماح بوصول المساعدات عبر معبرين حدوديين إضافيين، وهو نهج مضلل أهدر وقتاً ثميناً.

وأشار غريفيث إلى أنه «يجب على الأمم المتحدة أن تعمل بشكل أفضل، فمن الواضح أن شيئاً ما ينكسر إذا كان النظام الذي تم إنشاؤه لحماية وإنقاذ الأرواح البشرية في أثناء حالة الطوارئ، يترك الأطفال يموتون تحت الأنقاض مع مرور الدقائق والساعات الثمينة».

التحرك المنفرد؟

تخاذل الأمم المتحدة يدعو إلى التساؤل حول آليات المنظمة الدولية في الاستجابة، ولماذا لم يسارع الأمين العام للأمم المتحدة إلى مبادرة منفردة يتخطى فيها مجلس الأمن الدولي وفق الوسائل المتاحة خاصةً في الجمعية العمومية للأمم المتحدة، وعلى رأسها القرار ٤٦/١٨٢ لعام ١٩٩٢، والذي ينص على تأسيس مكتب إدارة الشؤون الإنسانية، ويتمثل التكليف المناط به في حشد وتنسيق الجهود الجماعية للمجتمع الدولي، خاصةً تلك الجهود التي تقوم بها منظمة الأمم المتحدة استجابةً لحالات طوارئ إنسانية معقدة كأزمات سياسية أو نزاعات، أو كوارث طبيعية أو كوارث تقنية، بالإضافة إلى الوسائل المتاحة الأخرى للمنظمة.

يرى المعتصم الكيلاني، المتخصص في القانون الجنائي الدولي، والباحث القانوني في المركز الأمريكي لدراسات الشرق الأوسط، في حديثه إلى رصيف٢٢، أنه «وبكل تأكيد، كانت الاستجابة بطيئةً ومخجلةً جداً، حيث كان يمكن أن تكون هنالك استجابة أسرع لتقديم المساعدات الفورية إلى سوريا، وفي الوقت نفسه فإن آليات الأمم المتحدة الحالية لا تسمح للأمين العام بتخطّي مجلس الأمن».

لكن بحسب الكيلاني، كان «يمكن للأمين العام أن يدعو إلى اجتماع الجمعية العمومية، وأن يطلب التصويت على 'الاتحاد من أجل السلام'، وهي آلية يتم اللجوء إليها في حال الكوارث أو في حال استحالة تمرير القرارات في مجلس الأمن بسبب استخدام بعض الدول لحق النقض 'الفيتو'، لكن حتى استجابة الأمين العام للأمم المتحدة جاءت مخيبةً للآمال، فالأمم المتحدة ليست بحاجة إلى موافقة الدولة المتضررة أي سوريا وحكومة الأسد، لأنه معمول في أجندة مسبقة لإيصال المساعدات الانسانية إلى المناطق الخارجة عن سيطرته».

> **الأمم المتحدة ليست بحاجة إلى موافقة الدولة المتضررة لإيصال المساعدات**

ويلفت إلى «تسييس عملية المساعدات، من خلال الدور الكبير لروسيا وحلفائها في تعطيل عملية إدخال المساعدات بشكل كبير، والعمل على إظهار بشار الأسد الذي لا يملك في الأصل أي سلطة على المعابر الحدودية، قادراً على أن يصدر قراراً بفتح معبرين، وذلك كلّه يصب ضمن سياسات التعويم التي يتم استغلال الكارثة فيها بطريقة غير إنسانية».

كارثة الزلزال في سوريا وخاصةً منطقة شمال غربها، استطاعت خلال أيام معدودة كشف الوجه اللاإنساني للأمم المتحدة والدول الكبرى من خلال تعاطيها مع عملية إدخال المساعدات إلى هذه المنطقة، ما يظهر الخلل الواضح فيها وبآلياتها وتفضيل المكاسب السياسية للمجتمع الدولي، وإن كان على حساب الضحايا.

زلزال سوريا و ادعاء الإنسانية في الغرب

«يبدو أن واشنطن شعرت بأنها لم تعد قادرة على تحمل مشاهد استخراج عشرات الآلاف من الجثث من تحت الأنقاض وملايين آخرين يعانون من البرد والجوع والإصابات».. هكذا فسر الكاتب البريطاني «جوناثان كوك» قرار إدارة الرئيس الأمريكي «جو بايدن» برفع العقوبات المفروضة على سوريا، مشيرا إلى أن كارثة الزلزال الذي ضرب شمالي البلد العربي، كشفت ادعاء الإنسانية في الغرب.

وذكر «جوناثان»، أن تغيير سياسة إدارة «بايدن» جاء بعد ٤ أيام من المشاهد القاسية والمروعة، إذ لم يعد بإمكان الولايات المتحدة أن تبدو وكأنها الرجل الغريب الذي يواجه موجة عالمية من القلق بشأن السكان المتضررين.

وبموجب الإعفاء الجديد من العقوبات، ستكون الحكومة السورية قادرة على تلقي الإغاثة من الزلزال لمدة ٦ أشهر قبل إعادة فرض الحظر عليها.

لكن «جوناثان» يشير إلى أن هذا الإعفاء «لا ينبغي لأحد أن ينخدع به»، مشيرا إلى أن رد الفعل الأول لوزارة الخارجية الأمريكية تمثل في مضاعفة سياسة العقوبات، حتى أن المتحدث باسمها «نيد برايس» رفض إمكانية رفعها بحجة أنه ذلك سيأتي «بنتائج عكسية».

ويصف الكاتب البريطاني نظام العقوبات الذي فرضته الولايات المتحدة وحلفاؤها في أوروبا وكندا

وأستراليا بأنه كان «سياسة إجرامية قبل وقت طويل من وقوع الزلزال»، مؤكدا أن «الإعفاء، القصير والمتأخر، من العقوبات، تحت ضغط دولي، لا يغير تلك الصورة بشكل أساسي».

وأضاف: «لطالما كانت المزاعم الغربية بالتدخل الإنساني في الشرق الأوسط الغني بالنفط كذبة. لقد تطلب الأمر هزة أرضية لتوضيح ذلك وضوح الشمس».

عقوبة جماعية

وأوضح «جوناثان» أن عقوبات كتلك التي تفرض على سوريا ليست سوى «شكل من أشكال العقاب الجماعي على نطاق أوسع من السكان»، مضيفا: «الغرب يعاقب السوريين على العيش في ظل حكومة لم ينتخبوها، ولكن الولايات المتحدة مصممة على إسقاطها بأي ثمن».

> **تغيير سياسة إدارة بايدن جاء بعد 4 أيام من المشاهد القاسية**

وأشار إلى أن فرض العقوبات الغربية جرى بالتوازي مع الحرب الأهلية في سوريا، والتي تحولت بسرعة إلى حرب غربية بالوكالة، عصفت بمعظم البلاد.

وتابع: «أججت الولايات المتحدة وحلفاؤها الحرب وأشعلوها، ورعت الجماعات المتمردة، بما في ذلك الجهاديين، الذين فشلوا بنهاية المطاف في الإطاحة بحكومة بشار الأسد».

تدفق العديد من هذه الجماعات المتطرفة من البلدان المجاورة ، حيث تم امتصاصهم في الفراغ الذي خلفه في أعقاب عمليات الإطاحة بالنظم «الإنسانية» السابقة للغرب.

ولتجنب القتال، أُجبر ملايين السوريين على الفرار من ديارهم، ما أدى إلى انتشار الفقر وسوء التغذية.

وحتى مع تراجع القتال، استمر الاقتصاد السوري في الانهيار، ليس فقط بسبب العقوبات الغربية، ولكن لأن الولايات المتحدة وغيرها استولت على حقول النفط في سوريا وأفضل أراضيها الزراعية.

وفاقم ذلك من كارثة زلزال الأسبوع الماضي، إذ كان على السوريين المعوزين والجوعى والمعزولين مواجهة المزيد من المصائب.

ويرى «جوناثان» أن المنطق المفترض لسياسة الغرب، على مدى عقد من الزمان، هو تقسيم سوريا، وفقا لنموذج تطرحه واشنطن بانتظام، وهو تحفيز السوريين اليائسين على الانتفاض ضد قادتهم على أمل الوصول لواقع أفضل».

لكن من الواضح أن المشروع فشل تمامًا كما جرى في دول أخرى معادية للولايات المتحدة، مثل كوبا وإيران. ومع ذلك، استمر تطبيق برنامج العقوبات باسم الإنسانية.

وعندما تعرضت سوريا لزلزال بقوة ٧٫٨ درجة الأسبوع الماضي، أدى إصرار واشنطن على استمرار العقوبات إلى تحويل السياسة من «غير إنسانية» إلى «قاتلة»، استنادا إلى تصور مفاده أن «رفع العقوبات يتطلب الاعتراف بحكومة الأسد، وهذا بدوره سيكون بمثابة اعتراف بالهزيمة في معركة الإطاحة به».

وهنا يعلق «جوناثان» بقوله: «إن حماية الأنا الجماعية لمسؤولي واشنطن لها الأسبقية على العذاب الذي طال أمده لملايين السوريين، وهذا بحد ذاته يكذب على أي ادعاء بأن الولايات المتحدة وأوروبا، في

معركتهم لإسقاط نظام الأسد، قد اهتموا حقًا بالشعب السوري».

ولفت إلى مقارنة كاشفة بين معاملة الغرب مع معاناتي أوكرانيا وسوريا، إذ «لا ينبغي ادخار أي ثمن لإنقاذ الأوكرانيين، ذوي المظهر الأوروبي، من الغزو الروسي، حتى لو كان ذلك يخاطر بمواجهة نووية. ولكن يمكن التخلي عن السوريين ذوي البشرة الداكنة» حسب تعبيره.

وتساءل «جوناثان»: «متى تم تصنيف هذا النوع من التمييز العنصري على أنه إنساني؟ لا، لم يكن التعاطف هو الذي يحفز الغرب على تسليح أوكرانيا، ولا الدافع وراء رعاية معارضة سورية سرعان ما هيمنت عليها جماعات وصفها الغرب لاحقا بأنها إرهابية».

معركة سيادة

وتابع: «إن مساعدة الأوكرانيين من خلال تسليحهم بالدبابات والطائرات، مع حرمان السوريين من الضروريات، ليست ازدواجية في معايير الغرب بل سياسة لتحقيق الهدف نفسه، وهو هدف لا علاقة له برفاهية المواطنين الأوكرانيين أو السوريين العاديين.

هذا الهدف هو «التفوق الغربي»، حسبما يرى «جوناثان»، موضحا: «يظهر بشكل أو بآخر في الخلفية بكلتا الحالتين ذات العدو الذي يريد الغرب أن يراه ضعيفًا بشكل حاسم: روسيا».

فالحكومة السورية واحدة من حكومات الشرق الأوسط التي وقفت إلى جانب روسيا، بما في ذلك من خلال منح البحرية الروسية إمكانية الوصول إلى البحر المتوسط عبر ميناء طرطوس. وكان هذا أحد الأسباب الرئيسية التي جعلت الغرب حريصًا جدًا على رؤية حكومة «الأسد» محطمة.

ولذا فإن معاقبة سوريا ليست سياسة خارجية أخلاقية، بل سياسة يتم تبريرها من خلال النظر إلى العالم وشعوبه من خلال عدسة واحدة فقط، وهي: «كيف يمكنهم خدمة المصالح المجردة للقوة الغربية والولايات المتحدة في المقام الأول؟»

وكما هو الحال دائـمًـا، يلعب الغرب لعبته الاستعمارية الكبرى بمؤامرات القوة لترتيب قطع الشطرنج الجيوستراتيجية بأفضل ترتيب ممكن. وتشمل تلك المصالح الهيمنة العسكرية العالمية والسيطرة على الموارد المالية الرئيسية مثل النفط.

> **لطالما كانت المزاعم الغربية بالتدخل الإنساني في الشرق الأوسط كذبة**

الجريمة الكبرى

وبينما تكافح سوريا للتعامل مع الزلزال، لم تكن الغريزة الأولى للولايات المتحدة وحلفائها هي كيفية تخفيف معاناة شعبها، ما وضح جليا في إلقاء اللوم على دمشق لفشلها في السماح بوصول المساعدات إلى بعض المناطق الشمالية التي تضررت بشدة من الزلزال.

وإزاء ذلك، اشتكى «مارك لوكوك»، الرئيس السابق للشؤون الإنسانية في الأمم المتحدة، قائلاً: «سيتطلب الأمر إذعانًا تركيًا للحصول على المساعدة في تلك المناطق. من غير المرجح أن تفعل الحكومة السورية الكثير للمساعدة».

ووصلت الشحنات الأولى للمساعدات عبر معبر من تركيا، الخميس الماضي، كما وافقت الحكومة السورية على إيصال المساعدات الإنسانية إلى المناطق غير

الخاضعة لسيطرتها في منطقة الزلزال شمال غرب البلاد التي ضربها الزلزال.

وردا على ذلك، قال متحدث باسم جماعة «تحرير الشام»، التي تسيطر على جزء كبير من إدلب ، لرويترز إنها لن تسمح بدخول المساعدات من الأجزاء التي تسيطر عليها الحكومة في سوريا لأننا «لن نسمح للنظام باستغلال الوضع لإظهاره في صورة من يساعد».

ولكن مهما كانت الرواية الغربية، فإن لعبة إلقاء اللوم في تقديم المساعدة على شمال سوريا ليست ببساطة نتيجة نزعة دمويّة من دمشق، فحكومة «الأسد» ضمنت السيطرة على غالبية الأراضي السورية، لكنها بعيدة عن السيطرة على عموم السكان.

فبعدما ساعدت الولايات المتحدة في إنشاء زاوية شمالية شرقية كبيرة تتمتع بالحكم الذاتي للسكان الأكراد، وأجزاء أخرى من الشمال في أيدي تحالف من الجماعات الإسلامية الجهادية، تهيمن عليها فروع تنظيم القاعدة، وفلول تنظيم الدولة الإسلامية ومقاتلين مدعومين من تركيا. ويعد هذا التشرذم عقبة كبيرة أمام جهود الإغاثة، إذ ترغب حكومة في تأكيد السيادة على كامل الأراضي السورية.

لكن لدى حكومة الأسد سبب إضافي للقلق، وهو أن السماح للقاعدة بتولي عمليات الإغاثة يمثل وصفة لتفقد دمشق سلطتها مع قطاعات كبيرة من السكان المحليين.

ويمكن لذلك أن يكون ذلك بمثابة مقدمة لإحياء الحرب الأهلية في سوريا وإعادة دفع السوريين إلى القتال وإراقة الدماء.

نتائج عكسية

ويرى «جوناثان» أنه «لا يمكن إلقاء اللوم على الأسد وحكومته. فبغض النظر عما يعلنه الغرب، فإن تدخل القوى الخارجية لإسقاط الحكومات لن يؤدي أبدًا إلى نتائج إنسانية».

فالهجمات على الدول ذات السيادة «يؤدي إلى فقدان ما يربط السكان ببعضهم البعض، وينتج عنه عواقبه الخاصة التي لا يمكن التنبؤ بها في العادة» بحسب تعبير الكاتب البريطاني.

واستشهد «جوناثان» باحتلال الغرب لأفغانستان على مدى ٢٠ عامًا الذي أسفر عن إنشاء «دولة المحسوبية»، التي سرق فيها المسؤولون المحليون الفاسدون الأموال الأمريكية المخصصة لبناء الدولة وعملوا كدمى لأمراء الحرب الإقليميين، ما مهد لفوضى فتحت الطريق مجددا لعودة حركة طالبان إلى الحكم.

> **الغرب يعاقب السوريين على العيش في ظل حكومة لم ينتخبوها**

واليوم تتجرع سوريا إرث الإنسانية الغربية مرة أخرى، إذ تخاف دمشق، التي أضعفتها سنوات من الحرب بالوكالة ونظام العقوبات الغربي، المخاطرة بالتنازل عن أي من سلطاتها المتبقية للمعارضين.

ولذا ختم «جوناثان» مقاله بأن «أولئك الذين يعانون من الزلزال هم السوريون العاديون.. نفس الأشخاص الذين يدعي الغرب السعي لإنقاذهم».

* ميدل إيست آي – ترجمة وتحرير: الخليج الجديد

انتوني كوردسمان :

العالم في أزمة: حروب الشتاء ٢٠٢٢-٢٠٢٣

صراعات الإخضاع..في العالم والمنطقة ٢٠٢٣

*مركز الدراسات الدولية والاستراتيجية CSIS

لا يعني الصراع بالضرورة وجود مواجهات عسكرية بين الدول، كما أن تجنب القتال الفعلي لا يعني أيضاً تحقيق السلام، وهو ما يتسق مع مقولة «صن تزو» قبل أكثر من ألفي عام، بأن «الفن الأسمى للحرب هو إخضاع العدو من دون قتال». انطلاقاً من ذلك، يحلل الخبير المعروف أنتوني كوردسمان اتجاهات الصراعات الراهنة على الصعيدين

الإقليمي والدولي في ورقة تحليلية نشرها في ديسمبر ٢٠٢٢ بمركز الدراسات الدولية والاستراتيجية CSIS، تحت عنوان «العالم في أزمة: حروب الشتاء ٢٠٢٢-٢٠٢٣».

يستكشف كوردسمان في ورقته أبعاد ومستقبل المستويات المتزايدة من المخاطر والصراعات الدولية والإقليمية، ويركز على المستوى الحالي للمخاطر السياسية والاقتصادية والعسكرية التي تشكل العالم في شتاء ٢٠٢٢-٢٠٢٣، كما يدرس أيضاً الاتجاهات الاستراتيجية الرئيسية والتطورات العسكرية.

وبحسب التحليل ، يواجه العالم الآن مجموعة واسعة من الحروب والأزمات المحتملة. ما هو أقل وضوحًا هو المستوى الكامل للمواجهة التي نشأت بين الولايات المتحدة وشركائها الاستراتيجيين وروسيا ، والمستوى المماثل من المواجهة مع الصين ، وتصاعد أنواع أخرى من العنف والصراع المحتمل الذي ينشأ على المستوى العالمي.

وأعد كوردسمان الرئيس الفخري في الاستراتيجية في CSIS تقييمًا صافيًا مفصلاً يستكشف هذه المستويات المتزايدة من المخاطر والمواجهة ، ونوع المستقبل الذي قد ينبثق عن هذه الأزمات والمواجهات والصراعات والاتجاهات المختلفة. يركز على المستوى الحالي للمخاطر السياسية والاقتصادية والعسكرية التي تشكل العالم في شتاء ٢٠٢٢-٢٠٢٣ ، ولكنه يدرس أيضًا الاتجاهات الاستراتيجية الرئيسية والتطورات العسكرية.

الحرب لا يجب أن تعني صراعًا عسكريًا فعليًا

ويُظهر التقييم أن الحرب لا يجب أن تعني صراعًا عسكريًا فعليًا بين الدول المعنية. إن تجنب القتال الفعلي أو التقليل منه لم يعني أبدًا السلام. كما أشار سون تزو في فن الحرب منذ أكثر من ٢٠٠٠ عام ، لا يجب أن تنطوي «الحرب» على استخدام القوة العسكرية أو أي شكل من أشكال القتال الفعلي. إن تصريحه بأن «فن الحرب الأسمى هو إخضاع العدو دون قتال» يعكس العديد من الصراعات في الصين في وقته. لقد تم تطبيقه على الدول والثقافات الأخرى عبر التاريخ ، وهو ينطبق على العديد من المواجهات ونزاعات المنطقة الرمادية الموجودة اليوم.

يركز الجزء الأول من هذا التقييم الصافي على مستوى المواجهة بين القوى الكبرى - الولايات المتحدة وشركائها الاستراتيجيين ، روسيا والصين على المدى القريب والمتوسط. إنه يظهر أن هذه المواجهة قد أصبحت أكثر خطورة في السنوات القليلة الماضية وتؤثر الآن على العديد من مناطق العالم. كما يظهر أن العديد من جوانب هذه المواجهة الآن تعادل هدف صن تزو في إخضاع العدو دون قتال. أصبحت المواجهات والتنافس بين القوى الكبرى معادلاً للحرب السياسية والاقتصادية وجهودًا متنافسة لاستخدام القوة العسكرية لتحقيق أهداف استراتيجية دون قتال مباشر.

يوضح الجزء الثاني من التقييم الصافي أيضًا أن النطاق الواسع للأزمات والصراعات على المستوى الأدنى بين القوى الإقليمية والمحلية ، والحروب الأهلية والصراعات الداخلية الأقل تتفاقم.

في حالات كثيرة جدًا ، يُظهر التقييم بكل وضوح أن العالم لا يتجه نحو السلام. يواجه العالم سلسلة من «حروب الشتاء» المحتملة والمستمرة في ٢٠٢٢-٢٠٢٣ والتي قد تتصاعد أو لا تتصاعد إلى فتح صراع عسكري ، لكنها حروب بالفعل على المستوى السياسي والاقتصادي. تتضمن العديد من «حروب الشتاء» أيضًا جهودًا لبناء قوات عسكرية أكثر

فتكًا ، واستخدام المساعدة الأمنية ونقل الأسلحة ، أو الوكلاء لممارسة نفوذ سياسي واقتصادي مع ردعهم عن استخدام القوة في القتال الفعلي.

قائمة هذه الحروب – العنيفة أو اللاعنفية الجارية في شتاء ٢٠٢٠–٢٠٢٣ والتي يبدو من المرجح أن تستمر في التأثير على الأمن العالمي في المستقبل ، تشمل:

- حرب الشتاء» في أوكرانيا
- حرب الشتاء» بين الغرب وروسيا في الاقتصاد والسياسة والطاقة
- حرب الشتاء» في تحديث القوة التقليدية وتعزيزها من قبل الولايات المتحدة وحلف شمال الأطلسي وروسيا.
- حرب الشتاء» في القوى النووية والردع بين القوى الكبرى ،
- حرب الشتاء» في قدرات الضربات الدقيقة والدفاع الجوي / الصاروخي والتقنيات الناشئة / التخريبية
- حرب الشتاء» في الانتقال من التعاون والمنافسة مع الصين إلى المواجهة والتخطيط النشط للحرب
- حرب الشتاء» في الشرق الأوسط والخليج
- حرب الشتاء» في الكوريتين
- حرب الشتاء في المنطقة الرمادية ، المفسد ، والحرب بالوكالة
- حرب الشتاء» في الدول الهشة والمنقسمة والسلطوية والمتخلفة

يفحص جدول المحتويات التالي لهذا التقييم الصافي كيف تدير القوى الكبرى مثل هذه «الحروب» والتهديدات التي تشكلها. باستخدام مزيج مكثف من الرسوم البيانية والمخططات والخرائط ، تُظهر البيانات أن الأشكال الجديدة من الحرب السياسية والاقتصادية – والتشكيلات العسكرية – تقسم بشكل متزايد القوى الكبرى في العالم.

في الوقت نفسه ، يُظهر التحليل أن الدول الأخرى تنخرط بشكل متزايد في أشكال مماثلة من النزاعات الإقليمية والمحلية أو تنخرط في المواجهة بين القوى الكبرى. كما يُظهر أن العديد من هذه الدول تفتقر إلى الحوكمة الفعالة والتنمية الاقتصادية الكافية وتتجه نحو صراعات داخلية ومحلية وإقليمية جديدة. مرغوب فيه نظرًا لأن شكلاً من أشكال العولمة المستقرة ربما بدا في الماضي ، يوضح هذا التقييم الصافي أن العالم يتحرك في اتجاه مختلف تمامًا.

الحرب الأوكرانية

يعتقد التقرير أن من المشكوك فيه حالياً أن أي حل للحرب في أوكرانيا سينتج أي شكل مستقر للسلام، بل من المتوقع استمرار الحرب في شتاء ٢٠٢٢–٢٠٢٣، وقد تؤدي إلى مواجهة دائمة بين روسيا والغرب واستمرار خطر ظهور أشكال جديدة من الصراع النشط، وهي المواجهات التي سيكون لها تأثيرات مدمرة إقليمية وعالمية؛ وذلك على النحو التالي:

١– تصاعد الصراعات السياسية والاقتصادية:

يشير التقرير إلى أن روسيا والغرب يسعيان إلى "إخضاع العدو دون قتال"؛ فقد صعَّد الطرفان نزاعهما السياسي والاقتصادي بشكل مطرد منذ بدء الصراع في أوكرانيا في فبراير ٢٠٢٢؛ فقد ردَّ بوتين بتعبئة روسيا، وشن حملة سياسية كبيرة ضد الغرب، واتهم الولايات المتحدة بالسعي للهيمنة على أوروبا وعزل روسيا، فيما رد الغرب بتعزيز وجوده

العسكري في المناطق الأمامية لحلف الناتو، وشن حرباً اقتصادية تعادل الحرب ضد روسيا وفقاً للتحليل، وهي الحرب التي تضمنت وقف استيراد الغاز وغيره من الواردات من روسيا، كما تقدِّم الولايات المتحدة وكندا والناتو ودول أخرى عمليات نقل أسلحة ومساعدات أمنية ومالية واقتصادية لأوكرانيا.

٢- معركة صفرية مستمرة بين روسيا والغرب:

يعتقد التقرير أنه لا روسيا ولا الغرب يفوزان حالياً بالجانبين الاقتصادي والسياسي من حرب أوكرانيا، ولا يبدو أن هناك فائزاً في المستقبل القريب؛ إذ لا شك في أن الشعب الروسي عانى بشدة من ردود الفعل الغربية والعقوبات. ومع ذلك، لم تكن هناك حتى الآن سوى مقاومة شعبية روسية محدودة للحرب، وصعَّد بوتين جهوده القتالية على الرغم من ردود الفعل السياسية والاقتصادية الغربية. ومن ناحية أخرى، أخطأ الغرب – بحسب التقرير – في الحسابات أيضاً؛ إذ لم يتوقع التأثير المستمر والمتصاعد لردود فعل روسيا على إمدادات الطاقة الأوروبية وغيرها، وعلى صادرات الغذاء العالمية، وعلى الانقسامات السياسية العالمية، وعلى السلوك العسكري الفعلي لروسيا.

٣- تأثير حرب الطاقة سلباً على الاقتصادات الغربية:

أشار التقرير إلى أن روسيا قد نجحت في الرد على الناتو من خلال شن حرب طاقة تسببت في أضرار جسيمة للعديد من الاقتصادات الغربية؛ فقد تفاعلت حرب الطاقة هذه مع تأثيرات كوفيد ١٩ والمشاكل الاقتصادية الغربية الأخرى، والنتيجة النهائية هي أن الغرب ربما عانى بقدر ما عانت روسيا. علاوة على ذلك، حققت روسيا بعض النجاح في العمل مع أوبك لفرض قيود على الصادرات العالمية التي تساعد في دعم موقفها. وقد ساعد هذا في رفع أسعار الطاقة تقريباً في كل الدول الغربية والدول المستوردة للطاقة، ونجح في خلق مستوى من التضخم والأضرار الاقتصادية الأخرى للغرب، وهو ما يعادل تقريباً الضرر الذي ألحقه الغرب بروسيا. وكان لحرب الطاقة أيضاً العديد من التأثيرات السلبية على بقية العالم؛ فمع استمرار تأثيرات الجائحة، والوضع المالي العالمي غير المؤكد، وأضرار تغير المناخ العالمي، نشأت أزمة عالمية أوسع نطاقاً في الإمدادات الغذائية، ومستويات الفقر الدولية المتزايدة، والحروب الداخلية على أساس عالمي.

٤- دخول العالم في أزمة طاقة غير مسبوقة:

يشير التقرير إلى أنه لا توجد طريقة واضحة للتنبؤ بالتأثيرات المستقبلية لحرب الطاقة هذه خلال شتاء ٢٠٢٢-٢٠٢٣، أو كيف يمكن أن تتطور في الأشهر والسنوات التالية. ومع ذلك، كان تأثير الحرب على صادرات الطاقة الروسية، والتكلفة العالمية للنفط والغاز حرجاً بالفعل، وقد يؤدي إلى تغييرات استراتيجية كبيرة في تدفق صادرات الطاقة؛ فقد حذرت وكالة الطاقة الدولية (IEA)، في تقرير آفاق الطاقة العالمي السنوي لشهر أكتوبر ٢٠٢٢، من أن العالم في خضم أزمة طاقة عالمية غير مسبوقة، وبينما تقع أوروبا في قلب هذه الأزمة، سيكون لها تداعيات كبيرة على الأسواق والسياسات والاقتصادات في جميع أنحاء العالم.

حروب التسلُّح

يُشير التقرير إلى أن الحرب في أوكرانيا تسلط الضوء – مرة أخرى – على حقيقة أن هناك نوعاً آخر من حروب الشتاء، ويتمثل في تحديث القوة التقليدية والنووية، وتعزيز الردع بين القوى الكبرى، بالإضافة إلى تطوير هذه القوة قدرات

الضربات الدقيقة والدفاع الجوي والتقنيات الناشئة، التي من المحتمل أن تكون أكثر خطورة من الحرب السياسية والاقتصادية، ومن أهم مؤشراتها ما يلي:

١- زيادة التنافس على الإنفاق العسكري:

مع استمرار الحرب الأوكرانية، زادت المنافسة بين القوى الكبرى على الإنفاق العسكري، وبالنظر إلى بعض أفضل تقديرات الإنفاق العسكري وأكثرها قابليةً للمقارنة، فإن منظمة حلف الناتو تشير إلى أن الولايات المتحدة أنفقت ٧٩٣/٩٩ مليار دولار على القوات العسكرية في عام ٢٠٢١، وأن حلف الناتو في أوروبا أنفق ٣٦١/٢٩ مليار دولار لإجمالي ناتو يبلغ نحو ١٠٩٦/٦ مليار دولار. في المقابل، يقدر المعهد الدولي للدراسات الاستراتيجية أن روسيا أنفقت ٦٢/٢ مليار دولار وفقاً لتعريف الناتو للإنفاق الدفاعي، وهو ما يمثل ٥/٧٪ من الإجمالي المُبلَّغ عنه لحلف الناتو. ويرجح التقرير أن شتاء ٢٠٢٢-٢٠٢٣ سيشكل بداية مواجهة عسكرية دائمة بين روسيا وحلف الناتو، وسباق لتحديث وتحسين القوات العسكرية سيستمر على الأقل ما دام بوتين في السلطة.

٢- السعي لتطوير القدرات الصاروخية الفائقة:

بحسب التقرير، تعمل جميع القوى الكبرى في العالم على تطوير الصواريخ الباليستية الجديدة البعيدة المدى، وقدرات الضربات الدقيقة ضد الأنظمة المدنية والعسكرية، ونشر المزيد من طائرات الجيل الخامس المتقدمة. ويعتقد الكاتب أن هذه التطورات في أنظمة الضربات تعني أن الدفاعات الصاروخية والجوية ستكون مصدراً مطابقاً للمنافسة بين الدول الكبرى، وشكلاً آخر من أشكال "الحرب"، كما أن التقدم في الضربات الدقيقة يخلق أيضاً خطراً بأن العديد من الأنظمة الجديدة قد تكتسب قدرة مزدوجة ورؤوساً حربية نووية؛ لذلك يرى التقرير أن من غير المُرجَّح أن يعود العالم إلى أيٍّ من مستويات استقرار ما قبل حرب أوكرانيا، ومكاسب السلام، واتفاق تحديد الأسلحة منذ عام ١٩٩٢.

٣- انخراط القوى الدولية في التحديث النووي:

يشير التقرير إلى أن كلاً من روسيا والولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا والصين انخرطت في جهد كبير للتحديث النووي؛ فقد أفادت تقارير بأن الصين قامت ببناء ثلاثة حقول جديدة لما لا يقل عن ٢٥٠ صومعة صواريخ جديدة، ولديها الآن ثلاثة مفاعلات سريعة التوليد يمكن استخدامها لزيادة إنتاجها من البلوتونيوم والأسلحة النووية، كما تُظهر بيانات عام ٢٠٢٢ أن الحرب في أوكرانيا أعطت الجهود النووية الروسية مكانة أعلى فيما ناقش الكونجرس الأمريكي الحاجة إلى صواريخ كروز جديدة مسلحة نووياً كمقاومة محتملة لمثل هذه الأسلحة الروسية.

وتشير التقديرات إلى أن روسيا لديها ما يقرب من ٢٠٠٠ سلاح نووي تكتيكي من أصل مخزون يصل إلى ما يقرب من ٤٥٠٠ قطعة سلاح مخزنة، وأن الولايات المتحدة لديها نحو ٣٧٥٠، فيما أشار اتحاد العلماء الأمريكيين (FAS) إلى أن روسيا لديها نحو ٦٢٥٧ سلاحاً نووياً في مخزونها الإجمالي في عام ٢٠٢١، وهذا مقارنة بـ٥٥٥٠ بالنسبة إلى الولايات المتحدة، و٣٥٠ للصين و٢٢٥ لبريطانيا، و٢٩٠ لفرنسا. ومن ثم، فإن من الواضح أيضاً أن مستقبل الحد من التسلح غير مؤكد إلى حد كبير.

صدام القوى

يشير التقرير إلى أن مستوى التوتر بين الصين والغرب قد زاد بشكل حاد مع دخول العالم شتاء ٢٠٢٢–٢٠٢٣؛ وذلك على النحو التالي:

١– الصراع حول تشكيل الشؤون العالمية:

يشير التقرير إلى أن المنافسة الأمريكية مع بكين ترتكز في منطقة الهندو–باسيفك، لكنها أيضاً عالمية بشكل متزايد؛ إذ يدور الصراع حول تشكيل العلاقات التي تحكم الشؤون العالمية في كل منطقة وعبر الاقتصاد والتكنولوجيا والدبلوماسية والتنمية والأمن والحوكمة العالمية. ويعتقد الكاتب أن السنوات العشر القادمة ستكون العقد الحاسم في المنافسة.

٢– التحذير من التحالف الروسي الصيني:

يرى الخبراء أن هناك حدوداً خطيرة لمستوى "الصداقة" والتحالف بين موسكو وبكين؛ فعلى سبيل المثال، يشير الكتاب الأبيض للدفاع الياباني لعام ٢٠٢٢ إلى أن التحليقات الجوية الروسية والصينية والتدريبات البحرية قد زادت بشكل حاد في المناطق الواقعة شمال اليابان، وتعاملها على أنها تهديد محتمل خطير. وتوضح استراتيجية الأمن القومي للولايات المتحدة، الصادرة في أكتوبر ٢٠٢٢، أن الولايات المتحدة تعتبر الصين وروسيا من التهديدات الرئيسية للنظام الدولي، على الرغم من أنها تنظر إلى هذه التهديدات على أنها مختلفة في طبيعتها.

٣– توسيع بكين قدراتها العسكرية والنووية:

بالإضافة إلى توسيع قواتها التقليدية، تتقدم الصين بسرعة وتدمج قدراتها في مجال الفضاء، والفضاء المضاد، وقدرات الحرب الإلكترونية والمعلوماتية لدعم نهجها الشامل للحرب المشتركة، كما تعمل على توسيع البصمة العالمية لجيش التحرير الشعبي الصيني، وتعمل على إنشاء بنية تحتية خارجية وقواعد أكثر قوةً للسماح لها بإبراز القوة على مسافات أكبر، كما تعمل بالتوازي على تسريع تحديث وتوسيع قدراتها النووية. ومن ثم، قد تواجه الولايات المتحدة وحلفاؤها التحدي المتمثل في ردع قوتين رئيسيتين بقدرات نووية حديثة ومتنوعة (بكين وموسكو)؛ ما يخلق ضغطاً جديداً على الاستقرار الاستراتيجي.

٤– نمو ملحوظ بالقوة البحرية الصينية:

تظهر التقديرات نمو القوة البحرية الصينية بالنسبة إلى القوة البحرية الأمريكية، وتوضح أن الصين لم تصبح فقط قوة بحرية كبيرة، بل يمكنها أيضاً أن تتفوق على البحرية الأمريكية في الأرقام. وتظهر التقديرات أيضاً أن القوات العسكرية الصينية من جانب والقوات التايوانية والأمريكية من جانب آخر، مستعدة بالفعل لحرب محتملة على تايوان، كما يشير التقرير إلى أن الصين تزيد إنفاقها العسكري بسرعة أكبر بكثير من روسيا، كما تقوم الأولى باستثمار سنوي أكبر بكثير في التكنولوجيا ومستوى أعلى بكثير من القدرة التصنيعية.

٥- مخاوف الصراع في المحيط الهادئ أو آسيا:

يشير التقرير إلى أنه بالنظر إلى استراتيجية الأمن القومي للولايات المتحدة، فإن واشنطن ترى أن توسع النفوذ الصيني في جنوب شرق آسيا والمحيط الهندي والخليج وبقية الشرق الأوسط وأفريقيا، هو تهديد معاد وأوسع نطاقاً. ومن ثم، لا يمكن لأي شخص على أيٍّ من الجانبين استبعاد خطر نشوب صراعات في مكان آخر في المحيط الهادئ أو آسيا، أو التأكد من مستوى التصعيد على مستوى مسرح العمليات أو شدة القتال الذي قد يحدث.

٦- الاستعداد لغزو صيني محتمل لتايوان:

بحسب التقرير، تقوم الولايات المتحدة بإعادة تشكيل سلاح البحرية ومشاة البحرية للتعامل مع التهديد الصيني الناشئ، كما توضح تقارير وسائل الإعلام أنها تجري مجموعة واسعة من المناورات والدراسات الحربية للتعامل مع إمكانية الحرب للدفاع عن تايوان من الغزو الصيني وكذلك لدعم اليابان وأستراليا وكوريا الجنوبية وشركاء آخرين ودول صديقة. وباختصار، يرى الكاتب أن المؤتمر العشرين للحزب الشيوعي وتصريحات الرئيس "شي" بجانب استراتيجية الأمن القومي الأمريكية الجديدة، قد جعلت الصين بالفعل جزءاً من "حرب الشتاء"، التي لا تقل مخاطرها عن "حرب الشتاء" مع روسيا.

٧- سباق التسلح المتزايد بين الدول الآسيوية:

يبدو أن أخطر المخاطر الحالية لحدوث صراع كبير في المنطقة – من وجهة نظر الكاتب – هو ارتفاع مستوى التوتر وسباق التسلُّح بين كوريا الشمالية وكوريا الجنوبية، الذي يمكن أن يتصاعد بسهولة ليشمل الولايات المتحدة واليابان، وربما روسيا والصين، كما يرجح التقرير أن مستوى القوات الأمريكية في كوريا الجنوبية سيتغير بسرعة كبيرة إذا بدأت معركة جادة بحيث لا يوفر مثل هذا الشكل سوى رؤية محدودة للمخاطر. فيما تتسلح الهند وباكستان بشكل مطرد لجولة أخرى محتملة من الحرب، يمكن أن تشمل استخدام الأسلحة النووية.

٨- تصاعد الخطر الإقليمي لكوريا الشمالية:

طبقاً للمقال، أطلقت كوريا الشمالية بالفعل ٨٦ صاروخاً – وهو رقم قياسي سنوي – وأطلقت ٢٣ صاروخاً في يوم واحد. وقد أظهرت اختبارات الصواريخ الكورية الشمالية تهديدها المحتمل لليابان، والقواعد العسكرية الأمريكية في اليابان، كما يبدو أن كوريا الشمالية اختبرت صاروخاً يشبه الصواريخ الباليستية العابرة للقارات في نوفمبر ٢٠٢٢، على الرغم من فشل الاختبار.

حالة الإقليم

بحسب التقرير، هناك مجموعة واسعة من "حروب الشتاء" الأخرى النشطة والمحتملة، التي سبق معظمها الحرب في أوكرانيا، التي تنطوي على تهديدات وصراعات فعلية ستستمر حتى شتاء ٢٠٢٢–٢٠٢٣، ولسنوات قادمة، كما أن تأثيرها التراكمي يضع عبئاً كبيراً آخر على موارد وقدرات الولايات المتحدة وشركائها، ومنها ما يلي:

١- تعدُّد مراكز عدم الاستقرار في المنطقة:

يشير التحليل إلى أن أحد المراكز الرئيسية لهذه "الحروب الشتوية" هو شمال أفريقيا والشرق الأوسط والخليج العربي؛ إذ تعتبر الجزائر وليبيا من المراكز الرئيسية لعدم الاستقرار والتوتر المدني في شمال أفريقيا، كما أن سوريا وإيران مركزان رئيسيان لعدم الاستقرار في الشرق الأوسط، بجانب العراق. ويرجح الكاتب أن السودان واليمن سيظلان بؤرتَي اشتعال في المستقبل.

٢- معضلة التهديد الإيراني غير التقليدي:

من وجهة نظر عسكرية بحتة، يرى التقرير أن إيران هي التهديد الإقليمي الأكثر خطورة حالياً في المنطقة؛ فهي أيضاً قوة نووية محتملة، وربما تكون قد أكملت التصميم والاختبار السلبي للأسلحة النووية غير الانشطارية. ويمكن أن تقترب بشكل مطرد من إنتاج اليورانيوم المستخدم في صنع الأسلحة، وهذا قد يُشكِّل روابط أمنية واقتصادية جادَّة مع روسيا والصين. وهناك أيضاً خطر أن تتمكن إيران من تشكيل تحالف أمني أكثر جدية مع سوريا والعراق واليمن وحتى حزب الله الذي يسيطر على لبنان.

٣- استمرار التنافس الدولي على المنطقة:

تتنافس كلٌّ من الصين وروسيا مع الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا على النفوذ العسكري والنفوذ في المنطقة؛ إذ تمتلك الصين الآن قاعدة عسكرية في جيبوتي، وتلعب دوراً رئيسياً في تطوير موانئ دول أخرى، وقد تسعى إلى إقامة علاقات أكثر جديةً مع إيران تشمل منشآت موانئ على أراضيها.

الحروب الرمادية

يُشير التقرير إلى أنه لا طريقة للتنبؤ بالمناطق الرمادية أو التحركات بالوكالة الحالية أو الجديدة التي ستتصاعد إلى الحد الذي تصبح فيه مشاكل خطيرة للولايات المتحدة أو شركائها، ولكن توجد بالفعل العديد من المخاطر. ومنها ما يلي:

١- تزايد مخاطر الحروب التجارية العالمية:

تعتبر الحرب التجارية الروسية مع الغرب مستوى خطيراً من عمليات المنطقة الرمادية، كما هو الحال مع حرب الغرب بالوكالة في أوكرانيا، ودور روسيا بالوكالة بشكل مباشر في سوريا وليبيا. وكذلك الأمر بالنسبة لجهود الصين للتحكم في الموارد المعدنية والتصنيعية الهامة في الأجهزة والبطاريات وغيرها من المجالات.

٢- خطورة التجسس الصناعي والتكنولوجي:

يُشير التقرير إلى أن الولايات المتحدة وشركاءها الاستراتيجيين قد أدركوا مدى خطورة التجسس الصناعي والتكنولوجي والجهود المبذولة للسيطرة على المجالات الرئيسية للتجارة، وأن هذه أشكال خطيرة من حرب المنطقة الرمادية، وقد اتخذوا إجراءات لمعالجة هذا النهج في الحرب الاقتصادية.

٣– الاستحواذ المتزايد على المعادن الاستراتيجية:

هناك جهود صينية للسيطرة على المعادن الاستراتيجية وأنماط الاستثمار التي تم تصميمها لمنح الصين نفوذاً اقتصادياً إضافياً، لا سيما في مجالات مثل المواد التي تحتاج إلى بطاريات متقدمة وأجهزة صلبة، وهي منطقة مهمة لكل من المدنيين والعسكريين.

أزمات متراكمة

تُواجِه معظم الدول النامية مشاكل متزايدة من حيث الإمدادات الغذائية وواردات الطاقة والفقر هذا الشتاء، فضلاً عن الأضرار الجسيمة الناتجة من تغير المناخ والاحتباس الحراري. وتُقِر استراتيجية الأمن القومي الأمريكية الجديدة بوجود أزمة غذاء عالمية ومشاكل طاقة متزايدة. وهذه المخاطر كالتالي:

١– تزايد عدد الدول الهشَّة:

تعكس قوائم المُنظَّمات غير الحكومية المختلفة ارتفاع أعداد "الدول الهشَّة"، أو "الدول الفاشلة"، وهو ما يُؤكِّده تصنيفات الفساد الخاصة بمنظمة الشفافية الدولية وتصنيفات البنك الدولي الخاصة بالحوكمة. وتحذِّر تقديرات الأمم المتحدة للنمو السكاني، من أن هذه مشكلة كبيرة للدول الأكثر فقراً والأقل نمواً التي لا تحظى باهتمام عملي كبير.

٢– تباطؤ النمو الاقتصادي العالمي:

يتوقَّع التقرير أن يظلَّ النمو العالمي دون تغيير في عام ٢٠٢٢ عند ٣٫٢٪، وأن يتباطأ إلى ٢٫٧٪ في ٢٠٢٣، كما يتوقَّع أن أكثر من ثلث الاقتصاد العالمي سوف ينكمش هذا العام أو القادم، في حين أن الاقتصادات الثلاثة الأكبر – الولايات المتحدة، والاتحاد الأوروبي، والصين – سوف تستمر في التباطؤ.

٣– استمرار ضغوط التضخم العالمي:

أدَّت ضغوط التضخُّم المستمرة والمتسعة إلى تشديد سريع للأوضاع النقدية، إلى جانب الارتفاع القوي للدولار الأمريكي مقابل معظم العملات الأخرى؛ ما يؤثر على الطلب ويزيد معدلات التضخُّم. ومن المُتوقَّع، حسب التقرير، أن يبلغ التضخُّم العالمي ذروته في أواخر عام ٢٠٢٢، لينخفض إلى ٤٫١٪ بحلول عام ٢٠٢٤.

٤– تزايد معدلات الفقر عالمياً:

يشير تقرير الفقر والازدهار لعام ٢٠٢٢ إلى أن "ما يقرب من نصف العالم – أكثر من ٣ مليارات شخص – يعيشون على أقل من ٦٫٨٥ دولار أمريكي في اليوم، وهو متوسط خطوط الفقر الوطنية في البلدان ذات الدخل المتوسط الأعلى، وأن ٥٧٤ مليون شخص – ما يقرب من ٧٪ من سكان العالم – سيظلون يعيشون على أقل من ٢٫١٥ دولار أمريكي في اليوم في عام ٢٠٣٠.

٥- انتشار الاستقطاب السياسي:

يشير تقرير التنمية البشرية للأمم المتحدة لعام ٢٠٢٢ إلى مستويات قياسية من الاستقطاب السياسي، والآراء السلبية للعالم، وأن أكثر من ٦ من كل ٧ أشخاص شملهم الاستطلاع يشعرون بعدم الأمان بشأن مستوى التقدم العالمي. ويُشير إلى أن الانخفاضات في مؤشر التنمية البشرية (HDI) كانت واسعة الانتشار؛ حيث عانى أكثر من ٩٠٪من البلدان من انخفاض في عام ٢٠٢٠ أو ٢٠٢١. وكانت هذه الاتجاهات السلبية مدفوعة جزئياً بتأثير الجائحة، والتضخُّم وأزمة الغذاء التي سبَّبتها الحرب في أوكرانيا، لكنَّها كانت مدفوعة أيضاً بالحوكمة الوطنية الفاشلة على مدى فترات.

٦- توسُّع أزمة اللاجئين في العالم:

يُشير التقرير إلى زيادة بنسبة ١٠٠٪ في عدد اللاجئين منذ عام ٢٠١١، وزيادة بنسبة ٨٪ في عام ٢٠٢١. ويُفِيد تقرير المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين عن الاتجاهات العالمية للاجئين لعام ٢٠٢٢ بأنه بحلول نهاية عام ٢٠٢١، كان هناك ٢٧٫١ مليون لاجئ على مستوى العالم و٥٣٫٢ مليون نازح داخل بلدانهم الأصلية.

٧- خطورة انتشار التطرف العالمي:

بحسب التقرير، ينتشر التطرف عالمياً، لا سيما في الدول ذات الدخل المنخفض؛ وذلك نتيجة الحكم السيئ، والفساد، وجهود التنمية الفاشلة، والقمع؛ إذ تشير التقديرات إلى أن حربه المدعومة من روسيا لإعادة تأسيس سلطته وسيطرته قد تسبَّبت في مقتل ما يصل إلى ٤٩٩٧٠٠ إلى ٦٠٠ ألف بحلول مارس ٢٠٢٢. وتشير التقديرات الأكثر تحفظاً إلى أن الرقم يزيد عن ٣٥٠ ألف شخص.

ختاماً،

يشير التقرير إلى أن العالم قد تحوَّل من "العولمة"، في ظل عالم يُقارِب "قرية عالمية" سلمية وتعاونية إلى عالم به الكثير من التوترات والمخاطر؛ إذ إن انتشار الأسلحة النووية، وسلاسل التوريد العالمية المتكاملة، وأشكال القتال التقليدية الأكثر فتكاً، قد زادت بشكل كبير من الضرر الذي تسببه حرب كبرى، كما يُظهر التقرير أن القوى الكبرى والدول المتقدمة تشارك بنشاط في محاولة تحقيق "فن الحرب الأسمى"؛ إذ توضح قائمة "حروب الشتاء" أن القوى الكبرى تركز الآن على الصراعات والمواجهات السياسية والاقتصادية وعلى جهود استخدام القوة العسكرية التي تقتصر على استغلال النفوذ السياسي والعسكري دون الانخراط في القتال.

عرض:المرصد /فريق الرصد و إنتريجونال للتحليلات الاستراتيجية

د. عماد بوظو:

هل ينتقم الله من البشر بالزلازل؟

أثار الزلزال الذي ضرب تركيا وسوريا وما نتج عنه من خسائر بشرية كبيرة ودمار هائل وما نقلته وسائل الإعلام من صور حية لانهيار الأبنية واستخراج الأحياء والجثث من تحت الأنقاض سجالاً عبر وسائل التواصل الإجتماعي عندما قال بعض الإسلاميين المتشددين إن ما حصل هو عقاب من الله نتيجة شيوع المُنكرات كالزنا وشرب الخمر وضرب المعازف «الموسيقى» استناداً على بعض كتب التراث مثل ما قاله ابن القيم الجوزية «ومن تأثير معاصي الله في الأرض ما يحلّ بها من الخسف والزلازل»، وما قاله السيوطي «الزلازل هي تخويف من الله لعباده عند فعل المُنكرات».

واستمر تعليل الكوارث الطبيعية بنفس الطريقة حتى العصر الحديث، فقد قال ابن باز «الـزلازل من جملة الآيات التي يخوّف الله بها عباده بسبب الشرك والمعاصي، والواجب لتفاديها التوبة إلى الله والإستقامة على دينه»، مع أن تفسير الكوارث الطبيعية بهذه الطريقة يضع اللوم على الضحايا بما فيهم من أطفال ورضّع فوق المصيبة التي وقعت فوق رؤوسهم، ومن الصعب معرفة كيف يستفيد الإسلاميون المتشددون عندما يجعلون الله مسؤولاً عن هذه الكوارث التي يقولون أن الله قام بتنفيذها

عامداً مُتعمداً لكي يجعل من ضحاياها عبرةً تزرع الخوف في قلوب باقي البشر!.

وربما كان تعليل الكوارث الطبيعية بالغضب الإلهي مقبولاً في الماضي عندما كان الإنسان عاجزاً عن فهم الظواهر الطبيعية، أما في العصر الحالي فقد توسّعت معلومات الإنسان وعلم أن حركة الصفائح الصخرية في القشرة الأرضية نتيجة إنزلاقات أو تراكم ضغوط من باطن الأرض هي التي تسبب الزلازل، كما تمكّن من تحديد المناطق الأكثر عرضةً لها مما أدّى إلى تخفيف آثارها المدمرة عبر بناء منازل أكثر تحمّلاً للزلازل كما هو الحال في اليابان، أو التنبؤ بالأعاصير قبل أيام من حدوثها للتقليل من آثارها، وليس من قبيل الصدفة أن تطوّر المعرفة البشرية بهذه الظواهر حدث في البلاد التي تحترم عقل الإنسان وتعتمد على العلم ولا تلجأ للتفسيرات الغيبية.

وقاد هذا السجال إلى موضوع آخر، فعندما ذكر بعض الإسلاميين أن الزلازل انتقام وتعبير عن غضب الله، لترد إعلامية قائلة إن «الانتقام والغضب صفات بشرية والله فوق ذلك لأنه محبة ورحمة ومغفرة»، مما فتح الباب لمناقشة صورة الله عند المجتمعات والثقافات المختلفة، ففي حديث للترمذي تم وضع المُنتقم ضمن أسماء الله الحُسنى، وخالفهُ في ذلك الكثير من رجال الدين الذين نزّهوا الله من الانتقام وشكّكوا في صحة حديث الترمذي ومنهم ابن تيمية، ولكن أغلب المراكز الإسلامية تتّفق على أن الله يغضب، ويقول موقع صيد الفوائد «إن من عقيدتنا المقرّرة أن الله كما يرضى يغضب، وإذا غضب العظيم فمن ذا ينفع وكم من أمّة غضب الله عليها فأبادها من الوجود كأنها لم تكن».

وهذه النظرة السلفيّة إلى الله تجعل علاقة الإنسان به تقوم على الخوف، وهو ما يمكن تأكيده في موقع صيد الفوائد: الخوف من الله من المقامات العليّة ومن لوازم الإيمان والخوف من الله سمة المؤمنين وآية المتّقين وديدن العارفين، الخوف من الله هو سوط الله يقوّم به الشاردين عن بابه ويرد به الآبقين إلى رحابه وهو الوسيلة الأكيدة لتنبيه الغافلين.

ولذلك إسترسل السلفيّون في وصف شدّة عذاب الله وقوة بطشه وأليم عقابه بالنار والزقّوم والحميم والسلاسل والأغلال، فالخوف عندهم «شجرة طيبة إذا نمت في القلب امتدّت فروعها إلى الجوارح وأثمرت عملاً صالحاً وسلوكاً قويماً فتخشع الجوارح وينكسر القلب وتزكو النفس وتجود العين»، ويقول موقع الإسلام سؤال وجواب: الخوف من الله من أوجب الواجبات ومن لم يخف الله ليس بمؤمن وينتفي الإيمان عند إنتفاء الخوف.

> **الانتقام والغضب صفات بشرية والله فوق ذلك**

بينما يرفض مسلمون آخرون أن تقوم علاقتهم مع الله على الخوف ويرون أنها تكون أعلى مقاماً عندما تقوم على الحُب، ومن هؤلاء الصوفيّون الذين تحوّلوا في علاقتهم مع الله من الخضوع لعامل «الخوف» الى الخضوع لعامل «الحب»، وقالوا «أن المحبّة هي أكمل مقامات العارفين، وهي إيثار من الله لعباده المخلصين».

وتقول رابعة العدويّة إنها تحب الله لذاته لا طمعاً في جنّة ولا خوفاً من عذاب النار، كما قيل إنها سُئلت مرّة هل تكرهين الشيطان فأجابت: إن حبّي لله قد منعني من الانشغال بكراهيّة الشيطان، وبهذا توضّح أن محبّة الله إذا تمكّنت من القلوب لا تترك مكاناً لمشاعر الكراهية، وهذا يختلف تماماً عن مشاعر الغضب والكراهية التي يمكن ملاحظتها هذه الأيام على وجوه كثير من السلفيّين الذين قاموا بتكفير الصوفيين بإعتبارهم مُشركين خرجوا من معسكر الإيمان الى الكفر، ولذلك يقوم إرهابيو داعش والقاعدة بتفجير مساجد الصوفيين كلّما سنحت لهم الفرصة.

وتنعكس العلاقة مع الله التي تقوم على الخوف في المجتمعات التي يهيمن عليها الفكر السلفي على بقية العلاقات الإجتماعية، بحيث تقوم العلاقة ضمن الأسـرة على الخوف، ويقول السلفيّون إن الرسول حثّ الوالدين على أمر الأطفال بالطاعات وتعويدهم عليها اعتماداً على الحديث، مُروا أولادكم بالصلاة وهم أبناء سبع سنين واضربوهم عليها وهم أبناء عشر، ومثلها علاقة المعلّمين مع الطلاب في المدرسة حيث يُسمح بالعقاب الجسدي، ففي موقع إسلام ويب بإمكان المدرّس أن يضرب الطلاب ضرباً يحصل به المقصود وهو التأديب وإلزامه بالتعليم.

ولعلّ الجانب الأكثر أهمية هو علاقة الأفراد مع السلطة السياسية والتي تقوم كذلك على الخوف، ويسمّى الحكّام عند كثير من الإسلاميين «أولي الأمـر» ويقولون أن طاعتهم واجبة لأنها منهج الصالحين، وفي حديث متّفق عليه «من رأى من أميره شيئاً يكرهه فليصبر عليه فإن من فارق الجماعة شبراً فمات، مات ميتةً جاهلية»، وفي حديث آخر تسمع وتُطيع للأمير وإن ضرب ظهرك وأخذ مالك، وفي موقع إسلام ويب أن المُراد من هذا الحديث أنه تلزم طاعة الإمام وعدم الخروج عليه تفادياً لمنع تفرّق المسلمين وحدوث ضرر أعظم، ولذلك من الطبيعي أن تنتشر أنظمة الحكم الديكتاتورية في كثير من الدول ذات الأغلبية الإسلامية.

ولمجموع هذه الأسباب أصبح السُجود حركة يكاد يقتصر إستخدامها ضمن العبادات اليومية على المسلمين بعد أن استبدلته الديانات الأخرى بإنحناءة بسيطة للأمام، ربما اعتماداً على حديث أبو هريرة، يكون العبد أقرب إلى ربّه وهو ساجد، وفي حديث آخر، إذا قرأ إبن آدم السجدة وسجد إعتزل الشيطان يبكي، وأضاف فوقها السلفيّون في العقود الأخيرة ظهور تقرّن على الجبين أو ما يُسمّى «زبيبة الصلاة»، وهي علامة لم تكن معروفة سابقاً ولا يمكن مشاهدتها في صور رجال الدين في النصف الأول من القرن العشرين وما قبله، بما يؤكّد على التشدّد الذي نتج عن ما يُسمّى الصحوة الإسلامية في سبعينات القرن الماضي.

> **هذه النظرة السلفية إلى الله تجعل علاقة الإنسان به تقوم على الخوف**

والخُلاصة يبقى السؤال الأهم: أيهما أقوى وأعمق وأكثر صدقاً، الإيمان بالله الذي يقوم على الخوف منه، أم الإيمان الذي يقوم على محبته؟

*الحرة/شبكة الشرق الأوسط للإرسال (أم. بي. أن).

إيلون ماسك .. مخاوف بشأن الذكاء الاصطناعي ومواقع التواصل

تحدث الملياردير الامريكي إيلون ماسك، الأربعاء ٢٠٢٣/٢/١٥، في كلمة عن بعد بالقمة العالمية للحكومات بدبي، عن توقعاته ومخاوفه المرتبطة بالذكاء الاصطناعي ووسائل التواصل الاجتماعي، ورأيه حول مجموعة من القضايا مثل التعليم.

وأعلن مالك موقع وتطبيق «تويتر»، ماسك، في كلمة للقمة العالمية للحكومات بدبي، أن شخصا آخر قد يدير المنصة بحلول نهاية عام ٢٠٢٣، مشجعا على مزيد من التواصل عبر شبكة التواصل الاجتماعي.

في كلمته، قال ماسك: «أعتقد أنه من المحتمل أن يكون آخر نهاية هذا العام توقيتا جيدا للعثور على شخص آخر لإدارة الشركة».

وأضاف: «أحتاج إلى تحقيق الاستقرار في المنظمة والتأكد من أنها في مكان صحي وأن خريطة الطريق واضحة. أعتقد أنها ستكون في وضع مستقر قرب نهاية هذا العام».

وتابع قائلا: «لا أعرف، أنا أخمن ربما صوب نهاية هذا العام سيكون وقتا مناسبا للعثور على شخص آخر لإدارة الشركة لأنني أعتقد أنها يجب أن تكون في وضع مستقر، كما تعلمون، بنهاية العام الجاري».

وصرح ماسك في ٢١ ديسمبر بتغريدة على «تويتر» بأنه سيستقيل من منصب الرئيس التنفيذي «بمجرد أن أجد من هو أحمق بما يكفي لتولي الوظيفة!»، مضيفا أنه سيقوم بعد ذلك «بإدارة فرق البرمجيات والخوادم

> أهمية وأولوية التفكير النقدي وتخفيض عدد سنوات التعليم من إلى 10

فحسب».

ونشر ماسك استطلاعا على «تويتر» قبل ذلك بأيام يسأل فيه عما إذا كان عليه أن يتنحى عن منصب الرئيس التنفيذي لمنصة التواصل الاجتماعي، ورد أغلب المشاركين بالقول إن عليه أن يفعل ذلك.

وشجع ماسك في كلمته على مزيد من التواصل قائلا: «في بعض الأحيان يكون لدى الناس شخص آخر مثل مدير تويتر الخاص بهم أو شيء من هذا القبيل. يجب على الناس القيام بالتغريدات الخاصة بهم. أعتقد أن هذه هي الطريقة للقيام بذلك».

الذكاء الاصطناعي

وردا على سؤال يتعلق بالذكاء الاصطناعي، ورأيه بشأن هذه التقنية الثورية، قال ماسك: «نشهد تطورا مذهلا في تقنيات الذكاء الاصطناعي، الأمر الذي يحتّم علينا وضع ضوابط رقابية».

وأوضح أنه «من المهم أن نكون نحن من يوجه هذا الذكاء الذي يمثل خطرا على المجتمعات أكثر من غيره من التقنيات التي ظهرت وانتشرت في العالم».

وأشار إلى أن «اعتماد ضوابط رقابية قد يؤثر على سرعة انتشار الذكاء الاصطناعي وتطبيقاته المختلفة، ولكنه في المقابل سيضمن الأمن للمجتمعات».

ووصف ماسك الذكاء الاصطناعي بأنه «سلاح ذو حدين»، وقال: «مثل الفيزياء النووية التي تمكّن الإنسان بفضلها من توليد الطاقة، وفي المقابل ظهرت الأسلحة النووية، سيكون الذكاء الاصطناعي حاملا لجوانب إيجابية وأخرى سلبية، وهنا يأتي الدور الرقابي الذي يمكن أن تقوم به الحكومات عبر تشريعات خاصة».

ماسك والتعليم

ودعا ماسك في كلمته إلى جعل الطلاب يفهمون سبب دراستهم للمواد التي تقدم لهم في المدارس، موضحا أن ذلك سيرسخ المعلومات أكثر في أذهانهم.

كذلك شدد ماسك على أهمية وأولوية «التفكير النقدي» في التعليم، وجعل الطلاب يبحثون ويدققون في المعلومات التي تقدم لهم.

كما اقترح ماسك تخفيض عدد سنوات التعليم من ١٢ إلى ١٠.

وسائل التواصل الاجتماعي

أكد ماسك في كلمته أنه يحاول تقييد استخدام أطفاله لوسائل التواصل، مشيرا في المقابل لحصولهم على معلومات جيدة من بعض المواقع مثل «يوتيوب».

ونبه لخطورة الخوارزميات التي تعمل على تحويل الأطفال من مواقع لآخر، هذا إلى جانب استغلالهم في أغراض تجارية.

الموسم الثاني للإنصات المركزي